

القول فالخاصل واحد ونصف ثم مضرب النصف في النصف فالخاصل الربع فالجموع اثنا عشر وربع ثم مضرب الثلث من العشرة
الأثنى عشر فالخاصل ستة ثم مضرب النصف في الأثنى عشر فالخاصل ستة ثم مضرب النصف في النصف في الثلث فيحصل ثلاثة أرباع
ثم مضرب النصف في الربع فيحصل الثمن فالجموع اثنان واربعون وشبر وسبعة ثمان شبر والله اعلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الثامن قال يا ايها الذين آمنوا انكروا على انفسكم ان تصوموا في هذه الايام من غير ان تصوموا في غيرها

[illegible]

هو مختار اناس علم قول الحق في خلق هذا الموضع فان الناظر في هذا الموضع كل واحد منهم انما يصيب كبريقا عليه في الجانح اذا طهر رده وطهر في نفسه فلهذا ينظر الناس في الناظر في هذا الموضع

يجعل يهودي الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام قال لا كيف كان ربنا تعالى انما قال كيف
 لتو لم يكن فكان هو كان بلا كيف وبلا كيف يكون كان كان بلا كيف كان لا كيف كان لا كيف
 يكون كان لا كيف كان قبل الفيل بلا قبل يكون قبله فلا غابة له فلا ينفصل غابة في غابة اليه
 غابة فلا يجمع الغابة عنده فهو غابة كل غابة وسئل الصادق عليه السلام قوله نعم الرحمن على العرش
 اسئوي قال اسئوي عليه كل شيء فليس شيء اقرب اليه من شيء سئل محمد بن الحنفية عن الفصل
 على تأويل الصمد الاسم ولا جسم ولا مثل ولا شبه ولا صورة ولا تمثال ولا حدة ولا حدة ولا موضع
 ولا مكان ولا كيف ولا اين ولا هنا ولا ثم ولا ملا ولا خلا ولا قيام ولا فساد ولا سكون ولا غير ذلك
 ولا ظلماتي ولا نوراني ولا روحاني ولا نفساني ولا يتناول عن موضع ولا بعد موضع ولا على ذلك
 ولا على خلاف ذلك لا على شيء لا شيء منقوع عن هذه الاشياء علي بن موسى الرضا يقول من شبه الله فله
 فهو مشرئ ومن صغره بالمكان فهو كافر ومن نسب اليه ما نفي عنه فهو كاذب ثم تلا هذه الآية انما
 ينقضي الكذب الذين لا يؤمنون بابان الله ولولئك هم الكاذبون قال ودخل الامام علي بن الحسين
 في مسجد المدينة فرأى قوما يجتمعون قالوا في التوحيد قال عرضوا عن فقال لكم قال بعض القوم
 ان الله يعرف بجلالة سمواته وارضته وهو في كل مكان فقال لهم الامام علي بن الحسين عليه السلام
 قولوا لا ظلام فيه وجوه لا موت فيه وصمد لا مدخل فيه ثم قال ليس كشيء شيء وهو النقيض
 كان نفعنا لا يشبه فثنا نعمت شيء ذلك وسئل امير المؤمنين عما الدليل على اثبات الصانع قال
 قلنا اشياء محمول الحال وضعف الازكان ومفضل لهم قال رسول الله ان الله تبارك وتعالى
 وعدني واهل بيتي خاصة من اقرتهمم بالتوحيد والجنة قال ما جزا من انتم الله عليه بالتوحيد
 الا الجنة وكان الامام جعفر بن محمد عليه السلام يقول من زعم ان الله شيء ومن شيء على شيء فقد
 اشرك لا يترك ان على شيء لكان محمولا ولو كان في شيء لكان محصورا ولو كان في شيء لكان محمولا

يا ابن آدم انزل من الجنة
عليك نوري خفي
فقال ادع عليّ فقال
فوالله لو احدثت لك
هذا السد المنيغ لاناخذه
التابفة فانه ظاهر

هذا الكتاب وذلك لانه
رد الحق بعد ما طهر عليه لانه حق
في مخافه ما اهل الظلم منها ما رواه اهل
كتب الرجال عند خبر صفوان بن مهران
روي الكشي عن الحسن بن ابي جابر قال دخلت على
صفوان بن مهران فقال لي يا صفوان اهل هذا
الحسن فقال لي يا صفوان اهل هذا الحسن
حسن ما خلا شعثا من هذا الحسن
حسن اني في قال اكره جبالك من هذا الحسن
فذاك اني في قال والله ما اكره هذا الحسن
بعضه من فقلت والله لو اكره هذا الحسن
ولا الصلوة ولا اتوا به نفسي كذا
بعضه من فقلت يا صفوان اهل هذا
مغلباني فقال لي يا صفوان اهل هذا
عليهم فقلت نعم من اهل فقلت نعم قال
انصب فبايهم فخرج من كان منهم
احب فبايهم فخرج من كان منهم
ورد انما قال صفوان ذلك المصنف فقلت
جالي عن اخي ما بلغك انك بعض شاعر
فقال لي يا صفوان اهل هذا الحسن
فقلت نعم فقال لي فقلت لا نعم
والغلبان لا نعم

فمنهم من دخلوا في النار
كفرا بما كانوا يكفرون
بالبال وهو ان جعلوا الهة
فمنهم من اصابهم ما لم يكن
مدخل في الدين فان الظالمين
ليس على الله الحول في الظالمين
فذكرها من اجل ان الله
قد علم انهم لن يفلحوا
من الامور الاصلح
فذكرها من اجل ان الله
قد علم انهم لن يفلحوا

وان ابراهيم لما التقى في البشارة قال اللهم اني استألك مني محمد وال محمد ان تصبغني منها فجعل الله
عليهم روا وسلاما وان موسى لما القاه عصاه فاوحى في نفسه خيفة قال اللهم اني استألك مني
محمد وال محمد ان امنى منها فقال الله تعالى لا تخف انك انت الاعلى يا هودى ان موسى بعثنا
عليه نزلنا من فوقه فاستمع له ولم يسمع له فاحذر ان يصير مثلك فقال الله تعالى لا تخف
انك انت الاعلى يا عيسى بن مريم ان تصبغني من فضله وحلى خلقه عن جابر بن عبد الله الانصاري قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه واله يقول ان الله تبارك وتعالى خلق خلقا عليا وفاطمة والحسن والحسين الائمة
صلوات الله عليهم اجمعين من نور فعصر ذلك النور عصرا فرج منه سبعنا فصبغنا وسبحوا
وقد سنا فذلوا واهلكتنا فذلوا ووجدنا فذلوا ووجدنا فذلوا ووجدنا فذلوا ووجدنا فذلوا
فخلق الملائكة فكث الملكة مائة عام لا تعرف تسبيحا ولا تقديبا ولا عجبنا فصبغنا وسبحوا
لتسبيحنا وقد سنا وقد سنا سبعنا فذلوا الملكة لقد سنا ووجدنا فذلوا تسبيحنا فذلوا
الملائكة لا تعرف تسبيحا ولا تقديبا ولا عجبنا من قبل تسبيحنا وتسبيحنا من قبل تسبيحنا
لا موحده غيرنا وحبنا على الله نعم كما اخصنا واخص تسبيحنا ان يزلها وسبحنا وانما على عليين
ان الله اصطفانا واصطفى سبعتنا من قبل ان يكون اجساما فادنا فادنا فادنا فادنا فادنا
من قبل ان يسبغ الله نعم حدثنا محمد بن ابراهيم الطالقاني قال حدثنا عبد العزيز بن يحيى الخزازي
بالبصرة قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا عبد الواحد بن عثمان قال حدثنا ابو جعفر عن عثمان بن مغيرة
عن ابي صادق عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ونعم خلقنا خلقا عليا وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم من نور واحد في فضائل
امير المؤمنين صلوات الله عليه في سائر عظمته عن سعد بن جبير عن ابن عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه واله الا مدنته العلو وعلى الهاولن توفي المدينة الامن قبل الباء ولكن نعم

انهم افضل من غيرهم
 الخلفاء على ما ذكره ومنها بالاول
 على حكمهم وظلوا الرخصة وظلوا انفسهم
 مناصبهم وظلوا عثمان بن عفان
 فابوين عمر بن الخطاب على كل حال
 المذكور كما قالوا ومنها بالثاني
 يجوز الذين لم يكن لهم من الامام
 لا يجوز ولا يخلو كل من كان من
 اولئك الاولين منها والآخر على كل حال
 بالمجوز لا بالعدل ومنها بالاحكام الشرعية
 بحكم يجوز على كل حال ومنها بالافعال
 ام غرضها وسواء كان من غيرهم
 القضاة من اهل الفتوى من غيرهم
 الاطراف على المائدة في اهلها لا شك
 حيث انهم انفسهم في اهلها لا شك
 بهذا الاطلاق

لاجل الشك بالله عز وجل العبر ذلك من الدلائل فمنه ما رواه الصدوق في التوحيد في الصحيح عن
 الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع عن أمة نسيئة الخطاء والنسيان والشك هو عليه وما لا يقنن
 ولا لا يغفلون وما اضطروا إليه الحديث هذا استعمل فينا بطريقه فوضع لاجل ذلك لاجل وجوب الكفاية
 ما قبل علم الأصول فيوقف عليه الوجوب الكفاي كما قبل علم الأصول بنوقف على وجوب الكفاي وكذا
 تحصل لاجله نفسه هو واجب كفاي وما بنوقف على علم الأصول الفقه الكفاي معارف خمس مع
 يجب عقوبت خرج ما خرج وبقي الباقي والآلة ولعل كان مخبراً وتوقف عليه العلامة وقبل عيني
 تأمر فصل العلم ان كان ادعانا للنسبة فمضد بنو الاقصود المطلوب هو الاول لا الع من كل
 نه ما بدى وكسبي وايضاً ان منعه بقبضه عند المتكلم فاعتقاد واحتمل النقض عنده فخرج
 والظن والمرجح هو الاوهم وسلب الاعتقاد بنوعه عدم العلم بجهل بسيط ومركب مع علمه مع عقده
 في عالمه وان تساوا فشكل في معناه اللغة الكلاهما بنوقف عليه الغرض وهو لفظ وضع المعنى
 والماض في المركب الموضوع بالوضع الشخصي كاعلام والنوع كالمشتقا واعلم انه لا نزاع عند
 فقيهي اهل العبرة والاصوليين بان دلالة اللفظ على المعنى بوضع الواضع لا انما قال اهل
 تكسر عباد بن سليمان الصميري انه هو لما سببه الذي لا شبهة للاستحالة من جهة على الاخر من غير
 ومدخل باقيا المحققين وثبوت اجتماع نقضين كقوله وجوب ومثله القياس بانتهى ما لعنه
 الانتم في العقل والدوران فالاول والثنائي لعدم الدوام الاسم بوجود وصف عدمه
 سلباً والتبني والعصر اوضح ما صرحا بانهم اسندوا بان التسمية بالحد ذاته مع التسمية وجوداً
 بل الحرة تسمى عصره بعداء لشيء خالو معه لشيء خروا والدوران بعدد على العلة قائماً وحيداً
 فت التسمية بناء عليه فالتبديع خروا من بان الحرة خروا مع كون من ما والعصب فلعله كبر والتبديع
 ندجونه ووجد المنع بان لا يثبت للقباء القياس باحتمال المحال على الخيال البع عندهم فظم

على أحد الشرب لله عز وجل لا غير ذلك من الدلائل فيه ما رواه الصدوق في التوحيد الصحيح
 لضافه قال رسول الله رفع عن أمة نعمة الخطاء والنسيان والشك هو عليه وما لا يطعن
 ولا لا يعلون وما اضطرا إليه الحديث هذا استعمل فينا بوضع لاجله وجوابه
 ما قبل علم الأصول يوقف عليه الجواب الكفائي كما قبل علم الأصول يوقف عليه الجواب الكفائي يكون
 تحصيله لاجله نفسه هو واجب كما في وما يوقف على علم الأصول الفقه الكفائي مغاير خمس من
 يجب عفو خرج ما خرج وبقي الباقي والأقلا ولو كان مخيرا أو توقف عليه العلامة وبقي عفو
 تامر فضل العلم ان كان اذ عانا للنسبة فصدقوا والافضو المطلوب ولا ولا لا ام من كل
 نه ما بد بهن اوكسبي وان من منع يفضي عند المتكلم فاعفوا واحمل النقض عنده في
 والظن والمرجوح هو لوهم وسلب الاعتراف من وعدم العلم بجهل بسبب تركيب عليه مع عفو
 زعالمه وان تساوا فمشكك في غير اللغة الكلاهما يوقف عليه العفو ولو لفظ وضع المعنى
 اولها المعنى والمركب الموضوع بالوضع الشخصي كالأعلام والنوع كالمشتقا واعدا لا لا اعند

ان نزع في تسمية مسكوت عنه باسم محاذ باسم معنى للشيء يعني ما در فعل انظر فيها القول وهو ما
 التواتر البعد القطع والجرم والاحاد الذي يفيد القول والتأويل التشكيك كاللغة العربية والادب
 لا يقبل التشكيك كالكلمات انكر بثوبها بالتواتر وعدم قطع في وضع شيء منها وذكر تشكيكها
 فهو باطل بالبدية والاستفراء كالقصر لبعض افراد الجون والارض والسماء والبر والبحر ونحوها
 من انكر التواتر كما اضربا غفلة والمخصص اولها والاضاعين لا المناشبا الدائيا التي توجب
 قال النسب جمع من الكلفين ان اورد بانها توفيقية واسند بقوله نعم علم ادم لاسما كلها انظر
 السنك وبوفا على ايقا اصطلاحيه يقول نعم وما ارسلنا من رسول الا مبشرا وموحيا ان الله
 الضروري وتوفيقا الثاني قد وضع الدرد واللسل ونقطع به ورضح احتمالا المنطوق
 اعلم ان ذاتي الماهية لا يكون معللة ولا مبنية بقوة نفس معللة في قولهم تقدم علمه على طر من كون الذات
 فذات الماهية ما ثبت علمه بالعلمة وايضا لا يمكن فهم الماهية قبلها كالجمجمة ولو تبي كالتقوا العظم
 وجزء الماهية التي المشرابين تخلق في الحقيقة فكل من يمتد في الحقيقة فصل جزء لهما التيقنا
 في الحقيقة حقيقة نوع والخارج من الماهية كالا التيق الحقيقة خاصة وكالاول عرض عام فصل
 في معرفة القضية القصية معرفة تعريفين محدودين هما صدق او كذب بانها ضاع في مورد
 بين طرفي الكلام والمرد بجناح ما خرج عن مفهوم هذا اللفظ الثلاثي عن اجتناب خارج النسب بين الطرفين
 ما تبا او التقي في اما حيلة ان حكم باثبات امر لا مريد من شرطية فنبية النسب الى التفسير الى الحل
 الى موضوعه قس في جملة كبرياء في الحقيقة او كلبا ووجد في فهم الطبيعة كالا لتناوع قطعية في فهم
 فبينة كلا وبعضها في المحصور اربعة والافني المملة لاهال السورة بها ممتد وان كان موضوعها حقيقة
 او كلبا ولا فهمه كما وان صح بكيفية الضرورة واللدوم موجهة البسطة او كلبا والموضوع
 الشيطانية مقدم والمحمل نالي ملو اياه في اما متصلة او منفصلة بحكم تعلق النسبة

من بعد ذلك لا يمكن ان يكون
 فاما ما يكون عنها احكاما في
 قولنا بالنظر فاشبهه تفصيل
 على النظر لهذا الشأن انا مل
 كسب الجمل ولكن انما يتصور
 للتفصيل فاما تصور ذكر المتقول دون
 واسم او التسمية فاما متقنة
 لا يدخل الا في العلم بالعلم
 فلا يكون دون المتقنة في العلم
 وهو كلف من اجل ان النسبة
 اعلم ان كانا ذعان الى النسبة
 فحين ذعان بان النسبة
 اوليت في ذعان بان النسبة

ان نزع في تسمية مسكوت عنه باسم محاذ باسم معنى للشيء يعني ما در فعل انظر فيها القول وهو ما
 التواتر البعد القطع والجرم والاحاد الذي يفيد القول والتأويل التشكيك كاللغة العربية والادب
 لا يقبل التشكيك كالكلمات انكر بثوبها بالتواتر وعدم قطع في وضع شيء منها وذكر تشكيكها
 فهو باطل بالبدية والاستفراء كالقصر لبعض افراد الجون والارض والسماء والبر والبحر ونحوها
 من انكر التواتر كما اضربا غفلة والمخصص اولها والاضاعين لا المناشبا الدائيا التي توجب
 قال النسب جمع من الكلفين ان اورد بانها توفيقية واسند بقوله نعم علم ادم لاسما كلها انظر
 السنك وبوفا على ايقا اصطلاحيه يقول نعم وما ارسلنا من رسول الا مبشرا وموحيا ان الله
 الضروري وتوفيقا الثاني قد وضع الدرد واللسل ونقطع به ورضح احتمالا المنطوق
 اعلم ان ذاتي الماهية لا يكون معللة ولا مبنية بقوة نفس معللة في قولهم تقدم علمه على طر من كون الذات
 فذات الماهية ما ثبت علمه بالعلمة وايضا لا يمكن فهم الماهية قبلها كالجمجمة ولو تبي كالتقوا العظم
 وجزء الماهية التي المشرابين تخلق في الحقيقة فكل من يمتد في الحقيقة فصل جزء لهما التيقنا
 في الحقيقة حقيقة نوع والخارج من الماهية كالا التيق الحقيقة خاصة وكالاول عرض عام فصل
 في معرفة القضية القصية معرفة تعريفين محدودين هما صدق او كذب بانها ضاع في مورد
 بين طرفي الكلام والمرد بجناح ما خرج عن مفهوم هذا اللفظ الثلاثي عن اجتناب خارج النسب بين الطرفين
 ما تبا او التقي في اما حيلة ان حكم باثبات امر لا مريد من شرطية فنبية النسب الى التفسير الى الحل
 الى موضوعه قس في جملة كبرياء في الحقيقة او كلبا ووجد في فهم الطبيعة كالا لتناوع قطعية في فهم
 فبينة كلا وبعضها في المحصور اربعة والافني المملة لاهال السورة بها ممتد وان كان موضوعها حقيقة
 او كلبا ولا فهمه كما وان صح بكيفية الضرورة واللدوم موجهة البسطة او كلبا والموضوع
 الشيطانية مقدم والمحمل نالي ملو اياه في اما متصلة او منفصلة بحكم تعلق النسبة

الدليل فما يمكن التوصل اليه المظهر انشاء الى مطلوب جري ولا مكان لا ذراج المقصود
 والخبري لا يخرج الحد وعند المنطقيين قولان ضاعداً يكون عنه لاخر قد خلت الاماكن
 او يلزم لذلك فخر جيب فهو على ثلاثة اقسام اللفظ الدال على تمام معناه المطابق حيث
 يدل على تمام معناه الموضوع له واللفظين هي على جزئية والاشراك هي على خارج ما وضع
 له فالدلالة المطابقة مفردان لم يخصص بمقتضى لفظه من معناه والا فركب هو فان استقل
 بهيئة على زمان فهو الفعل وان استقل بهيئة من غير دلالة على احد الا زمناً الثلاثة فهو
 الاسم الا وهو الحرف في الاسم متواطئ ان اتخذ معناه مع كثرة وشكك مع اختلافه بسبب
 الا فشرط وان اشتمل على شيئين فنقول ببدن في حقيقة ومجاز واذا اكثر اللفظ والمعنى شيئين
 واللفظ فقط فشراد فان فيجوز بناء ولهما كائنان وبه يخرج خدای كبر للفظان كان
 لهما لبن واحد فما اوتى من اخر في اجمد هو الظاهر المزجج هو المول والافتاد هو
 الجمل فاباين المريجج والجمل مثله وما يدرك منه لفظه فقص وما يبين وبين الزيجان
 موسوم بالحكم فضله في معرفة القضية معروفة بتعريفين ومحددين بين احدهما قول وهي
 يصدق او يكذب في انما ضاعف من الخارضة من المطالب نحوها الثاني منها هي كلام النسبة
 الثامنة خارج النسبة بين الطرفين باثبات والنفي فهي باحتمال ان حكم باثبات لا يثبت
 وبدر نه شرطية فتنسب النسبة الى النسبة اليه الجمل المحول الى الموضوع فيهما تنسبته
 فتخصبه او كونه ونقص الحقيقة قطعية كالانسان او حضور الافراد بين الكل
 او البعض فهي محصورة بنباتية والافهملة والمكيف بكمية لضرورتها للاحكام ونحوها
 هو جهة البسطة او مركبة في الموضوع في الشرطية مقدم هي لتقدم علمه
 والمقول ثال لنوع اياه فهي انما مضملة او منفصلة بحكم تعليل النسبة على الاخر

على الاخرى لزومها ان صدق الثاني كما ان تضادها العلية والمعلومية هو باعلى واعلم ان الحق
والتمس والنهار والتفاقم ان صدق المقدم لا يعلل حكم بصدق الثاني مثل كل انسان فاعلم ان
او تنافي بين الجزئين فمفضلة فان شاق الجزئين في الصدق والكذب معاً فمفضلة الحقيقة او في
الصدق فقط مع امكان اجتماعهما فانه الجمع او في الكذب فقط فانه الحلو ومثله الثاني ان شاقا جزئين
فهما في الحقيقة ومثلهما ان الجمع والحلو فلهذا كراهه مفضلة في كتابنا السوي بدنه العلوم من قوله
البرهان الاستدلال في الحكي والشرط والاستدلال في علم الموضوع اصغر رسوم في الحكي وانه صغر في حيل
الاكبر في الكبري وانه كبري في الوسط مكررة كما قال بعض الفارسي نظم اوسط ارجل باق في مشرق
وباد اوضع كبري كرت شكل تختين شيار النهر الجوين مع الموجبة كبري ومع الثانيين بالبرهان الثاني
اخلاصهما في الكبري كبري في الثانيين مغلبة لجنس كبري في مغلبة فيهم وحياتهم حين كبري
حين كان شرط ان فصل الاستدلال في بعد ما عرف قايلا في افتراق فاعلم قياس الاستدلال في قوله في علم
متصل او منفصل وهو ما علم في وجود التالي بوجود المقدم بعين اخرى يتعلق حكم للادب وحكم للادب في احد
حرف الشرط نحو وان كان هذا غير مكلف ففرض فانه بالطلبا فاستثناء في عين المقدم لم عين التالي لما جاء في
التابع فالعلم من استثناء عين التالي عين المقدم بل من استثناء ونقبض التالي نقبض مقدم نحو لو كان هذا
فكونه الصيام وقام الفرائض لكنه ليس عليه بواجب نقبض التالي فظهره ليس بالعاذ كما تحصل المرام استثناء
المقدم استثناء التالي واكثره بان الشرطية من استثناء نقبض المقدم نقبض التالي انه يمكن التالي اعم نحو
كانت هذه ظاهرة من بعض فعباد لها مشروط بالطهارة عليها واجب لكنها ظاهرة من بعض
ولا يجوز والا فلا واكثره بسجل بلو الشرطية **فصل** والمنفصل ما يلزم متافيا
من اثبات الوجود نقبا وبالعكس من اثبات كل فرد نقبضه واخر من نقبض احد متنافيا
لعين اخر وبالعكس فلهذا علم من نقبضه عينه فانهم **فصل** والافتراق في الاستدلال

ما لا يكون حرفا لاستثناء جزئية وهو ذو موضوع وحجول ووسط يرجع الى الاستثناء في جرس
 ووسطه وما مقدما او المطلوب لان ما اياها الطواف جزء الحج وكل حج بحضور القلب حج الى الاستثناء
 هو الطواف ان كان جزء الحج فهو بحضور القلب لكنه بحضور الطواف يجوز ان يرجع الى الاستثناء
 المفصل ليدكر بنقض الاكبر مع الوسيط برده ما بينهما امثال المذكور نحو الطواف اما جزء الحج فهو
 بجزء الحج لكثرة جزء الحج وليس بالاشبه فضل الاستثناء اما متصل ومنفصل الاول ما لم يتنا
 بنقض الثاني بنقض مقدم فالب وكره واستثناء بنقض الثاني بنقضه وكره والمفضل
 بلزوم الثاني ثباتا ونفيا وبره الاقترابي كالا استثنائي وبالعكس فضل الاستثناء
 ما يستدل به فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها فها من القبول بيان مشاكلة الجزئ في جزئية
 الجزئ في اخرى علة الحكم بنسبة فيه والقياس بضع من حال الكلي على الحال الجزئي وقد اوضحنا
 واخوانه في رسالتنا المسماة بدينه العلوم الرضوية من اثره باعتبار الهيئة والقوة تنقسم
 الى الاستثنائي والافترافي باقسامها وايضا تنقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس هي ان
 والجملد والخطاوية والشعر المغاطرة واليد التي السقط ايضا لان مقدما اما بعد الخصص
 التصديق والخلل الثاني الشعر الاول اما بعد ثلثنا او قطعنا فالاول الخطاوية والثاني ما بعد ثلث
 فهو البرها والا فان اعتبر مجموع الاعتراف من القابرة والسلب من الخصص هو الجدل والافعال الطاهرة والاشعة
 المغاطرة في مقابل الحكم هو الجدل وان استعمل في مقابل الحكم سميت مسقطه والبرها مع لها
 اليقينيات واصولها الاوليات نحو كل اعظم من جزءه والمشاكلة الشمس في الجزئيات السكونيات
 والحدسيات والفهم الشمس والتوازي مكم موجود وانظر ثلثنا والذاتيات اربعة هديج بالذات
 ان كان الوسيط مع علم النسبة في الفهم على الها والافاني والجدلي ثلث الفهم من المشهور والمخاطي
 ثلث الفهم من المشهور والمخاطي ثلث الفهم من المشهور والمخاطي ثلث الفهم من المشهور والمخاطي

ما لا يكون حرفا لاستثناء جزئية وهو ذو موضوع وحجول ووسط يرجع الى الاستثناء في جرس
 ووسطه وما مقدما او المطلوب لان ما اياها الطواف جزء الحج وكل حج بحضور القلب حج الى الاستثناء
 هو الطواف ان كان جزء الحج فهو بحضور القلب لكنه بحضور الطواف يجوز ان يرجع الى الاستثناء
 المفصل ليدكر بنقض الاكبر مع الوسيط برده ما بينهما امثال المذكور نحو الطواف اما جزء الحج فهو
 بجزء الحج لكثرة جزء الحج وليس بالاشبه فضل الاستثناء اما متصل ومنفصل الاول ما لم يتنا
 بنقض الثاني بنقض مقدم فالب وكره واستثناء بنقض الثاني بنقضه وكره والمفضل
 بلزوم الثاني ثباتا ونفيا وبره الاقترابي كالا استثنائي وبالعكس فضل الاستثناء
 ما يستدل به فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها فها من القبول بيان مشاكلة الجزئ في جزئية
 الجزئ في اخرى علة الحكم بنسبة فيه والقياس بضع من حال الكلي على الحال الجزئي وقد اوضحنا
 واخوانه في رسالتنا المسماة بدينه العلوم الرضوية من اثره باعتبار الهيئة والقوة تنقسم
 الى الاستثنائي والافترافي باقسامها وايضا تنقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس هي ان
 والجملد والخطاوية والشعر المغاطرة واليد التي السقط ايضا لان مقدما اما بعد الخصص
 التصديق والخلل الثاني الشعر الاول اما بعد ثلثنا او قطعنا فالاول الخطاوية والثاني ما بعد ثلث
 فهو البرها والا فان اعتبر مجموع الاعتراف من القابرة والسلب من الخصص هو الجدل والافعال الطاهرة والاشعة
 المغاطرة في مقابل الحكم هو الجدل وان استعمل في مقابل الحكم سميت مسقطه والبرها مع لها
 اليقينيات واصولها الاوليات نحو كل اعظم من جزءه والمشاكلة الشمس في الجزئيات السكونيات
 والحدسيات والفهم الشمس والتوازي مكم موجود وانظر ثلثنا والذاتيات اربعة هديج بالذات
 ان كان الوسيط مع علم النسبة في الفهم على الها والافاني والجدلي ثلث الفهم من المشهور والمخاطي
 ثلث الفهم من المشهور والمخاطي ثلث الفهم من المشهور والمخاطي ثلث الفهم من المشهور والمخاطي

ما لا يكون حرفا لاستثناء جزئية وهو ذو موضوع وحجول ووسط يرجع الى الاستثناء في جرس
 ووسطه وما مقدما او المطلوب لان ما اياها الطواف جزء الحج وكل حج بحضور القلب حج الى الاستثناء
 هو الطواف ان كان جزء الحج فهو بحضور القلب لكنه بحضور الطواف يجوز ان يرجع الى الاستثناء
 المفصل ليدكر بنقض الاكبر مع الوسيط برده ما بينهما امثال المذكور نحو الطواف اما جزء الحج فهو
 بجزء الحج لكثرة جزء الحج وليس بالاشبه فضل الاستثناء اما متصل ومنفصل الاول ما لم يتنا
 بنقض الثاني بنقض مقدم فالب وكره واستثناء بنقض الثاني بنقضه وكره والمفضل
 بلزوم الثاني ثباتا ونفيا وبره الاقترابي كالا استثنائي وبالعكس فضل الاستثناء
 ما يستدل به فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها فها من القبول بيان مشاكلة الجزئ في جزئية
 الجزئ في اخرى علة الحكم بنسبة فيه والقياس بضع من حال الكلي على الحال الجزئي وقد اوضحنا
 واخوانه في رسالتنا المسماة بدينه العلوم الرضوية من اثره باعتبار الهيئة والقوة تنقسم
 الى الاستثنائي والافترافي باقسامها وايضا تنقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس هي ان
 والجملد والخطاوية والشعر المغاطرة واليد التي السقط ايضا لان مقدما اما بعد الخصص
 التصديق والخلل الثاني الشعر الاول اما بعد ثلثنا او قطعنا فالاول الخطاوية والثاني ما بعد ثلث
 فهو البرها والا فان اعتبر مجموع الاعتراف من القابرة والسلب من الخصص هو الجدل والافعال الطاهرة والاشعة
 المغاطرة في مقابل الحكم هو الجدل وان استعمل في مقابل الحكم سميت مسقطه والبرها مع لها
 اليقينيات واصولها الاوليات نحو كل اعظم من جزءه والمشاكلة الشمس في الجزئيات السكونيات
 والحدسيات والفهم الشمس والتوازي مكم موجود وانظر ثلثنا والذاتيات اربعة هديج بالذات
 ان كان الوسيط مع علم النسبة في الفهم على الها والافاني والجدلي ثلث الفهم من المشهور والمخاطي
 ثلث الفهم من المشهور والمخاطي ثلث الفهم من المشهور والمخاطي ثلث الفهم من المشهور والمخاطي

الكائن في هذا العلم هو العلم بالحق والحق هو العلم بالحق والحق هو العلم بالحق

في انشاق في اللغة العذرة
 البغض التواضع والاشفاق
 والاشفاق في اللغة العذرة
 والبغض التواضع والاشفاق
 والاشفاق في اللغة العذرة
 والبغض التواضع والاشفاق

هي على جرم والاشفاق هي على خارج ما وضع له فالدلالة المطابقة مقترنة لم يقصد بها تظهير
 جزء معناه والاشفاق فان استعملت في مكان من الفعل وان استعملت في مكان من غير دلالة
 على انفسه الثلاثة فهو اسم والاشفاق حرف والاشفاق هو ان يحد من مع كرهه فيكون له نسبة
 فشره وانما شمره في الثاني فهو قول وبدنه تحذفه ويجوز ان يذكر اللفظ والمفعول فبنا
 او اللفظ فقط ففتراد في يجوز بناه كما كانا وبتر فرج خدي كرهه اللفظ كان
 له احاطين واحدهما اقوى من اخر فرج هو الظاهر المرجح والمقول والاشفاق هو المحل
 وما بين المرجح والمحل متشابه وما يبدل منه اللفظ قصص وما بين وبين المرجح وموهم
 ففعل الفعل والحرف لا ينصف بالكسرة ويجزئ في عرفهم لعله اراد به المفاهيم والكتابات
 اما الحرف لانه قد وقع في الموارد البنية واما الفعل لانه وضع في النسبة الى نسبة اللفظ
 ووضع في النسبة الى نسبة اللفظ وبالنسبة الى الحديث مستقلة كالاسم ولما الموصولة لانه
 والظواهر وعرفها كذلك عند من جعلها موضع العلم والموضوع له اللفظ فمحلها البنية
 الحرف لا ينصف بها اما المصنف وموارد الخاصة يتصرف بها عند من جعلها الموضوع
 فبها كما قالوا في موضع كما عرفت فلهذا اهل العربية في زماننا لا يحذفه لا استعمال في الجزئيات فقط
 انما المستند الى اشد العالم الموحد على المشتق والمشتق من هذا الحديث
 في تفسير المودن الله اكبر الله اكبر فانه يقول اللهم انت الشاهد على ايمانهم
 فلو حضرت الصلوة فميتوا وادعوا عنكم شغل الدنيا وادعوا الى الشهادة لا اله الا الله فانه يقول
 بالامانة شهد الله واشهد الملائكة اني اخبركم بوف الصلوة فميتوا وادعوا الى الشهادة
 ان محمد رسول الله فانه يقول بعلم الله وبعلم الملائكة اني اخبركم بوف الصلوة فميتوا وادعوا الى الشهادة
 لا اله الا الله فانه يقول بعلم الله وبعلم الملائكة اني اخبركم بوف الصلوة فميتوا وادعوا الى الشهادة

في انشاق في اللغة العذرة
 البغض التواضع والاشفاق
 والاشفاق في اللغة العذرة
 والبغض التواضع والاشفاق
 والاشفاق في اللغة العذرة
 والبغض التواضع والاشفاق
 والاشفاق في اللغة العذرة
 والبغض التواضع والاشفاق
 والاشفاق في اللغة العذرة
 والبغض التواضع والاشفاق
 والاشفاق في اللغة العذرة
 والبغض التواضع والاشفاق

[illegible]

١٠٠٠
 بالقبيل الماخنة فالكل المغبون من انفسه
 المحقة فلو ان القضية او النسبة
 كانتان جونا لالحق افاضلهم
 الاخذ برؤوسهم
 القدر بالذات الذين فلو انهم
 والتسليم فارجع اليك
 فمن الجلبان حكم اناس في
 انفسهم ولا فقه ولا حكمة
 ان كان شخصا او طبيعيا كان نفس
 المحقة فلو انهم في
 الطبيعة كانا

وادفع فيه من وجهين الاول ما حصل ان معرفة كون في هذا المعنى الخاص موقوف على معرفة
 كون في هذا المعنى المطلق موقوف على معرفة الحقيقة في الجملة فلا دور وفيه ان الكلام في حصول
 المعرفة لا يحصل اتحاصل الثاني بان المراد بصفة السلب المعنى الحقيقي وعدمها الحمل
 فرد به له مثلاً انا تعلم ان الماء فرب احبتي فاعلم ان الماء ينبوع انما من افراده ونعلم ان
 الوحل خارج عنها وذلك في ماء السبل الغليظ هل كان منزه لا في خبر بصفة السلب عدمها
 فادفع الدور وفيه ان الموضوع غير ذلك اذ الموضوع ان لا تعلم انه فرد متشكك فيه بل المراد
 شيء واحد لا يظهر من حقيقة ولا يحتاج الى توقف معرفة كل واحد للاخر فانهم قد مضى ان
 فهو استعمال اهل المعرفة في عملهم الاطراد وعادة الحقيقة في عالم المجاز كما استفهام عن شانه
 نحو اسئل زيد ونحوه بخلاف مثل واسئل القبر فيسبنا اسئال المجاز اذا اذا اهلها لان اسئال
 موضوع لطلب شيء عن شانه ذلك نحو اسئل الزيد عمرو ونحوهما فاستفهام في اول حجاز
 لما كان وضع الخطاب شخصي والمجازات نوعي بعبارة اخرى ان المراد من الاول انه وضع لفظ
 حائض باراء معنى خاص معين سواء كان معناه عاماً او خاصاً ووضيغ اللفظ اما باعتبار
 الوجهين باعتبار الاول فيحتاج الى التمعن بخلاف ما وضع باعتبار الثاني في الوجهين
 كاتواع المشقة وما لا يفسر كمن ونحوه في الشرع وتوقيف ونحوه في خبر المنة والثاني اعتبار
 اللفظ في شيء بناء معناه الحقيقي باحد الغالب المذكورة ففاسر كما عدم احتياج الى
 خصوصية من العرب بل يكفي حصول الظن به خصوصية عند اخطأ نوع العالم في الاستعمال
 في المجازات من تنوع والاستفهام من انقضاء بل الحقيقة على الاسد للنبط لا الاطراد
 في جهة ومجاز بخلاف الدليل على التماسك عن المدلول وان عدم الاطراد بل المجاز والاول
 نفوذ مثل الفاضل والشيخ فانهما موضوعا لذات ثبوت الحقيقة والسخره لا بطلان على

[illegible]

غير ممتنع لأن الثاني لازم للمقدم وإن كان الاستثناء وفيه نقض الثاني لأن نقض المقدم محذور كان هذا بالتمام فبطل وجوب الصيام لكنه لم يجب عاقلة وجوب الصيام لأن الثاني فبطلتم أنه لم يجب فبطل وجوب المكروه لا لازم للمقدم فلو لم يرفع مع وجود المكروه فلو لم يرفع عدم لازم مع وجود المكروه فبطل عدم لازم من استثناء وفيه نقض المقدم فبطل وجوب المجتزأ كون الثاني أمرا مستثنا من الاستثناء والفصل الثاني

[illegible]

والله اعلم بالصواب

والاصوليتين على ان المراد من الاستعمال هو الاستعمال ضد وهذا لا يكون مفسوفاً للتركيب
 فصل المشتق اعلم ان الاشتقاق على ما افترحه كتب النعم هو قطاع وانقطاع من اصل
 بدو في تضاريفه حروف ذلك لاصل هكذا قال في باب وعن المبدأ في الاشتقاق ان جذور
 اللغتين تناسبت في المعنى والتركيب وبرزت احدهما الى الآخر فبطل ما وافق اصلاً بآخر لاصول
 ومعناه وبخلافها لم يعلم ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واول
 التفضيل لا تدل على الارادة الثلاثة وضعاً بان يكونا زماناً جزءاً من مدلولها الحقيقي
 كمدلول الفعل ولا الترتيباً عقلياً اما على الاستقبال فهو موضع وفاق يضرب مرجعاً
 من الاصوليتين محكما عن العصب والبطاوى والاسنوى وغيرهم فاطلاق المشتق
 المستقبل نحو قوله نعم انك ميت وانهم متبون مجازاً اتفاقاً خلافاً لما حكى عن الكوكب الذي
 جث قال يكون كذلك الاطلاق حقيقة مستنداً باطلاق النجاة على ان قولنا صار غداً
 اسم فاعل حقيقة عرقية وان شخيره ان قول النجاة على فرض تسليمه لا يثبت المدعى فاعلم
 فهو في موضع وفاق على ما صرح في المغايب حيث قال انه موضع لذات تلبس بالمبدء في حال
 والحاصل ان المشتق حقيقة فيما تلبس بالمبدء ومجازاً فيما تلبس بعدد فيما انتقص عن المبدء
 خلاف والشهور بينهم في محل الخلاف قولان الجواز مطر وهو مذاهب اكثر الاشاعرة والحقيقة
 مطر وهو المشهور ومن الشبهة والمغزاة وهما افعال اخر متكررة محدثة تحت القائلين كقولنا
 مطر وجهها الاول تبادر الغيرة وبالمثل تلبس بالمبدء وتبادر الغيرة الجواز انما لا يثبت
 حقيقة في كونه تلبس بالمبدء كما مر فلا كان حقيقة فيما انتقص عن المبدء ايضاً لزم الاشتراك
 الجواز غير مستلحق انه موضع للقدرة للشركيين المتأول حال فلا يثبت جواز الاشتراك
 لا نأفول ان هذا مناف لكتابات اكثر الاصوليين حيث ادعوا الإجماع على كونه حقيقة
 لما نفع لفظ المشتق في تبادر الغيرة
 ففعل استعمل باليد
 الوجود تبادر الغيرة
 في وجهه موضع فعند نوحا
 انتفاء المانع

والاصوليتين على ان المراد من الاستعمال هو الاستعمال ضد وهذا لا يكون مفسوفاً للتركيب
 فصل المشتق اعلم ان الاشتقاق على ما افترحه كتب النعم هو قطاع وانقطاع من اصل
 بدو في تضاريفه حروف ذلك لاصل هكذا قال في باب وعن المبدأ في الاشتقاق ان جذور
 اللغتين تناسبت في المعنى والتركيب وبرزت احدهما الى الآخر فبطل ما وافق اصلاً بآخر لاصول
 ومعناه وبخلافها لم يعلم ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واول
 التفضيل لا تدل على الارادة الثلاثة وضعاً بان يكونا زماناً جزءاً من مدلولها الحقيقي
 كمدلول الفعل ولا الترتيباً عقلياً اما على الاستقبال فهو موضع وفاق يضرب مرجعاً
 من الاصوليتين محكما عن العصب والبطاوى والاسنوى وغيرهم فاطلاق المشتق
 المستقبل نحو قوله نعم انك ميت وانهم متبون مجازاً اتفاقاً خلافاً لما حكى عن الكوكب الذي
 جث قال يكون كذلك الاطلاق حقيقة مستنداً باطلاق النجاة على ان قولنا صار غداً
 اسم فاعل حقيقة عرقية وان شخيره ان قول النجاة على فرض تسليمه لا يثبت المدعى فاعلم
 فهو في موضع وفاق على ما صرح في المغايب حيث قال انه موضع لذات تلبس بالمبدء في حال
 والحاصل ان المشتق حقيقة فيما تلبس بالمبدء ومجازاً فيما تلبس بعدد فيما انتقص عن المبدء
 خلاف والشهور بينهم في محل الخلاف قولان الجواز مطر وهو مذاهب اكثر الاشاعرة والحقيقة
 مطر وهو المشهور ومن الشبهة والمغزاة وهما افعال اخر متكررة محدثة تحت القائلين كقولنا
 مطر وجهها الاول تبادر الغيرة وبالمثل تلبس بالمبدء وتبادر الغيرة الجواز انما لا يثبت
 حقيقة في كونه تلبس بالمبدء كما مر فلا كان حقيقة فيما انتقص عن المبدء ايضاً لزم الاشتراك
 الجواز غير مستلحق انه موضع للقدرة للشركيين المتأول حال فلا يثبت جواز الاشتراك
 لا نأفول ان هذا مناف لكتابات اكثر الاصوليين حيث ادعوا الإجماع على كونه حقيقة
 لما نفع لفظ المشتق في تبادر الغيرة

- افعليه قولنا فحتاج الى قسمة
 اللفظ المشك المستعمل في معنيين
 ان لا يثبت ان اللفظ
 او لعل لا يثبت ان اللفظ
 الفصحى من التثنية
 النوع الشخص وهو فصحى
 الى نوع العادل رد صاحب المغايب
 كيف يجوز العادل رد صاحب المغايب
 قال لا فصحى عند جواز استعمال
 التفضيل مستعمل في المعنى
 نحو بعض جواز استعمال
 لفظ المشتق في المعنى

من استعمال اللفظ في معنى
الخاص به لا يخرج عن المعنى في استعماله
فاما ما جاء في المتن من استعمال اللفظ في
معنى غير معناه في استعماله فيكون
المعنى في استعمال اللفظ في معنى
الخاص به لا يخرج عن المعنى في استعماله
فاما ما جاء في المتن من استعمال اللفظ في
معنى غير معناه في استعماله فيكون

أي المصادر التي فيها
فارس الذات

مستاعده فيها ان المصا

المثال

11/11/11

مجلس

مکرم

مقام

مضوعه

۱۰۰

الموقف

22

ولكن لا يصلح ان يكون اللفظ مشتقا من غيره
 وهو من جهة الشرع لا اللفظ والحق المنع في الجمع
 لا بدق صدق المشتق من بقاء المعنى ومبداء الاشتقاق
 والمفعول والصفة المشبهة في الجحيف في اقول هل بشرط
 هل بشرط قيام المعنى المشتق من بقاء صدق المشتق
 نحو صدق التكلم على الله مع قيام الكلام والشيء والقيم
 المشتق من غير قائم به سواء قائم بغيره كما في شجرة
 وجعل الخبز يابا النزاع في اسم الفاعل قال لا بشرط
 بغيره ومثله البضاي وهو المعنى كاصح به العلامة وقال لا بشرط
 والامد بشرط قيام الصفة المشتق منها بما لا اشتقاقا
 والنوع في المشتق من الصفة كالفرد لا الذك لا بنوع
 المبدء لا بخصه الارض بل هو النابذ والاشرف قائم بالضارب
 والاول بالفتح ويمكن الاستدلال بصدق الفاعل والفاعل
 للذات ثابته ولا قيام للخاص به وقد ينسب الاستفهام
 بعينه الصفة ولا يثبت الاستفهام فصل واعلم ان الالفاظ
 والجامد اتم على قيمتين فمهما كان في اللفظ منفردا
 بصددها فمما يصدق منه في الاصل الواحد فاصد منه هو
 والمشتق فرع الاصل اما طاق الاصل باصول حروفه
 مع كون الترتيب الخاص ومواضعه في معناه اي معنى
 الفصل او مع ما يضارب من الضرب مع بقتبة كالتقريب
 في المشتق من بقاء المعنى ومبداء الاشتقاق
 والمفعول والصفة المشبهة في الجحيف في اقول هل بشرط
 هل بشرط قيام المعنى المشتق من بقاء صدق المشتق
 نحو صدق التكلم على الله مع قيام الكلام والشيء والقيم
 المشتق من غير قائم به سواء قائم بغيره كما في شجرة
 وجعل الخبز يابا النزاع في اسم الفاعل قال لا بشرط
 بغيره ومثله البضاي وهو المعنى كاصح به العلامة وقال لا بشرط
 والامد بشرط قيام الصفة المشتق منها بما لا اشتقاقا
 والنوع في المشتق من الصفة كالفرد لا الذك لا بنوع
 المبدء لا بخصه الارض بل هو النابذ والاشرف قائم بالضارب
 والاول بالفتح ويمكن الاستدلال بصدق الفاعل والفاعل
 للذات ثابته ولا قيام للخاص به وقد ينسب الاستفهام
 بعينه الصفة ولا يثبت الاستفهام فصل واعلم ان الالفاظ
 والجامد اتم على قيمتين فمهما كان في اللفظ منفردا
 بصددها فمما يصدق منه في الاصل الواحد فاصد منه هو
 والمشتق فرع الاصل اما طاق الاصل باصول حروفه
 مع كون الترتيب الخاص ومواضعه في معناه اي معنى
 الفصل او مع ما يضارب من الضرب مع بقتبة كالتقريب
 في المشتق من بقاء المعنى ومبداء الاشتقاق

[illegible]

[illegible]

على الاشارة الى قوله تعالى
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

للبناء والابان والاخبار مثل قوله نعم فلما كان الذين يخالفون عن امره
 الا لتجد اذا امرتك وقوله لولا ان اسئلك على امتي لا امرهم بالسواك وقوله
 بعد قولها انا من بارسول الله حيث طلبت منها امر اجبتها الى زوجها قال لابل انما
 انا شافع فظهر من هذه الاخبار والابان ان الامر حقيقة الوجوب ان المشتقات
 المبداء فادنه من وجوب فكيف يتصور عدم كون المبداء حقيقة فيه واخرج القائلون
 افا دنه للوجوب بجهة التقسيم حيث يقعون الامر الى الواجب والندب فيه ان
 اريد بتقسيم الامر الى الوجوب والندب ان الامر الحقيقي منقسم اليها فلا تامة كونه
 ان اريد الاعم فلا يجانبه واستدلوا بقولهم ان الندب وطاعة والطاعة فعل الما
 مبهني ان الندب فعل الما موبه وفيه ان الطاعة اما فعل الما موبه الحقيقي او فعل
 المندوب فعل المندوب الحقيقي فقط وان ارادوا الاعم من الما موبه الحقيقي فلا يجنب
 مام نفعنا اختلافوا في صفة افضل وما في معناه المشهور بين الاصوليين انه حقيقة في الوجوب
 لغة وفعل في الندب وقيل بالاشتراك بينهما معنى وذهب السيد المرتضى الى ان الابدال
 بينهما لفظ ولغة وكون الصيغة حقيقة في عرف الشارع في الوجوب وقيل بالاشتراك
 والحق الاول لنا البناء عرفا وبذلك في اللغة والشرع بينهما اصالا لعدم
 واستدلوا بهذا القول بقوله نعم فلما كان الذين يخالفون عن امره وقوله نعم
 منعك الا لتجد اذا امرتك وقوله نعم واذا قيل لهم اركنوا لابركون واجيب عن الامة الاول
 بان هذه الامة انما نالها على وجوب امر الشرع والوجوب لغة وبان الامة دلالة الصيغة
 على عدم الملازمة اذ اراد البحث في كل منها وتمايل ادى بالمغايرة وقوله لولا ان شئنيتم

في باب الطلب عام
 المحصول من احسن زينة
 فينبغي الفعل الذي يباين
 عن التام فيخرج الذي يباين
 وبالنسبة الفعل والامارة
 وبما يستلزم العلم والطلب
 على سبيل المثال من عن طلب
 الا لا تسمى والندب والامر
 ويجوز ان يكون الندب مع
 كيف على جهة الاستعمال
 الندب لا يما موبه وقوله
 الذي فقلنا انما هو
 لا خارج انتهى في الوجوب
 وبما جازها حقيقة في الوجوب
 وبما جازها حقيقة في الوجوب
 بمعناه مثل الضاع في الوجوب
 نحو ليس فعل النقص وحيث
 صرح ووجد ذلك فلما

فانما قولنا الامتنان على التكاليف في غير هذا المقام
 لا يمتنع بل لا يمتنع على التكاليف في غير هذا المقام
 ولا يمتنع على التكاليف في غير هذا المقام
 ولا يمتنع على التكاليف في غير هذا المقام
 ولا يمتنع على التكاليف في غير هذا المقام

بان تكرار الصوم والصلوة شكر كل يوم بخلاف الصوم فانه يتكرر كل سنة
 بالجمع عن الثاني ولا بانه قياس في اللغة فانا بان الفارق موجود فان مدلول التي
 نفى الحقيفة وهو يقتضي استغراق الاوقات بخلاف مدلول الامر فان مدلوله ايجاد
 الطبيعة والتركيب جامع كل فعل بخلاف تكرار المايور وبه عن الثالث يمنع الاستلزام
 او لا ان اريد من الصدا الصدا الخاص بمنع استلزام واما الشرط فاما الفعل فانا الثاني
 صدين لا ثالث لهما كما يحركه والتكون وينبغي دلالة التمرى على التكرار فالثاني منع دلالة
 خصوص التمرى الذي في ضمن الامر على الدوام دائما واسندل الفاعلون بالمرّة بان
 التبدل وامر عبده بدخول الدار فدخل مرة عندئذ وما ذلك الا لاجل الامر على
 الدوام دائما واسندل الفاعلون بالمرّة بان التبدل وامر عبده بدخول الدار فدخل
 المرّة واجيب بان الامتنان كما يتحقق يكون مدلول الامر المرّة كما ذكرتم كذلك يجوز
 ان يكون الامتنان لكون الامر للطبيعة كما قال الله فصل اخلف الفاعلون
 يكون الامر للطبيعة او المرّة في الامر المعلق على الشرط او صفة انه هل يتكرر بشرط
 او الصفة على احوال ثلثة المنع مطلقا والجواز مضموم والثالثها التفصيل بين ما اذا فهم
 العلية فيكره وبين ما اذا لم يفهم العلية فلا يكره واسندل الفاعلون بالتكرار
 بالاستقرار فان في مثل قوله نعم اذا فهم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وقولهم نعم وان
 كنتم جنبا فاطهروا وان لم تجدوا ماء فتيمموا الزاينة والزينة فاجلدوا والشارع
 السائر فاقطعوا ايها ما يكره الامر بكثر الشرط والصفة فطعا فكذلك في المشكوك
 الحاقه بالاعم الاعلى واجيب بان تكرار المذكورات كما يمكن ان يكون كون الامر
 للتكرار مضموم كما قلتم فكذلك يمكن ان يكون تكرارها لاحل فهم العلية بقوله المفضلون وامتد
 الطوى جزمه بين بان الامر للتكرار قالوا نعم فانما هو في غير هذا المقام

بان تكرار الصوم والصلوة شكر كل يوم بخلاف الصوم فانه يتكرر كل سنة
 بالجمع عن الثاني ولا بانه قياس في اللغة فانا بان الفارق موجود فان مدلول التي
 نفى الحقيفة وهو يقتضي استغراق الاوقات بخلاف مدلول الامر فان مدلوله ايجاد
 الطبيعة والتركيب جامع كل فعل بخلاف تكرار المايور وبه عن الثالث يمنع الاستلزام
 او لا ان اريد من الصدا الصدا الخاص بمنع استلزام واما الشرط فاما الفعل فانا الثاني
 صدين لا ثالث لهما كما يحركه والتكون وينبغي دلالة التمرى على التكرار فالثاني منع دلالة
 خصوص التمرى الذي في ضمن الامر على الدوام دائما واسندل الفاعلون بالمرّة بان
 التبدل وامر عبده بدخول الدار فدخل مرة عندئذ وما ذلك الا لاجل الامر على
 الدوام دائما واسندل الفاعلون بالمرّة بان التبدل وامر عبده بدخول الدار فدخل

فانما قولنا الامتنان على التكاليف في غير هذا المقام
 لا يمتنع بل لا يمتنع على التكاليف في غير هذا المقام
 ولا يمتنع على التكاليف في غير هذا المقام
 ولا يمتنع على التكاليف في غير هذا المقام
 ولا يمتنع على التكاليف في غير هذا المقام

بان تكرار الصوم والصلوة شكر كل يوم بخلاف الصوم فانه يتكرر كل سنة
 بالجمع عن الثاني ولا بانه قياس في اللغة فانا بان الفارق موجود فان مدلول التي
 نفى الحقيفة وهو يقتضي استغراق الاوقات بخلاف مدلول الامر فان مدلوله ايجاد
 الطبيعة والتركيب جامع كل فعل بخلاف تكرار المايور وبه عن الثالث يمنع الاستلزام
 او لا ان اريد من الصدا الصدا الخاص بمنع استلزام واما الشرط فاما الفعل فانا الثاني
 صدين لا ثالث لهما كما يحركه والتكون وينبغي دلالة التمرى على التكرار فالثاني منع دلالة
 خصوص التمرى الذي في ضمن الامر على الدوام دائما واسندل الفاعلون بالمرّة بان
 التبدل وامر عبده بدخول الدار فدخل مرة عندئذ وما ذلك الا لاجل الامر على
 الدوام دائما واسندل الفاعلون بالمرّة بان التبدل وامر عبده بدخول الدار فدخل

[illegible]

لا يجوز قولنا عن هذا الخادم لا أقول
 الوشي ما فيه كربة من يد بن حلهما الطلب
 الفعل وانها المذبح عن الضل العام بمعنى
 الحق لا يتحقق الركبة يدون جود
 الحق الذي من رتبة التهم من كرايا
 اجل فيلزم من الاذن بالاغلال
 وانما ان امكن اجماع من التفتيش
 والاول لحال لا سخط التجميع كما لعلامة
 والثاني هو المطلوب وفخره في الحق
 في التماس هو المطلوب وفخره في الحق
 واعلم انه قال

[illegible]

بین الحکماء المتفقہ
حقیقہ

مِنْهَا كَيْفَ يَخْلَفُ الْإِنْسَانُ
مِنْهَا كَيْفَ يَخْلَفُ الْإِنْسَانُ

خزان النخيل

انفق المبلغ

عن

للمثال توصف

انقاع احداث

اما باین تفعل

الثاني في تمهيد القواعد والقول الرابع لان الحاجب الفاعل الثالث منسوب الى الكائن
 الواضحة وقد نسب بعضهم هذا القول الى السبند وجعل الواجب بالنسبة الى التبع
 مطوما النسبة الى غيره محتملا للاطلاق والتقييد فيحكم بوجود التبع لمطام حال
 التقييد ويتوقف في غير التبع كما حال كون الواجب شرطاً ومقتداً بالنسبة اليه
 فيكون السبند من الفاعلين بالوجوب مطوما هو المشعر وان الواجب كما ينقسم الى
 المكلف الى العيني والكفائي وباعتبار المأمور به الى العيني والتخييري وباعتبار زمان
 المأمور به الى الموسع والمضيق وباعتبار مطلوبيته والذات وعدمها الى الواجب
 التقضي والغيري وباعتبار تعلق الخطاب به بالاصل والالتفات الى الاصل والتبع في كل
 ينقسم الواجب بالنسبة الى مقدمة الى واجب شرط ومطلوب لان المقدمة اما ان يكون
 موقوفاً عليه للوجوب او موجوداً معاً للواجب بالنسبة اليه واجب شرطاً ومطلوباً لا استطاعته
 بالنسبة الى التبع ولما ان يكون موقوفاً عليه للوجود فقط فالواجب بالنسبة اليه واجب
 مطلق ولا خلاف بين الاصوليين في عدم وجوب مقدمه الواجب الشرطي وطفاقه
 لا يجب علينا تحصيل الاستطاعة لانما الخلاف بين الاصوليين في مقدمه الواجب
 المطلق فلذا قيدنا الواجب في صدر البحث بالاطلاق والاقوى عندنا القول بعدم الوجوب
 مطلقاً وفاقاً لصاحب القوانين ولنا الاصل وهو عدم الوجوب علم دلالة الامر عليه
 باحد من الدلائل اللفظية اما المطابقة والنظم في ظاهره اما الالتزام فلا شفاء
 الزوم البين لانه لا يلزم من تصور وجوبه في المقدمة تصور وجود المقدمة واعني
 البين فهو واضع منفي اذ لا يفهم بعدم ملاحظة المقدمة وفي المقدمة والنسبة بينهما
 بوجوب المقدمة بمعنى ان فهمها خاطئين وتكليفين وفيه ما ذكرنا ان من ان في ذلك
 المتبني لو انقطع فاعلم ان شرطه ان يقطع عليه ان شرطه ان يقطع عليه ان شرطه ان يقطع

انهم لم يرضوا عن الثاني المتين
 بوضع ذلك الفعل من واحد من الحرفين
 من أصل النظر في الفاعل الباسط
 لقابلهما كما إذا كان الفعل من غير
 ادلال الكفار وما يبدل المسلمين فثبت
 بمحصل السقط عن الكل بفعل البعض
 مع ما إذا قلنا سبها وطن الشعر مع ان
 بـ الثاني حجة كنهاده العلم
 هاهنا وهو فـ

حكم اهل العرف بانرا مثل امثالا واحدا وان كان له مقدرات لا تخصي احدا فالفائون
 الوجوب مطلق بالاجتماع فقله جماعة بل ادعى بعضهم الضرورة وبان المقدرة ولو لم تكن
 واجبة لزوم احدا لا يمين اما التكليف بالجماع او خروج الواجب عن كونه واجبا وكلاهما با
 اما الملازمة فلا بد ان لا تكون المقدرة محاذرة كما فاما ان يبقى التكليف بهذه المقدرة
 ولا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ولما بطلان الاول فظاهر الجواب اما عن الاجماع
 فان الاجماع في المسائل الاصولية لم يقل دليل على تخييره ولا يبعد ان يكون مراد المسند
 بالاجماع بل الضرورة الوجوب التبعي لا الوجوب الاصيل في محل النزاع الثاني ولما وجب
 التبعي فحق ايضا فان يكون به واما عن الثاني فبالنقض لا بما لو ترك عصبانا فاما ان
 بقي الواجب على صفة الوجوب ولا فاما هو جوابكم فهو جوابنا وبالحل ثانيا وهو ان
 المقدرة لا يصبر منعنا انما الممنوع هو طلب الامر من المأمور لا ما مور به بشرط عدم
 المقدرة واما طلبه منه حال عدم المقدرة فلا بشرط عدم المقدرة فغير ممنوع ونظيره يكلف
 لكفارا بالفرع حال الكفر لان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار لان نفسه
 نسب للتكليف بالوجوب صبر المقدرة ومنعنا لا يقال بضياع الامر بخلاف ترك المقدرة مع
 لتكليف بهذه المقدرة فصح ولا يصد مثل ذلك عن الحكم لانا نقول هذا الجواب
 انما هو بحكم العقل لا الشرع فحق لم يفرق وان اورد على هذا بان تكليف بنقل حكم العقل
 عن حكم الشرع وبعد تامل في ثمر النزاع وهي تعدد الثواب للعقل على القول
 التزم على القول بوجوب المقدرة وعدم التعدد على القول بوجوب يبقى لك
 في عدم فيج ذلك عن الحكم واستدل الفائلون بوجوب التبعي ونحوه اما في الثاني
 فاما من دليل الفائلين بعدم الوجوب واما في الاول فبان السبب لا يختلف عن سبب
 على ان يدعى انما قال ذلك لان الطبيعة فقلنا
 على ان يدعى انما قال ذلك لان الطبيعة فقلنا

لا بعينه ومثال هذا الصدق الخاص وثانيهما الصدق العام هو أحد الاصول التي لا
 يجعل الترك عبارة عن الكف وأما يجعل الصدق مجازا في إطلاقه على الترك كما استدل
 على ذلك فيه بان الوجوب محته مركبة من قدين أحدهما طلب امرى الفعل والثاني المنع
 بمعنى الترك ولا يتحقق الترك بدون الآخر فلم من ثبوت الامر بالشيء انتهى عن الترك ولما
 ن امكن اجتماع مع الاذن بالاخلال ولا كما استدل العلامة فيه ولعمري المحصول اذا
 تم هذا فقولنا ان الامر بالشيء يقتضى النهى عن ضده العام بمعنى الترك التزاما
 لا نعتنا كما نوهه صاحب المعالم ان اذ المنع عن الترك ليس جزء مفهوم الامر حتى يكون
 دلالة الامر عليه بالتضمن وإنما المنع عن الترك جزء مفهوم الوجوب وليس كذلك فإنه
 لمعنى الامر هو الطلب المحض المجازم وبلزوم المنع عن الترك فيكون دلالة الامر عليه بالانزاع
 اما الصدق الخاص فالحق ان الامر بالشيء لا يقتضى النهى عنه خلافا لبعضهم فقالوا
 الا قضاء على سبيل الانزاعية القطعية ولبعض اخر فقالوا ايا الانزاعية العقلية
 الاول ههنا متكررة اغلبها مخجلة ضعيفة فالاولى عدم التعرض لها لانه
 دلالة لقولنا ان النجاسة عن المسجد على قولنا لا اتصلنا احد من الدلائل الباطنة
 والمتضمن فظاهر يمكن ادعاء الاولوية ههنا فاننا اذا استلنا عدم دلالة الامر على المنع
 من الترك الذي هو الصدق العام نضمننا فعلم دلالة المنع على الصدق الخاص بطريق اولي اذا
 الالتزام فاللزوم البين بالمعنى الاخص فيه مفعود والمخالف لم يدع ايضا ولما اللزوم
 لعنى الامم مفعود ايضا لانه لا يلزم من تصور الامر وتصور الصدق الخاص والنسبة بينهما
 بذاتهما فاصدا حرم الصدق لكن يمكن ان يقال دلالة المنع على حرم الصدق دلالة المنع على
 دلالة الاشارة فان ترك الصدق من مفدمات المأمور به ووجوب تركه يقتضى استدلال
 على ان كان متأنوفا فيكون مقتضى العمل به فيكون مقتضى العمل به فيكون مقتضى العمل به

لا بعينه ومثال هذا الصدق الخاص وثانيهما الصدق العام هو أحد الاصول التي لا
 يجعل الترك عبارة عن الكف وأما يجعل الصدق مجازا في إطلاقه على الترك كما استدل
 على ذلك فيه بان الوجوب محته مركبة من قدين أحدهما طلب امرى الفعل والثاني المنع
 بمعنى الترك ولا يتحقق الترك بدون الآخر فلم من ثبوت الامر بالشيء انتهى عن الترك ولما
 ن امكن اجتماع مع الاذن بالاخلال ولا كما استدل العلامة فيه ولعمري المحصول اذا
 تم هذا فقولنا ان الامر بالشيء يقتضى النهى عن ضده العام بمعنى الترك التزاما
 لا نعتنا كما نوهه صاحب المعالم ان اذ المنع عن الترك ليس جزء مفهوم الامر حتى يكون
 دلالة الامر عليه بالتضمن وإنما المنع عن الترك جزء مفهوم الوجوب وليس كذلك فإنه
 لمعنى الامر هو الطلب المحض المجازم وبلزوم المنع عن الترك فيكون دلالة الامر عليه بالانزاع
 اما الصدق الخاص فالحق ان الامر بالشيء لا يقتضى النهى عنه خلافا لبعضهم فقالوا
 الا قضاء على سبيل الانزاعية القطعية ولبعض اخر فقالوا ايا الانزاعية العقلية
 الاول ههنا متكررة اغلبها مخجلة ضعيفة فالاولى عدم التعرض لها لانه
 دلالة لقولنا ان النجاسة عن المسجد على قولنا لا اتصلنا احد من الدلائل الباطنة
 والمتضمن فظاهر يمكن ادعاء الاولوية ههنا فاننا اذا استلنا عدم دلالة الامر على المنع
 من الترك الذي هو الصدق العام نضمننا فعلم دلالة المنع على الصدق الخاص بطريق اولي اذا
 الالتزام فاللزوم البين بالمعنى الاخص فيه مفعود والمخالف لم يدع ايضا ولما اللزوم
 لعنى الامم مفعود ايضا لانه لا يلزم من تصور الامر وتصور الصدق الخاص والنسبة بينهما
 بذاتهما فاصدا حرم الصدق لكن يمكن ان يقال دلالة المنع على حرم الصدق دلالة المنع على
 دلالة الاشارة فان ترك الصدق من مفدمات المأمور به ووجوب تركه يقتضى استدلال
 على ان كان متأنوفا فيكون مقتضى العمل به فيكون مقتضى العمل به فيكون مقتضى العمل به

القائلون بالدلالة الاثرية القطعية على مدعاهم بان الامر بايجاب طلب فعل بزم
 على تركه ولازم الاعلى من لانه المقتدر والترك ليس مقتدرا لنا والفعل ليس الا
 الكف او فعل مند والتم اجماعا كان يستلزم النهي عنه ولازم الا في النهي عنه
 عنه بان انحصار التزم على الفعل ممنوع فان مطلق ترك الفعل ايضه مقتدر ريسب
 على استمراره والكف ليس محتاجا اليه على ان الكف لا يتحقق في ترك الما موبه
 لان معنى الكف ترك الفعل مع ميل النفس اليه بدخلة التجز ولا كراه في مفهوم الكف
 وان كان المراد الكف مطلق صرف النفس من كفي في غلق النهي الكف ولا يثبت ذلك
 جرمه الصند وعلى فرض التسليم نقول ان الاستلزام ينبغي لا اصلي ومقتضى المسند
 الثاني استدل القائلون بالدلالة الاستلزامية العقلية بوجوه الاول ان فعل
 مستلزم لترك الما موبه المحرم والمسافر للمحرمة محرمة والثاني انه لو لم يحرم الصند
 فلابس بك الصلوة بالنسبة الى ازالة التجاشه مثلا فان بقي الاوالة لزم التكليف بالمح
 والاخر الواجب المصنوع عن وجوبه الثالث ان ترك الصند مما لا يتم فعل الما موبه الا به
 فيكون واجبا فيكون مثله حراما واجبا الاول بانه ان ارد بالاستلزام عدم تفكك
 ومحض الاتفاق في الوجود فالكبرى في معرض المنع والالتفات قول الكبي ما شقا
 المبك وان ارد بالاستلزام كونه من جملة مقتداته فالصحة ايضا في معرض المنع
 ارد بالاستلزام عليه فعل الصند لترك الما موبه وهو ممنوع اذا العلة في ترك الما موبه
 انما هو الصلوة وعدم لما كان المكلف تقريبا وباعثا لذلك بخود لان الامتناع بالارادة
 لا يشي الاختصاص عن الثالث بان دليل القوي بوجوب المقتدات لو سلم قلنا تسليمه في حال

انما يحفظ هو علم باسقاط التكليف
 وجوبه في ذلك لا يوجب له العلم
 على ما علمت في ذلك وهو علم
 ودفعه على معنى ذلك في الاوالة
 والقطع والحق في ذلك في الاوالة

بما فعل فعله في الواجب
 قد جاز من المفاعل السبب
 الا لا يشي حقيقة الحق في الا
 ابراهيم باب الله بما وضع في
 الذي يشي به الحسن فاجب
 على ان قلنا فعلنا بما جاز
 بوسا ان لا يشي به
 فقد شق الكسح ولا يشي به
 فانت كسح من ما موبه في الا

انما يحفظ هو علم باسقاط التكليف
 وجوبه في ذلك لا يوجب له العلم
 على ما علمت في ذلك وهو علم
 ودفعه على معنى ذلك في الاوالة
 والقطع والحق في ذلك في الاوالة

[illegible]

[illegible]

فيكون من غير مقتضى
 لا ينافي الاختيار ولا ينافي
 لا ينافي الاختيار ولا ينافي
 لا ينافي الاختيار ولا ينافي
 لا ينافي الاختيار ولا ينافي

فسط ولا نزاع فيها هو مقتضى شرط الوقوع والوجود فقط كالطهارة بالنسبة للفقير
 ولا يلزم من الامر به مع العلم بانتفاء شرطه نقض وقبح وان تركه المكلف اختيارا لا ينافي
 بالاختيار لا ينافي الاختيار ولا ينافي الاختيار بالاطلاق بالنسبة الى
 الشرع والامتناع كالفاد الذي يظن خطأه بالعلم او يظن مطلقا ببقاء المكلف
 الى ان يتم الواجب لا شبهة مع ذلك القبح بحد الاقدام على المكلف به مع عند دخول
 وقدره قبله كالزكوة والصلوة والحج والجهاد ونحوها بل المراد بشرطه هو شرط الوجوب
 سواء كان شرط للوقوع كالقدرة والتمكن وما جعله الشارع شرط للوقوع كالخضوع
 والطهارة للصوم او غير وقوعه كالتكليف والتصرف والتضارب الغلظة في الزكوة اذا
 تمهدت هذا فنقول ان هنا مقامين احدهما هل يجوز الامر بالماوراء لظا للشرط
 مع كون المراد تفصيل لا المأمور به ويكون الغرض من ذلك الامر معرفة المأمور على الفعل
 وتوطيئ النفس على الامتثال والامتحان لا والحق في هذا المقام انه يجوز ولم يجد
 فيه مخالفا الا ما ناسب شارح المذهب وهو العذر حيث قال ان ذلك غير جائز لما
 يتفق من الاغراء بالمجهل الما يستلزم من اعتقاد المأمور اذ لا امر المأمور به منه
 بل المقصود منه نفس الامر بظهور من صاحب العالم رحمه الله ناسبا بشارعه المذهب فيها
 ذكره الدليل نظرنا اولا فلا نرى كيف يحصل العلم للمأمور بكونه مكلفا باصل الفعل لانها
 انتفاء شرط من شرطه بل المدار على الظن غاية الامر ان استعمال الامر في نفس الامر في
 الزيادة للمأمور به بخلافه مشاحة وناجزة فيه انما هي اذا كانت عن دفع الحاجة ولما
 عن دفع الخطاب فلا يقع فيه واما ثانيا فلا بد من تسليمه في الشيخ الحق عليه السلام فان
 الماسد ويعتقد المأمور ناسبا للمأمور به ثم يظهر خلافه في ما هو امره بل يجوز اذ لا ينافي

مع مقتضى ما يكون
 المعلق التكليفات انما
 الاشكال التوقيف على العقل
 ونبي لا ينافي العقل
 نفس النفس من حيث
 فعل المذهب غير
 او عذاب من غير
 انما الاعمال لا يتكون
 في انشاء التكوين
 في الطمأنينة
 امر بضمان لا نقول
 فان الكلام هنا في
 فليس الامر من الاعيان
 النظر مع الاعيان
 في الامر مع الاعيان
 في الامر مع الاعيان
 في الامر مع الاعيان
 في الامر مع الاعيان

فيكون من غير مقتضى
 لا ينافي الاختيار ولا ينافي
 لا ينافي الاختيار ولا ينافي
 لا ينافي الاختيار ولا ينافي
 لا ينافي الاختيار ولا ينافي

من شرط العلم بانتهاء شرط المأمور به ام لا فذهب الى كل فريق فذهب صاحب كتابنا وذهب
 ومذهب العامة الى ان شرطه انما تكليف بما لا يطاق اما لزوم التكليف بما لا يطاق فمما يحكم
 العقل بكونه شرطا وهو موقوف فاعلم ان التكليف على القدرة على الفعل فواضح واما فيما يحكم الشرع
 بكونه موقفا عليه كما في السفر والحج حيث جعل الشارع علمها شرطا للصوم فمن حيث انه شرط
 السفر والحج الصوم فلا يجوز فعله وكذا المحض فكلية بالوجوب المحرم معاملة المحرم
 ممنوع كما ينبغي في مسألة الجناح الامر والتمني انشاء الله اجمع الجوزون بوجوه الاول ان حسن
 الامر كما يكون لمصلحة في المأمور به مك يكون نصيحة في المأمور به في نفس الامر كما في الخبر والثبوت
 وفيه ان هذا خروج عن المشايخ فانه محل التراجع هو ما اذا كان المراد من المأمور به لا
 نفس الامر انما لو لم يصح التكليف بما علم عدم شرطه لم يقصده الله تعالى في النصيحة
 بيان الملازمة انما كلما يقع فانتفاء شرط من شرطه واقلمها اذا ما المكلف واجبت
 محل تراعى شرط الوجوب لاشترط الوفاء والا ارادة من شرط الوفاء لا الوجوب نعم يصح هذا
 على مذهب الاشاعرة الذين يقولون يكون الجهد مجورا في الارادة وبطلان هذا المذهب
 واضح الثالث انه لو لم يصح لم يعلم البرهيم وجوبه فيجوز له الانتفاء شرطه عند وفرة وهو علم
 الشيخ وقد علمه قطعاً ولا يلزم عدمه على من ولد له ولم ينجح الى الفداء واجبت باننا لا نسلم باننا
 كان معلوماً بان ينجح ابنه بل الفداء لمسلم انما كان عاموفاً بمقدار ما الذي ينجح بدل على ذلك قوله نعم
 قد صدقت الرواية واما الفداء فيجوز ان يكون عما ظن انه سيؤمر به او غا لم يؤمر به من
 افلا يجاب بان يكون الفدية من جنس الفدية به وفيه ان التكليف بالفدية ما لا يباين مثل
 البرهيم مع ان الابرار معارض يقولون نعم اني اذبحك واجبت ابرهيم بان ذلك بان نأب الداء
 الذي يقول به الشيعة ولا يرد على ذلك الجواب ان الفداء انما هو في الاحكام التكوينية
 وكما في المحققين في فاضل

مع العلم بانتهاء شرط المأمور به ام لا فذهب الى كل فريق فذهب صاحب كتابنا وذهب
 ومذهب العامة الى ان شرطه انما تكليف بما لا يطاق اما لزوم التكليف بما لا يطاق فمما يحكم
 العقل بكونه شرطا وهو موقوف فاعلم ان التكليف على القدرة على الفعل فواضح واما فيما يحكم الشرع
 بكونه موقفا عليه كما في السفر والحج حيث جعل الشارع علمها شرطا للصوم فمن حيث انه شرط
 السفر والحج الصوم فلا يجوز فعله وكذا المحض فكلية بالوجوب المحرم معاملة المحرم
 ممنوع كما ينبغي في مسألة الجناح الامر والتمني انشاء الله اجمع الجوزون بوجوه الاول ان حسن
 الامر كما يكون لمصلحة في المأمور به مك يكون نصيحة في المأمور به في نفس الامر كما في الخبر والثبوت
 وفيه ان هذا خروج عن المشايخ فانه محل التراجع هو ما اذا كان المراد من المأمور به لا
 نفس الامر انما لو لم يصح التكليف بما علم عدم شرطه لم يقصده الله تعالى في النصيحة
 بيان الملازمة انما كلما يقع فانتفاء شرط من شرطه واقلمها اذا ما المكلف واجبت
 محل تراعى شرط الوجوب لاشترط الوفاء والا ارادة من شرط الوفاء لا الوجوب نعم يصح هذا
 على مذهب الاشاعرة الذين يقولون يكون الجهد مجورا في الارادة وبطلان هذا المذهب
 واضح الثالث انه لو لم يصح لم يعلم البرهيم وجوبه فيجوز له الانتفاء شرطه عند وفرة وهو علم
 الشيخ وقد علمه قطعاً ولا يلزم عدمه على من ولد له ولم ينجح الى الفداء واجبت باننا لا نسلم باننا
 كان معلوماً بان ينجح ابنه بل الفداء لمسلم انما كان عاموفاً بمقدار ما الذي ينجح بدل على ذلك قوله نعم
 قد صدقت الرواية واما الفداء فيجوز ان يكون عما ظن انه سيؤمر به او غا لم يؤمر به من
 افلا يجاب بان يكون الفدية من جنس الفدية به وفيه ان التكليف بالفدية ما لا يباين مثل
 البرهيم مع ان الابرار معارض يقولون نعم اني اذبحك واجبت ابرهيم بان ذلك بان نأب الداء
 الذي يقول به الشيعة ولا يرد على ذلك الجواب ان الفداء انما هو في الاحكام التكوينية
 وكما في المحققين في فاضل

ان العلم بانتهاء شرط المأمور به ام لا فذهب الى كل فريق فذهب صاحب كتابنا وذهب
 ومذهب العامة الى ان شرطه انما تكليف بما لا يطاق اما لزوم التكليف بما لا يطاق فمما يحكم
 العقل بكونه شرطا وهو موقوف فاعلم ان التكليف على القدرة على الفعل فواضح واما فيما يحكم الشرع
 بكونه موقفا عليه كما في السفر والحج حيث جعل الشارع علمها شرطا للصوم فمن حيث انه شرط
 السفر والحج الصوم فلا يجوز فعله وكذا المحض فكلية بالوجوب المحرم معاملة المحرم
 ممنوع كما ينبغي في مسألة الجناح الامر والتمني انشاء الله اجمع الجوزون بوجوه الاول ان حسن
 الامر كما يكون لمصلحة في المأمور به مك يكون نصيحة في المأمور به في نفس الامر كما في الخبر والثبوت
 وفيه ان هذا خروج عن المشايخ فانه محل التراجع هو ما اذا كان المراد من المأمور به لا
 نفس الامر انما لو لم يصح التكليف بما علم عدم شرطه لم يقصده الله تعالى في النصيحة
 بيان الملازمة انما كلما يقع فانتفاء شرط من شرطه واقلمها اذا ما المكلف واجبت
 محل تراعى شرط الوجوب لاشترط الوفاء والا ارادة من شرط الوفاء لا الوجوب نعم يصح هذا
 على مذهب الاشاعرة الذين يقولون يكون الجهد مجورا في الارادة وبطلان هذا المذهب
 واضح الثالث انه لو لم يصح لم يعلم البرهيم وجوبه فيجوز له الانتفاء شرطه عند وفرة وهو علم
 الشيخ وقد علمه قطعاً ولا يلزم عدمه على من ولد له ولم ينجح الى الفداء واجبت باننا لا نسلم باننا
 كان معلوماً بان ينجح ابنه بل الفداء لمسلم انما كان عاموفاً بمقدار ما الذي ينجح بدل على ذلك قوله نعم
 قد صدقت الرواية واما الفداء فيجوز ان يكون عما ظن انه سيؤمر به او غا لم يؤمر به من
 افلا يجاب بان يكون الفدية من جنس الفدية به وفيه ان التكليف بالفدية ما لا يباين مثل
 البرهيم مع ان الابرار معارض يقولون نعم اني اذبحك واجبت ابرهيم بان ذلك بان نأب الداء
 الذي يقول به الشيعة ولا يرد على ذلك الجواب ان الفداء انما هو في الاحكام التكوينية
 وكما في المحققين في فاضل

في هذا الحديث ما كان من انما هو
 في هذا الحديث ما كان من انما هو
 في هذا الحديث ما كان من انما هو
 في هذا الحديث ما كان من انما هو

في هذا الحديث ما كان من انما هو
 في هذا الحديث ما كان من انما هو
 في هذا الحديث ما كان من انما هو
 في هذا الحديث ما كان من انما هو

وفهم العرف واما ما سويين باوامر الرسول عن الله نعم وبانه لو اطلع المأمور على ان
 قبل ان يبلغه المأمور الاول ولم يفعل الصبح بعاقبة الامر على الشر اخرج الاخرين بطل
 مومهم بالصلوة وهم ابناء سبع فانه لا وجوب على الضيق الجماع واما العاقل لو قال
 لغيره مر عبدك بان يتجمل بعد فقال لذلك العبد لا يتجمل تناقض كلامه الاول
 عن الاول بان الاجماع اخرج عن الظاهر ولولا الاجماع لقينا بالوجوب ولكونهم
 بالامر انقول بان عبادة الصبي مستحبة ولا نقول بكونها محض التبرع عن المشافه
 بان الفريضة وهو كون العبد بعد الغيرة على ان الامر لا زاد ولولا الفريضة لقينا
 بالوجوب وثمة النزاع يظهر مما لو قال زيد لعمري مكره بان يبيع هذا الفرس فهل
 للبكر قبل ان يامر عمر وان ينصرف فقام لا وهل يصح بيعه ام لا اظهر نعم
 فيقول العبد الكادي محمد رضا الموسوي لسالكين مسائلك البقية
 الى التقوى لقوله نعم ان اكرمكم عند الله اتقوا فمن حجت الله فحجتنا بما احاط به فهو
 اخبار الصلوة لقوله فمر عبدي في الصلوة فالجائعة من الصلوة اكملها بالجماع
 لقوله نعم فاكرعوا مع الزاكرين فالحديث عن رسول الله يكون فرض الله نعم الايمان
 والصلوة والزكاة سبباً من الرزق والصلوات ابناء اخلاص الخلق والنج تقوية للدين
 والجهاد عز للاسلام والامر بالمعروف مصلحة للعوام والنهي عن المنكر دعا للشفاء
 وصله الرحم صماء للعدد والفضاضة حسنا للدماء وقامة الحدود اعظاما للحارم
 ترك شرب الخمر مخبئنا للعضل ومجانية الشقة للعقود وترك الزنا مخبئنا للثب
 وترك اللواط اكبر للقتل والشهادات استظهار للجاهات وترك الكذب كثرة في القصد
 والاسلام امان من المخاوف والامانة نظام للاز والاطاعة تعظيم للامانة وقال محمد

من انما يصفى انك انما يصفى
 من انما يصفى انك انما يصفى
 من انما يصفى انك انما يصفى
 من انما يصفى انك انما يصفى

في هذا الحديث ما كان من انما هو
 في هذا الحديث ما كان من انما هو
 في هذا الحديث ما كان من انما هو
 في هذا الحديث ما كان من انما هو

واكثرنا على الحق واكثرنا على الحق
 بعضنا على الحق والبعض على الحق
 انما نحن اهل الحق والحق
 انما نحن اهل الحق والحق
 انما نحن اهل الحق والحق
 انما نحن اهل الحق والحق

بن عليهما السلام ان من اخلاق المؤمنين قوة في دين وكرام في دين وحناف في علم
 وعلم في حلم وتوسع في نفقة وضد في عبادة وحر جاني طبع ورا في استقامة
 على من بغض ولا ياتهم فيه محب ولا يدعي ما ليس له ولا يجد حفا هو عليه ولا يلمز ولا يهين
 ولا سقي مشح في الصلوة متوسع في الزكوة شكور في السخاء صابر عند البلاء قانع
 الذي له لا يجمع لابه العبط ولا يجمع الشيخ بخاط الناس ليعلم وبكك بسلم بطريق
 عليه لكون الله الذي يحسنه يندقم له في عون المؤمن قال الله نعم ويورثون على انفسهم
 ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون قال الصادق
 عن ابي عن ابائه عليهم السلام عن النبي يقول من قضا حاجته المؤمن حاجته قضا الله له
 حاجته كبره احدهن ومن كساها المؤمن من عرى كساها الله نعم من سدد من استبرق
 يحرم من ثياب الجنة ومن كساها المؤمن من عذرة عذرة من رضوان الله ما دام على
 لكونه سلكه ومن اجمع من جوع مثله اطعم الله من ثمار الجنة ومن سقى اخاه المؤمن سقاه الله
 من رجو مخوفه وباء من خدام اخاه المؤمن ماها منه وبشده عضده اخاه الله من
 لولد ان الخلد بن وامكنه مع اوليائه الظاهر من ومن حل اخاه المؤمن لرحله الله
 الى امة من نوف الجنة وبها هي الملائكة والخلائق يوم القيامة ومن فوج اخاه المؤمن
 فوجها من ربه او تسريح الهاد فوج الله من المحر العن وان في قبره باحب لفر يقين اليه
 من اهل بيته واخوانه وانهم به ومن اغان اخاه على سلطان جابر اعانه الله على الجاه
 لصراط عند حضرة الامام وعن النعمان من الجمع اخاه المؤمن حتى يسعد وسقاه حتى في
 بعد الله من النار سبعة خنادق ما بين خندقين سبعة خنادق

فادعيت ثمانا قال فقلت ان شئت
 سدة تصدق الله بها عليكم فاقبلوها فانها
 لو لم يكن التعلق على الشيء مسلما كان التعلق
 عند عدم المعلق عليه يكون لذلك التعلق
 والشح في الاغنى معلوم فمن مضاد بقية حال
 التذلل والعهد وشح في فطن كمثل الخلق
 فلا تروى طيب عليك ان لا تخرج جهنم
 والشح عند الحاجة فبا على حرفة الشح
 او ما عاقل عليه يجعله وجود والمصلحة

فيقول العبد محمد رضا الموسوي قد عرفنا ان الله يات به طلب ذلك الفعل يقول من الغنا
 فيقول العبد محمد رضا الموسوي قد عرفنا ان الله يات به طلب ذلك الفعل يقول من الغنا
 فيقول العبد محمد رضا الموسوي قد عرفنا ان الله يات به طلب ذلك الفعل يقول من الغنا
 فيقول العبد محمد رضا الموسوي قد عرفنا ان الله يات به طلب ذلك الفعل يقول من الغنا

على سبيل الاستعلاء والاضطرار للبحر
 الكراهة وقد مشترك بينهما واتما
 الختم ايضا وفيل يكونها حبيفة في
 يقولون بالوقف لنا نظير ما في الامر
 علم النقل فحصل اختلاف في ان المراد
 بالاول وفيل الثاني والحق الثاني
 استخرج الاولون بان لعدم الاولى
 الفدرة مناخراد منها مقدم على الفدرة
 لا استمرار عدم السابق واثر الفدرة
 ثبت مكان بقاءه باستمرار الترك
 فان كان عدمه غير مفطور يكون وجوب
 واستخرج الآخرون بصدق الامثال
 انه مشتاق الى الفعل فكت نفسه
 انتهى عن الشيء على الامر بصدده
 علمها وعلى القول بكون المظم
 الكلام في السابق كان في دلالته
 الخارجة كاستناع نقل التكليف
 ههنا في دلالته لفظ التي على الامر
 الفرق لا يرجع الى محصل لان كلامهم
 في الامور لا يخلو عن موضوع
 في الامور لا يخلو عن موضوع
 في الامور لا يخلو عن موضوع

على سبيل الاستعلاء والاضطرار للبحر
 الكراهة وقد مشترك بينهما واتما
 الختم ايضا وفيل يكونها حبيفة في
 يقولون بالوقف لنا نظير ما في الامر
 علم النقل فحصل اختلاف في ان المراد
 بالاول وفيل الثاني والحق الثاني
 استخرج الاولون بان لعدم الاولى
 الفدرة مناخراد منها مقدم على الفدرة
 لا استمرار عدم السابق واثر الفدرة
 ثبت مكان بقاءه باستمرار الترك
 فان كان عدمه غير مفطور يكون وجوب
 واستخرج الآخرون بصدق الامثال
 انه مشتاق الى الفعل فكت نفسه
 انتهى عن الشيء على الامر بصدده
 علمها وعلى القول بكون المظم
 الكلام في السابق كان في دلالته
 الخارجة كاستناع نقل التكليف
 ههنا في دلالته لفظ التي على الامر
 الفرق لا يرجع الى محصل لان كلامهم
 في الامور لا يخلو عن موضوع
 في الامور لا يخلو عن موضوع
 في الامور لا يخلو عن موضوع

على سبيل الاستعلاء والاضطرار للبحر
 الكراهة وقد مشترك بينهما واتما
 الختم ايضا وفيل يكونها حبيفة في
 يقولون بالوقف لنا نظير ما في الامر
 علم النقل فحصل اختلاف في ان المراد
 بالاول وفيل الثاني والحق الثاني
 استخرج الاولون بان لعدم الاولى
 الفدرة مناخراد منها مقدم على الفدرة
 لا استمرار عدم السابق واثر الفدرة
 ثبت مكان بقاءه باستمرار الترك
 فان كان عدمه غير مفطور يكون وجوب
 واستخرج الآخرون بصدق الامثال
 انه مشتاق الى الفعل فكت نفسه
 انتهى عن الشيء على الامر بصدده
 علمها وعلى القول بكون المظم
 الكلام في السابق كان في دلالته
 الخارجة كاستناع نقل التكليف
 ههنا في دلالته لفظ التي على الامر
 الفرق لا يرجع الى محصل لان كلامهم
 في الامور لا يخلو عن موضوع
 في الامور لا يخلو عن موضوع
 في الامور لا يخلو عن موضوع

انما الاعمال الثابتة انما الاول
 فصل قولنا مفعول انما والاول
 مثل من انما في المجموع فله
 من ضام ثلثة ايام او على
 طام ثلثة ايام او على
 على عدم الاجر سنه اخرى في يوم
 في يوم الحضر نعم جواز موهبة
 في الامور لا يخلو عن موضوع
 في الامور لا يخلو عن موضوع
 في الامور لا يخلو عن موضوع

فقد التمس كلامه ما لم يكن فيه فصل ولا تنبيه
على ان يكون قيد المطلوب كذلك يتضح ان هذا التماسا في هذا التماس
على ان يكون القيد بهذا الطلب لا دلالة في اللفظ على احد التقيدين والتحقق
في الجواب ان يشتت بعموم الحكم بان يقال طلب ترك مطلقا وازادة التمس
في وقت غير حين اغراء بالمجمل فوقع في كلام الحكم ينفي جملة على العموم اخرج العالم
بعلم دلالة التمس على التمس وضمهم علم الهدى في تحذره في كبره ان الاوامر والنواهي
وغيرها ماخوذة من المصادر الخالصة من اللفظ والتبيين وهي حصة في الماهية لا يثبت
شيء ولا يزيد الهبة على المادة الا طلب تلك الماهية والاصل عدم محو شيء
وبان التمس فلا تسعمل نارة في التمس ان كان ناء ومار في غيره كصلوة الحائض للحائض
والاشترار خلافا للاصل فثبت كونه حصة في القيد للتمس واجبت بان طلب
الترك وان كان مطلقا لكنه لما وقع في كلام الحكم وازادة ترك الطبيعة في وقت غير
اغراء بالمجمل فلا بد ان يحل على العموم وايضا ان ترك الفعل في زمان دون زمان لم
عادي للمكلف عن محتاج الى التمس ولو لم يكن التمس للذوام لكان صدوره عن التماس
عشا فان ترك عبثية غير لازمة وانما يلزم ان يكون التمس للفور فان قدرها الغاية
الفخري من يقول بعدم الذوام يجوز بالترجيح فالعبثية لازمة وبالنسبة العادية لا
عليه الثواب العقاب بالترك لا مثالي بترتب الثواب العقاب التحقيق فمات فيه
ان يقال ان اريد دلالة التمس على التمس عليه بالادلة الخارجية من قبل
عموم الحكم والنباد فالحق دلالة التمس على التمس على التمس على التمس على التمس
في جواز اجتماع الامر والتمس في شيء واحد بالجنس والتبع كالسجود لله تعالى والتمس
خلافا لبعض المعترضين حيث جعل المحل الفاعل من مقتضيات الماهية الجسمية حيث قال
في جواز اجتماع الامر والتمس في شيء واحد بالجنس والتبع كالسجود لله تعالى والتمس
خلافا لبعض المعترضين حيث جعل المحل الفاعل من مقتضيات الماهية الجسمية حيث قال

[illegible]

[illegible]

العبادات المذكورة مطلقا كقولنا صل ولا تصل في الحرام فاذا اخرج الاجماع فيما يشكوا
 التي ينفل العبادات لا يجوز بطريق اولي معنى قول الشارع لا تصل في الحرام ان هذه من هذه
 الصلوة خارج من فعلها كما والمعنى المذكور مع ان هذه الصلوة واجبة لمستحبة ومعنى
 الوجوب والاستحباب هو وجان الفعل اتمام المنع من الترك مع عدم المنع وكيفية منع
 رجحان الفعل مع رجحان الترك الثالث اذا امر عبده بخاصة ثوبت نهاه عن الكون في مكان
 مخصوص ثم خاطبه في ذلك المكان فانما نطق انه مطيع خاص لمخوف الامر بالخاصة والنهي
 الكون واجيب عن الاول بان الكلي لا وجود له الا بالفرع فلا يمكن وجود الكلي والحاج في
 التكليف فالمراد بالتكليف الكلي هو ايجاد الفرع وان كان منعطفيا بالكلي على الظاهر و
 بان الكلي ممكن بالواسطة يمكن فيصير تعلق التكليف بنفس الكلي واجيب عن الثاني بان معنى
 كراهة العبادات هو كونها اقل ثوابا فليس يوجب حتى يقول بالتكليف مجع الزاجحة مع الجز
 وعن الثالث ان وجود الخاصة نوصلي ولا مانع من اجتماع مع الحرام بخلاف ما ينبغي ان
 لما نؤمن ان الامر لا يجرى ايجاد الفعل وانتهى طلب لعله فالحج بينهما في امر واحد منع وتعدد
 الجمعة غير جرد مع اتحاد المتعلق بحيث بعد في الواقع امرين هذا ما موربه وذلك معنى غير
 البين ان التعدد بالجمعة لا ينقض ذلك واجيب عن ثامن ان زاد بقوله بحيث بعد في الواقع
 امرين ان لزوم تعددهما في الحر ضاده ظاهر وان زاد مطلق التعدد فلا يرب انهما متعة
 ولم ينف احد المحققين في الخارج بسبب اتحاد الفرع ولم يصير شيئا ثالثا انهم لم يمتغا
 في الحقيقة متحدان في نظر الحق ذلك كاف في اختلاف الورد على ان ورد ونظير في الشرح في

من فعل مخصوصا عن
 حقيقة ان تخلف مخصوص
 من شرط صفة واستثناء او غاية
 لا يرب في حال الاول اذ اذاه العموم
 العالم حقيقة لو كان بناء ايضا
 العالم حقيقة لو كان بناء ايضا
 العالم حقيقة لو كان بناء ايضا

العبادات المذكورة مطلقا كقولنا صل ولا تصل في الحرام فاذا اخرج الاجماع فيما يشكوا
 التي ينفل العبادات لا يجوز بطريق اولي معنى قول الشارع لا تصل في الحرام ان هذه من هذه
 الصلوة خارج من فعلها كما والمعنى المذكور مع ان هذه الصلوة واجبة لمستحبة ومعنى
 الوجوب والاستحباب هو وجان الفعل اتمام المنع من الترك مع عدم المنع وكيفية منع
 رجحان الفعل مع رجحان الترك الثالث اذا امر عبده بخاصة ثوبت نهاه عن الكون في مكان
 مخصوص ثم خاطبه في ذلك المكان فانما نطق انه مطيع خاص لمخوف الامر بالخاصة والنهي
 الكون واجيب عن الاول بان الكلي لا وجود له الا بالفرع فلا يمكن وجود الكلي والحاج في
 التكليف فالمراد بالتكليف الكلي هو ايجاد الفرع وان كان منعطفيا بالكلي على الظاهر و
 بان الكلي ممكن بالواسطة يمكن فيصير تعلق التكليف بنفس الكلي واجيب عن الثاني بان معنى
 كراهة العبادات هو كونها اقل ثوابا فليس يوجب حتى يقول بالتكليف مجع الزاجحة مع الجز
 وعن الثالث ان وجود الخاصة نوصلي ولا مانع من اجتماع مع الحرام بخلاف ما ينبغي ان
 لما نؤمن ان الامر لا يجرى ايجاد الفعل وانتهى طلب لعله فالحج بينهما في امر واحد منع وتعدد
 الجمعة غير جرد مع اتحاد المتعلق بحيث بعد في الواقع امرين هذا ما موربه وذلك معنى غير
 البين ان التعدد بالجمعة لا ينقض ذلك واجيب عن ثامن ان زاد بقوله بحيث بعد في الواقع
 امرين ان لزوم تعددهما في الحر ضاده ظاهر وان زاد مطلق التعدد فلا يرب انهما متعة
 ولم ينف احد المحققين في الخارج بسبب اتحاد الفرع ولم يصير شيئا ثالثا انهم لم يمتغا
 في الحقيقة متحدان في نظر الحق ذلك كاف في اختلاف الورد على ان ورد ونظير في الشرح في

[illegible]

[illegible][illegible]

ان يخصص الكلام العام بغير
 فياخص بغيره فيكون
 ان يخصص الكلام العام بغيره
 فياخص بغيره فيكون
 ان يخصص الكلام العام بغيره
 فياخص بغيره فيكون

بالسماء والارض والظاهر بالاسد وهذا القبول لا يخلو عن اجمال اذا الفرق بين السماء
 والارض والاسد يجعل الاولين نضاً والثالث ظاهراً في غلبة الاشكال اذا افعال التجرد
 هو الذي لا يخلو عن الدلالة وكون اللفظ ظاهراً وهذا الاحتمال قائم في السماء والارض
 لا احتمال اذ العالَم العلوي من السماء والعالَم السفلي من الارض ولا يخفى عليك ان
 النصوصية والظهور من الامور ذات الاضافة ولهذا في بعضها يسمون الخاص بمتنا
 والعام ظاهر وبعضهم يسمون الخاص بالقطع والعام بالظن مع ان الخاص اعم بالشمس
 الى ما تحته وكذا الاحتمال المجازية في الخاص ايضاً قائم فالمراد بالتصويرة والقطعية هو بالشمس
 الى العام اللهم الا ان يبق مختلف بحسب الاصطلاح **فصل** في المنطوق والمفهوم
 المنطوق هو مدلول يكون حكماً من احكام شئ مذكور والمفهوم مجاز في المنطوق على قبيح
 صريح وغير صريح فالصريح ما كان دلالة اللفظ عليه بالمطابقة او بالتضمن وغير صريح ما كان
 دلالة اللفظ بالاتزام وهو على ثلاثة اقسام المدلول عليه بدلالة الاقتضاء والمدلول عليه
 بدلالة التنبيه والابناء والمدلول عليه بدلالة الاشارة لان ان تضد وتوقف عليه كلاهما

او صحه عقلاً او شرعاً فلا لا يقتضاء كقولهم واسئل القرية فانه لو لم يفدنا لاهل المايح
 الكلام عقلاً وقوله رفع عن اعقبي الخطاء والنشاقان المراد رفع المؤاخاة وقول اقل
 اعنوا عبدك عنى على الفاء على الفاء لا يصح العنوا عن الاية ملك وان تضد
 ولم يتوقف صدق الكلام ولا صحه عليه ولكن كان مقصداً بشئ ولو لم يكن ذلك الشئ لحد
 الاكثر ان دلالة التنبيه والابناء كقولهم كقر بعد قول الاعرابي هلك واهلك
 واوضح اهل في هذا رد مضاد فيهم من ذلك ان الوقاع عليه لوجوب الكفاية وان لم يقصد
 لكن يلزم من الكلام دلالة عليه دلالة الاشارة مثل دلالة قوله وحمله وفضاله
 لم يزل في الطول والقياس
 فاد جواز توقف
 عليه في الخاف في
 لان حكمه في
 القابلية العلم
 الشهور في العلم
 العلم بغيره
 الزيادة في
 ان لا يخصص
 فيما هو العلم
 فيما هو العلم
 فيما هو العلم

[illegible]

الامثال على الفيد مثل ان
لا تملك فاعنق فاعنق فاعنق فاعنق

فان لا تملك فاعنق فاعنق فاعنق فاعنق

فان لا تملك فاعنق فاعنق فاعنق فاعنق

فان لا تملك فاعنق فاعنق فاعنق فاعنق

فان لا تملك فاعنق فاعنق فاعنق فاعنق

علم الفائدة الاخرى لا ينبغي احتمالها مع ان الغالب جود فائدة غير تلك الفائدة وبما
بان كلامنا في الدلالة اللفظية وما ذكرنا من الدلالة العقلية واجتراح القائلون
بعدم المحجة بان تاثير الشرط يتعلق بالحكم به ولا يمنع ان يخلو وهو بعبارة شرط اخر ولا
يخرج من ان يكون شرط الا ترى ان انضمام احدى الرجلين الى الاخر شرط في قبول شهادة
الاخر وقد يوجب عنه انضمام امرتين او البمين فلا يفيد تعليق الحكم بالشرط انتفاء عند
انتفائه واجيب عنه بان هذا القائل يقول بكونه سببا لكن يقول بعدم المحجة بلحاظ
تباين نائبه وقيام الاحمال لاضطرار الاستدلال بالظواهر مع ان الاصل عدم التباين
وان ثبت من دليل خارج وجود سبب اخر كما في المثال المذكور في نقول بان الشرط او
السبب احد المذكورات ومن جملة ادلة القائلين بعدم المحجة قوله لم ولا تكونوا قبلكم
على البغاء وان اردن تحتصنا فظهر الدليل انه لا يصح التعليق لو اردنا انتفاء الحكم عند
انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط لانه لا يجوز الاكراه مطم واجيب عنه لوجه الاول ان
الثانية هنا بانتفاء الموضوع والقول بامكان الواسطة بين زادة التخصيص وازادة
البغاء كما في صورة التخصيص مدفوع بان الواسطة منقبة عند تنبيه المولى تاهن فانه
بعد التنبية اما ان يكون مريضا للتخصيص او البغاء والثاني ان الشرط هنا ورد موزود
فلا محجة فيه والثالث ان محجة كل دليل مشروط بفقد المعارض الاخرى والاجماع القائل
معارض المفهوم ولولا الاجماع لعلمنا على المفهوم والزابع ان الاستعمال العم من الحقيقة
والجواز وبعد ما ثبت كون الشرط حقيقة في انتفاء الحكم عند انتفاء التبادر واما
الاول فانه الاستعمال مجازي كون الجواز من الاشتراك والخامس ان هذه الآية
من قبل قوله نعم ولا تملك لمن ان يكون من اخلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله الآئنة
فانها في الظاهر من قبل ان يخلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله الآئنة
فانها في الظاهر من قبل ان يخلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله الآئنة

ان ينفق في الظاهر فانه لا ينفق في الظاهر
اخرى لا ينفق في الظاهر فانه لا ينفق في الظاهر
المقيد معاد عليه الاجماع فلا ينفق في الظاهر
الظاهر مطلق من هذه الصفة في المقيد
الان يعلم المقيد

ان ينفق في الظاهر فانه لا ينفق في الظاهر
اخرى لا ينفق في الظاهر فانه لا ينفق في الظاهر
المقيد معاد عليه الاجماع فلا ينفق في الظاهر
الظاهر مطلق من هذه الصفة في المقيد
الان يعلم المقيد

ان ينفق في الظاهر فانه لا ينفق في الظاهر
اخرى لا ينفق في الظاهر فانه لا ينفق في الظاهر
المقيد معاد عليه الاجماع فلا ينفق في الظاهر
الظاهر مطلق من هذه الصفة في المقيد
الان يعلم المقيد

من حيث ان الشرط فيها للعلمه وتوضيح ذلك ما ذكره المحققين ان الفيد الوارد بجل
 اما ان يكون للفعل مثل اتصل اذا كنت محدثا او لك مثل لا يات في الاختصاص انما
 سهوله الفهم او للعلمه مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا وما عني فيه القسم الثالث
 اخلف اصولين في ان تعليق الحكم على وصف هل يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الوصف
 بلزم اللغوي كالم الحكم مع عدم وجدان فائده سواء وبعدة العقلاء مستغنيا
 قولك الانسان لا يبيع الغيب اجبته بان لزوم اللغوي كلام الحكم انما ايدى اليه
 فائده سواء وعدم الفائدة في معرض المنع بل القوائد الحمله كبره مثل احياء النامع الى
 المذكور واهتمام المتكلم بحال المذكور مثل قوله نعم حافظوا على الصلوات والصلوا لعلكم
 الثاني ان ابا عبيده الكوفي فهم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الواعد بجل عقوبته وعرضه ان غلب الوعد
 لا بجل عقوبته وعرضه واجبته بانه نقل من لا يخفى وخامسة من ائمة العربان وضع
 للتوضيح فظلا للتقيد وان مجبته بالتقيد خلاف التوضيح غايه الامر ما رضيه لما نقل
 فهم ابو عبيد لعله كان عن اجهاده في اللغة وكلام اللغويين فظهر بوجه اصح الفاتلون بعد
 الدلالة بانه لو دل الدل باحدى الثلث وكما ما منتهى اما المطابقة والنظم فظاهر ان ذلك
 كذلك لكان منطوقا واما الالتزام فلعدم الكرم الذوق لا يحب العزل ولا يحب العزل
 والمسئلة بعد محل اشكال والحق ان مفهوم الوصف لا يخلو عن اشعار كما اشهر من لا
 ان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالعائنه لكن الكلام في ان ذلك لا شعار هل يكون بحيث
 يعتمد عليه وحده اوسع اضمال القرينه والثاني اقرب من قبل الثاني الضود الاخر اذ في
 الحدود والرسوم فان قيل ما لباعث لعدم كفايته عن الكافر في قوله نعم عقوبته مؤمنه
 لا يمكن مفهوم الوصف حتم فلما الباعث لعدم كفايته عن الكافر ان اتحاد هو جمل
 على الملا وما لا ينبغي ان يعلم ان البيان لا يلائم كونه عليه السلام
 بين الناس ان البيان لا يلائم كونه عليه السلام
 هذا الاجمال والبيان لا يلائم كونه عليه السلام
 على الملا وما لا ينبغي ان يعلم ان البيان لا يلائم كونه عليه السلام

الشطر والوصف انما هو ذلك على طبق الغالب مثل قوله نعم وريابكم الا في جوف
 وقوله نعم واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم حبس
 حكوا تخيم الوتيرة فطم وبوجوب القص مطلقا لان الغنية ههنا موجودة على علم اننا
 المعنى الخفيف لان حجبنا انما هو اذا لم يظهر للسيد فائدة اخرى كان نعم بعضهم الثالث علم
 ان بعضهم قال ان فائدة المفهوم ونعمة الخلاف انما يظهر اذا كان المفهوم مخالفا لاد
 واما اذا كان موافقا للاصل فلا يقول في الغم شائنة زكوة والمخالف ليس الغم زكوة
 اذا كانت معلومة وانما خبر بان الثمرة ظاهرة في المفهوم الموافق للاصل اي لان القول
 بحجة المفهوم يقول بوجود الدليل ودليل اجتهادي ومن ينكره يقول بعدم وجود الدليل
 الاجتهادي بل عليه بالاصل انما هو من باب الفقاهة فاذا وجد دليل اجتهادي بطرح
 الاصل بخلاف الاول فان المفهوم دليل اجتهادي يباين به سائر الادلة فحصل خلف
 الاصوليون في ان مفهوم الغاية حجة ام لا اي تعليق الحكم على الشيء بالي او حتى هل يدل
 مخالفة ما بعد الغاية لما قبلها ام لا الرضى منها وغيره والفاضل وعبد الجبار وبعض الاخرين
 العامة على الاول فيكون حجة والمراد من الغاية ههنا النهاية لا المسافة بخلاف الغاية في قول
 الى الانتهاء الغاية فان المراد من المسافة فعل هذا فيكون المراد من قولهم مفهوم الغاية حجة
 ان تعليق الحكم بغاية يدل على مخالفة حكم ما بعد النهاية لما قبلها الخ المتيقن بان الثاني
 من قوله صوموا الى الليل ان اخر وجوب الصوم هو الليل وكذلك المسافة من قوله نعم ولا
 حتى يظهر على حصة الغاية بعد حصول الظاهر فلو ثبت الصيام بعد الليل اي كرم المقادير
 بعد حصول الظاهر لكن الغاية غايته وهو خلاف المنطوق كان الكلام مع التصحيح يعلم ان
 المفهوم مجاز ولم يقل به احد بانه ان كان المراد من قولك اخر وجوب الصيام هو الليل
 فلو كان المراد من قولك اخر وجوب الصيام هو الليل فلو كان المراد من قولك اخر وجوب الصيام هو الليل
 فلو كان المراد من قولك اخر وجوب الصيام هو الليل فلو كان المراد من قولك اخر وجوب الصيام هو الليل

قلنا
الاجماع فاللغة الغرض
عند النحاة هو ان يبين من
من يقال هو اتفاق النحاة
الاول على اربعين في عصرهم
هو اتفاق جميع علماء الامة ويظهر
انما فهم توافقوا في
المحقق هذا ان يقول ان النكتة اقصاه
الاول ان يجمع النحاة على ان
عن ابي الامام الحنفية كفاية
منه زمان اما في الغالب كفاية
الحجة فانه

ايضا زانوا بغيره وان كان
حجة مختلفة او لم يصل اليه
اخلاف هذا الاول بعينه كاشف
فان النجاة الاجماع ان علم بالاجماع
جميعهم انهم متفقون في ذلك
على ذلك فهو حجة لان
الامام الحنفية

في المعناه ان كانتا من جنس واحد كقولك يملك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا
الطرف والا فلا كقوله صوموا الى الليل وابعثوا التوقف ولحق عدم الدخول الاول
بمعنى ان اللفظ لا يدل على الدخول والاصل عدم اذاده المتكلم ذلك والا فقد يكون
الدخول مؤاضا للاصل وبدل على عدم الدخول ايضا التبادر واما دخول المرفق في
الوضوء فانما هو من دليل خارج فلا دلالة فيها وقد صرح علماء بعض المحققين منهم في شرح
الشمس عند تفسير قوله نعم الى المرفق بانه لا دلالة فيها على ادخال المرفق في غسل اليد
ولا على ادخال الكعبتين مع الرجلين لمخرج الغاية فارة ودخولها اخرها ولا يغسلها
من الخارج هو فعل الغاية وفي الكشاف ان دخولها في المرفق معها بدو مع الدليل الاول
حفظ القرآن قوله في الخارج وبما فيه دليل الخرج قوله نعم اتموا الصيام الى الليل
اذ دخل الليل في المعنا لوجوب الوصال ومكة قوله نعم فظرفه الى مبصرة فانتظاره واعداد
نزوله في المبصرة والا لكان ينظر في الخالين فانهم ودليل القول الثالث عدم التمايز في
ادخاله من باب المفردة كما في ادخال المرفق في الغسل واجمع الموقوفون بغارص اشتغال
وعدم التخرج فصل اعلم ان مفهوم المحصر والمراد منه على ما حكى عن جماعة من المحققين
هو تغلبهم الاصف على الموضوع الخاص مثل الامر بنيد والشجاع بكونهم من المحصر
الترتيب الطبيعي لا في العلة عن الترتيب الطبيعي اتما هو لفصل المحصر العلة الى
مثله يكون الفائدة ولا فائدة غير التي عن الغير نحو اتيك بغد واتيك تستعين ففائدة
المدقق الشيرازي بان الاول تعميم المبحث في كل ما قدم وكان حقه التاخر ولعله غفل
الفائدة غير منحصرة في المحصر مثل الاهتمام بالذكر والتلذذ او غير ذلك والدليل على فائدة
المحصر ان الاول التبادر فان التبادر من قولنا العالم زيدان العالمية لا يحتاجون زيد

في المعناه ان كانتا من جنس واحد كقولك يملك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف والا فلا كقوله صوموا الى الليل وابعثوا التوقف ولحق عدم الدخول الاول بمعنى ان اللفظ لا يدل على الدخول والاصل عدم اذاده المتكلم ذلك والا فقد يكون الدخول مؤاضا للاصل وبدل على عدم الدخول ايضا التبادر واما دخول المرفق في الوضوء فانما هو من دليل خارج فلا دلالة فيها وقد صرح علماء بعض المحققين منهم في شرح الشمس عند تفسير قوله نعم الى المرفق بانه لا دلالة فيها على ادخال المرفق في غسل اليد ولا على ادخال الكعبتين مع الرجلين لمخرج الغاية فارة ودخولها اخرها ولا يغسلها من الخارج هو فعل الغاية وفي الكشاف ان دخولها في المرفق معها بدو مع الدليل الاول حفظ القرآن قوله في الخارج وبما فيه دليل الخرج قوله نعم اتموا الصيام الى الليل اذ دخل الليل في المعنا لوجوب الوصال ومكة قوله نعم فظرفه الى مبصرة فانتظاره واعداد نزوله في المبصرة والا لكان ينظر في الخالين فانهم ودليل القول الثالث عدم التمايز في ادخاله من باب المفردة كما في ادخال المرفق في الغسل واجمع الموقوفون بغارص اشتغال وعدم التخرج فصل اعلم ان مفهوم المحصر والمراد منه على ما حكى عن جماعة من المحققين هو تغلبهم الاصف على الموضوع الخاص مثل الامر بنيد والشجاع بكونهم من المحصر الترتيب الطبيعي لا في العلة عن الترتيب الطبيعي اتما هو لفصل المحصر العلة الى مثله يكون الفائدة ولا فائدة غير التي عن الغير نحو اتيك بغد واتيك تستعين ففائدة المدقق الشيرازي بان الاول تعميم المبحث في كل ما قدم وكان حقه التاخر ولعله غفل الفائدة غير منحصرة في المحصر مثل الاهتمام بالذكر والتلذذ او غير ذلك والدليل على فائدة المحصر ان الاول التبادر فان التبادر من قولنا العالم زيدان العالمية لا يحتاجون زيد

في المعناه ان كانتا من جنس واحد كقولك يملك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف والا فلا كقوله صوموا الى الليل وابعثوا التوقف ولحق عدم الدخول الاول بمعنى ان اللفظ لا يدل على الدخول والاصل عدم اذاده المتكلم ذلك والا فقد يكون الدخول مؤاضا للاصل وبدل على عدم الدخول ايضا التبادر واما دخول المرفق في الوضوء فانما هو من دليل خارج فلا دلالة فيها وقد صرح علماء بعض المحققين منهم في شرح الشمس عند تفسير قوله نعم الى المرفق بانه لا دلالة فيها على ادخال المرفق في غسل اليد ولا على ادخال الكعبتين مع الرجلين لمخرج الغاية فارة ودخولها اخرها ولا يغسلها من الخارج هو فعل الغاية وفي الكشاف ان دخولها في المرفق معها بدو مع الدليل الاول حفظ القرآن قوله في الخارج وبما فيه دليل الخرج قوله نعم اتموا الصيام الى الليل اذ دخل الليل في المعنا لوجوب الوصال ومكة قوله نعم فظرفه الى مبصرة فانتظاره واعداد نزوله في المبصرة والا لكان ينظر في الخالين فانهم ودليل القول الثالث عدم التمايز في ادخاله من باب المفردة كما في ادخال المرفق في الغسل واجمع الموقوفون بغارص اشتغال وعدم التخرج فصل اعلم ان مفهوم المحصر والمراد منه على ما حكى عن جماعة من المحققين هو تغلبهم الاصف على الموضوع الخاص مثل الامر بنيد والشجاع بكونهم من المحصر الترتيب الطبيعي لا في العلة عن الترتيب الطبيعي اتما هو لفصل المحصر العلة الى مثله يكون الفائدة ولا فائدة غير التي عن الغير نحو اتيك بغد واتيك تستعين ففائدة المدقق الشيرازي بان الاول تعميم المبحث في كل ما قدم وكان حقه التاخر ولعله غفل الفائدة غير منحصرة في المحصر مثل الاهتمام بالذكر والتلذذ او غير ذلك والدليل على فائدة المحصر ان الاول التبادر فان التبادر من قولنا العالم زيدان العالمية لا يحتاجون زيد

في المعناه ان كانتا من جنس واحد كقولك يملك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف والا فلا كقوله صوموا الى الليل وابعثوا التوقف ولحق عدم الدخول الاول بمعنى ان اللفظ لا يدل على الدخول والاصل عدم اذاده المتكلم ذلك والا فقد يكون الدخول مؤاضا للاصل وبدل على عدم الدخول ايضا التبادر واما دخول المرفق في الوضوء فانما هو من دليل خارج فلا دلالة فيها وقد صرح علماء بعض المحققين منهم في شرح الشمس عند تفسير قوله نعم الى المرفق بانه لا دلالة فيها على ادخال المرفق في غسل اليد ولا على ادخال الكعبتين مع الرجلين لمخرج الغاية فارة ودخولها اخرها ولا يغسلها من الخارج هو فعل الغاية وفي الكشاف ان دخولها في المرفق معها بدو مع الدليل الاول حفظ القرآن قوله في الخارج وبما فيه دليل الخرج قوله نعم اتموا الصيام الى الليل اذ دخل الليل في المعنا لوجوب الوصال ومكة قوله نعم فظرفه الى مبصرة فانتظاره واعداد نزوله في المبصرة والا لكان ينظر في الخالين فانهم ودليل القول الثالث عدم التمايز في ادخاله من باب المفردة كما في ادخال المرفق في الغسل واجمع الموقوفون بغارص اشتغال وعدم التخرج فصل اعلم ان مفهوم المحصر والمراد منه على ما حكى عن جماعة من المحققين هو تغلبهم الاصف على الموضوع الخاص مثل الامر بنيد والشجاع بكونهم من المحصر الترتيب الطبيعي لا في العلة عن الترتيب الطبيعي اتما هو لفصل المحصر العلة الى مثله يكون الفائدة ولا فائدة غير التي عن الغير نحو اتيك بغد واتيك تستعين ففائدة المدقق الشيرازي بان الاول تعميم المبحث في كل ما قدم وكان حقه التاخر ولعله غفل الفائدة غير منحصرة في المحصر مثل الاهتمام بالذكر والتلذذ او غير ذلك والدليل على فائدة المحصر ان الاول التبادر فان التبادر من قولنا العالم زيدان العالمية لا يحتاجون زيد

واجيب عن الاول او لا يمنع بطلان الثاني كيف وقد صرح به علماء المعاني وثابتا ببعض
 الملازمة واطهار الفرق بين صورتى التقديم والتأخير فان المراد من الموضوع هو الذات
 والمعرض والمراد من المحمول هو الوصف والعاوض لذلك اصطلاح المتكلمون على إطلاق
 الذات على المبدء والوصف على المخبر فاذا وقع الوصف مسندا إليه خبرا عنه الذات المحمولة
 به فاذا اخذت لذاتان بحسب الحمل يلزم المحصر واذا وقع الوصف مسندا إليه خبرا عنه
 واما موصوفه به وهو عاوض الاول والعارض اعلم والحمل وان كان وجبا للاتحاد لكن
 حمل الاعلى على الاخص عنه صدق الاعلى على الاخص لا يضر في ذلك وجود الاعلى في ضمن
 من الاعلى كما هو في الحقيقة والصدق في الحقيقة والصدق في الحقيقة والصدق في الحقيقة
 من الاعلى على الاخص عنه صدق الاعلى على الاخص لا يضر في ذلك وجود الاعلى في ضمن
 من الاعلى كما هو في الحقيقة والصدق في الحقيقة والصدق في الحقيقة والصدق في الحقيقة

[illegible]

اذا قلنا ان الظاهر ان
 ان القولين المتعلقين بـ
 ان احدهما ماضى والآخر
 خطأ وان كان خطأ في
 الاجتماع على الجنح فان كان
 ماضيا فلهذا على كل منهما
 اجتماع على الخطأ لا على
 فاما في قولنا ان مقتضى
 من مقتضى التفسير
 لا يوجب اذا التزم
 الاجتماع على الخطأ

حيث انحصار اذن المالك في ذلك لاق المفهوم كذلك وانما مفهوم العدة فهو
 ليس بجرح واقام جمع من المحققين فلو قيل من صام ثلثة ايام من شعبان كان له اجر كذا فلا
 على عده اذا صام خمسة ثم يحتاج جوازها الى الرخصة من الشارع لان العادة نافية
 يحتاج الى التوفيق لان مفهوم العدة يدل على العلم وكذا لو قيل صم عشرة ايام
 الاكفاء بالخمسة لعدم الامتنال بالمنطوق لان المفهوم يقتضي كذلك ولو رد
 الامر بالخمسة الاخر فلا يبرهن السابق بان يقال ان مفهوم القول الاول يقتضي
 الغم وهذا القول يقتضي الوجود فلا بد من الترجيح وانما في بعض المواضع الذي
 لا يجوز التعدي الى ما فوق ومحت فاما هو ليدل على خارجي فعدم جواز زيادة الحد
 مثلا على ما نزلت فاما ومحرم لا يذعن دون اذن الشارع فيقتصر على ما وظفه
 الشارع وعدم قبول الشاهد الواحد انما يولفقدان الشروط والشاهدان هو خلاف
 لمنطوق وكذلك تحديد المحض اقله بالثلثة واكثره بالعشرة وليس من باب المفهوم وانما
 ان لا عدله المتعبرة في الشرع فلا يكون حكمها موافقا للادل والاكثر فلا يكون مخالفا
 استعماله العام لا يدل على الخاص من الحق ان مفهوم العدة ليس بجرح لا فان
 لا صولتين على عدم مجبته كما ادعى عليه الشارع جواد فصل فاعلم اولي في
 فضله صلوة الجماعة وفي عقوبته ترك الجماعة قال الله نعم واركعوا مع الراكعين
 رسول الله ان صفوف متى كصفوف الملائكة في السماء وركعة في الجماعة اربع
 عشرين ركعة كل ركعة احب الى الله نعم من عبادة اربعين سنة وعن ابي سعد الخدرى
 ان النبي صلى الله عليه واله قال انا خير من ابي مع سبعين الف ملك بعد صلوة الظهر
 قالوا محمد ان جل جلاله يفرق السلام واهدى اليك هاديين ليهديهما الى نبي في هذا
 الميزان ارفع الشك في طريقتان الطهارة وفي طريقتان الطهارة بعدد وجوب
 الاجتهاد في الشك في طريقتان الطهارة بعدد وجوب

انما الحكم في قولنا ان
 عند الثاني يختلف في
 جماعة من فاعلم ان
 من قولنا ان مقتضى
 القضاء العدة وتعدى
 ارفع الشك في طريقتان

وفي قوله في طريقتان
 وفي قوله في طريقتان
 وفي قوله في طريقتان
 وفي قوله في طريقتان

[illegible]

[illegible]

الحق من نفس الامور ولا عرف الدين فحصل
واعلم ان من لم يجهل في الدين من فحصل
فانما يوفق عليه الاجتهاد من علم اللغة و
علوم العربية الاول من يجهل ان يكون
علم اللغة في معرفة معاني الالفاظ المطا
ن من النقص والالزام في القاموس
من نحو الخواص والخواص والخواص

[illegible]

مفطوعا الثاني كون الخبر قايضا
الخ فاعلم من قولك هذا الخبر الثاني
من الوجه كون الخبر من المعنى
لأن أحد الخبرين مؤلف الثاني من
مضمنا لعلة العلم الثاني من
الخبرين مفعول المفعول الثاني من
مبني الثاني كون أحد الخبرين

دانت خبر بان هذا الكلام مبني على كون المحل بالام مشترك بين اللغتين المذكورة بالاشارة
 اللفظي وقد عرفت بطلان ذلك وكونه حقيقة في الجنس فقط لكن لا يخفى عليك ان اذا انا اخذنا
 عدم افادة العموم لكثير بل من ذلك من حيث ان الحكم يعلق بالطبيعة من حيث هي والمفروض
 انها لا تنفك عن شيء من افرادها فثبت الحكم لكل افرادها فان قيل انما كيف يمكن يعلق
 الحكم بالطبيعة من حيث هي والحال انها لا وجود لها في الخارج ومتعلق التكليف لا بد من
 يكون امرا ممكنا والطبايع غير ممكن الا بواسطة الفرض قلت قد مر مرارا اننا نقول بتعلق
 التكليف بها لا بشرط شيء لا بشرط ان لا يكون معها شيء لا يمكن التكليف بها واما
 المعالمة لما كان مذهبنا متعلقا لا بامر والتواهي هو الفرض لا الماهية فذلك
 هنا مسلما اخر في استفادة العموم اذا وقع المحل باللام في كلام الحكم فقال ان
 الطبيعة لما لم يكن تعلق الحكم بها ولا جهدا خارجيا كما هو المفروض وازادة فرد ما منه
 اغراء بالجهل فغبن ازاده الاستغراق وتما على المختار فلا يحتاج الى هذا المسلك في
 افادة العموم بل نقول ان مذهبنا ان الحكم يعلق بالطبيعة من حيث هي ولا تنفك
 عن شيء من افرادها فثبت العموم كما اذا زاد من صيغة افضل الفقد والمشارك بين الامرين
 المترشح من الوجوب النذب بملاحظة ما جازي الوضع في الجملة كما يتشخص وينتشر تشخص
 بمنزلة المسند وكن فافهم واما المفرد المضافا لظاهرة كالمفرد المحل باللام في كون حقيقة
 في الجنس فقط واستفادة العموم منه مبني على تعلق الحكم بالطبيعة على المختار كمالا
 التلبد بقصد العموم كالمفرد المحل باللام الجنس على ما اخبره صاحب المعالمة قال الشهيد
 الثاني في نهج القواعد اذا احتمل كون العهد وكوفا لغيره كالجنس العموم حمل على
 العهد لاصالة البرائة عن الزايد ولان تعديه فربما مرشدا البر من فرعها اما لو
 معناه على الثاني والثالث فانه من مقتضى كون الثاني والثالث
 مقتضى الثاني والثالث فانه من مقتضى كون الثاني والثالث

لا خلاف في وقوع الحكم
 في الجنس فقط واستفادة
 العموم منه مبني على
 تعلق الحكم بالطبيعة
 من حيث هي والحال انها
 لا وجود لها في الخارج
 ومتعلق التكليف لا بد من
 يكون امرا ممكنا والطبايع
 غير ممكن الا بواسطة
 الفرض قلت قد مر مرارا
 اننا نقول بتعلق
 التكليف بها لا بشرط
 شيء لا بشرط ان لا يكون
 معها شيء لا يمكن
 التكليف بها واما
 المعالمة لما كان
 مذهبنا متعلقا لا بامر
 والتواهي هو الفرض لا
 الماهية فذلك هنا
 مسلما اخر في استفادة
 العموم اذا وقع المحل
 باللام في كلام الحكم
 فقال ان الطبيعة لما لم
 يكن تعلق الحكم بها ولا
 جهدا خارجيا كما هو
 المفروض وازادة فرد
 ما منه اغراء بالجهل
 فغبن ازاده الاستغراق
 وتما على المختار فلا
 يحتاج الى هذا المسلك
 في افادة العموم بل
 نقول ان مذهبنا ان
 الحكم يعلق بالطبيعة
 من حيث هي ولا تنفك
 عن شيء من افرادها
 فثبت العموم كما اذا
 زاد من صيغة افضل
 الفقد والمشارك بين
 الامرين المترشح من
 الوجوب النذب بملاحظة
 ما جازي الوضع في
 الجملة كما يتشخص
 وينتشر تشخص
 بمنزلة المسند وكن
 فافهم واما المفرد
 المضافا لظاهرة كالمفرد
 المحل باللام في كون
 حقيقة في الجنس فقط
 واستفادة العموم منه
 مبني على تعلق الحكم
 بالطبيعة على المختار
 كمالا التلبد بقصد
 العموم كالمفرد المحل
 باللام الجنس على ما
 اخبره صاحب المعالمة
 قال الشهيد الثاني
 في نهج القواعد اذا
 احتمل كون العهد
 وكوفا لغيره كالجنس
 العموم حمل على
 العهد لاصالة
 البرائة عن الزايد
 ولان تعديه فربما
 مرشدا البر من فرعها
 اما لو معناه على
 الثاني والثالث فانه
 من مقتضى كون
 الثاني والثالث

لا يشرب الماء فانه محل على المعهود حتى بحث ببعضه اذ لو حمل على العموم لم يثبت
 اذ اختلف باكل البطيخ قال بعضهم لا يثبت بالهندى وهو الاخر وهذا يتم حيث
 لا يكون الاخر معهودا وهذا يتم لا يكون الاخر عند الحالف اطلاقه عليه الا مقبدا
 ومنها الحالة لا باكل الجوز لا يثبت بالجوز الهندى والكلام فيه كالشأن اذ لو كان
 اطلاقه معهودا به في عرف حنث بر الا ان الغالب خلافه بخلاف السابق فانه على الحكم
 انه كرامة على الله مقامه واغرض عليه الفاضل الفقيه انا لا نسلم انه حقيقته في العهد
 بل حقيقته في الجنس واصالة الحقيقته تقضى اجماعا الى ارادة المأخوذ والمأخوذ انما
 ان اصالة البرائة مقبضه للحمل على العهد بل قد تكون مقبضه للاستغناء عن الجنس
 فاذا قال الشارع بجوز النجود على الحجر فاذا جوزنا النجود على اى حجر كان ضد علمنا با
 لاصل البرائة اذ لا يجب علينا تكلف محصل للمعهود لو فرض حصول غير المعهود مثل
 المضاعف ومثل في الشرع كنهه مع ما فيه من المناقضة حيث جعل العهد في الماء والحال
 انه ليس كذلك بل العهد انما هو في الشرب مع ان العهد في الماء يقتضى خلاف مدغاه فآ
 يحصل الحنث ببعضه ان حمل على العموم دون العهد وبالحكمة فاصالة البرائة قد تقضى
 المحل على المعهود كما في البطيخ والجوز وقد يقضى المحل على العموم كما في ماء الماء وما ذكره
 في الجنس انما يتم ان ارد به ما يستلزم العموم كما هو التحقيق وان ارد به ما يثبت المعهود
 والذي في فلا يتم لانه قد يكون اصالة البرائة مقبضاً للتشكيك لان الاصل عدم التغير
 بل الامتثال بخلاف ما يتردد مع انه قوله ولا نعلم فيه مرشد اليه صريح في اذابة
 العهد الخارجى لا اعم من الذهبى الخارجى والاشياء ان مخاطبة علم المردان كان فيه
 وبين المتكلم عهد فخل عليه والا فلا اذ لا ربه هنا لاصل البرائة كما في القواعد ولا ما قال
 انفسه عليه السلام في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود والعقود هي ما بينكم وبين الله تعالى
 والعهود هي ما بينكم وبين الناس

لا يشرب الماء فانه محل على المعهود حتى بحث ببعضه اذ لو حمل على العموم لم يثبت
 اذ اختلف باكل البطيخ قال بعضهم لا يثبت بالهندى وهو الاخر وهذا يتم حيث
 لا يكون الاخر معهودا وهذا يتم لا يكون الاخر عند الحالف اطلاقه عليه الا مقبدا
 ومنها الحالة لا باكل الجوز لا يثبت بالجوز الهندى والكلام فيه كالشأن اذ لو كان
 اطلاقه معهودا به في عرف حنث بر الا ان الغالب خلافه بخلاف السابق فانه على الحكم
 انه كرامة على الله مقامه واغرض عليه الفاضل الفقيه انا لا نسلم انه حقيقته في العهد
 بل حقيقته في الجنس واصالة الحقيقته تقضى اجماعا الى ارادة المأخوذ والمأخوذ انما
 ان اصالة البرائة مقبضه للحمل على العهد بل قد تكون مقبضه للاستغناء عن الجنس
 فاذا قال الشارع بجوز النجود على الحجر فاذا جوزنا النجود على اى حجر كان ضد علمنا با
 لاصل البرائة اذ لا يجب علينا تكلف محصل للمعهود لو فرض حصول غير المعهود مثل
 المضاعف ومثل في الشرع كنهه مع ما فيه من المناقضة حيث جعل العهد في الماء والحال
 انه ليس كذلك بل العهد انما هو في الشرب مع ان العهد في الماء يقتضى خلاف مدغاه فآ
 يحصل الحنث ببعضه ان حمل على العموم دون العهد وبالحكمة فاصالة البرائة قد تقضى
 المحل على المعهود كما في البطيخ والجوز وقد يقضى المحل على العموم كما في ماء الماء وما ذكره
 في الجنس انما يتم ان ارد به ما يستلزم العموم كما هو التحقيق وان ارد به ما يثبت المعهود
 والذي في فلا يتم لانه قد يكون اصالة البرائة مقبضاً للتشكيك لان الاصل عدم التغير
 بل الامتثال بخلاف ما يتردد مع انه قوله ولا نعلم فيه مرشد اليه صريح في اذابة
 العهد الخارجى لا اعم من الذهبى الخارجى والاشياء ان مخاطبة علم المردان كان فيه
 وبين المتكلم عهد فخل عليه والا فلا اذ لا ربه هنا لاصل البرائة كما في القواعد ولا ما قال
 انفسه عليه السلام في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود والعقود هي ما بينكم وبين الله تعالى
 والعهود هي ما بينكم وبين الناس

والمخرج المذكور فلا يكون احد منكم
 بعض في الدين اوفى التمسك وتفضل
 بعض في الدين اوفى التمسك وتفضل
 بعض في الدين اوفى التمسك وتفضل
 بعض في الدين اوفى التمسك وتفضل

بسم الله الرحمن الرحيم
 فيقول صنف عبد الله
 مؤلف هذه الأجزاء
 رضا الموفق فادرسوا
 بعض ما ينشر في الكتب
 الموقنين ودراسة
 فيقول صنف عبد الله
 مؤلف هذه الأجزاء
 رضا الموفق فادرسوا
 بعض ما ينشر في الكتب
 الموقنين ودراسة
 فيقول صنف عبد الله
 مؤلف هذه الأجزاء
 رضا الموفق فادرسوا
 بعض ما ينشر في الكتب
 الموقنين ودراسة

وعليك يصلح القول

عليك يصلح القول

انما يصلح القول

انما يصلح القول

لهم عند الخاطبة فلا بد ان يحمل على العموم لئلا ينافي الحكمة وان كان المراد بالجميع المذكر
بما لا ينافي ما لا ينافي البنية وحصول الامتثال بالاول ثم علم ان ما ذكر ان
حكمه يقتضوا الحمل على العموم انما يصح اذا لم يكن الاجمال مقتضى الحكمة وانما اذا كان لا
فقط الحكمة كما اذا لم يكن وقت الحاجة اليه بانه فلا يصح الحمل على العموم للحكمة ولكن لما
ان الاصل والظاهر مقتضين في اكثر الخطابات ان يكون وقت الحاجة لان الاصل
ادم حكمه الاجمال والظاهر في اكثر الخطابات ان يكون ذلك الوقت وقت الحاجة
يحل على العموم للحكمة فصل فاعلم ان مورد النزاع في صنع جميع على الاثنين لا نزاع
بما اطلاق الجمع عليه بل انما النزاع في انه حقيقة في معنى في الاثنين او في الجميع
بله اكثر مائة اقل مراتب صنع الجمع حقيقة ثلاثة لاشان ولا في بين الجمع اكثر من التسليم
لضما بر الذاجعة اليهما وقال بعض العامة ان انزل ما يطلق عليه الجمع انسان لنا التبادرو
ضعهم للتنبه علامة والجمع علامة اخرى كالالف والنون في الاول والواو والنون في
الثاني والجمع وللفانلون بالقول الثاني لقوله نعم فان كان له اخوة فلامر الشان جميعا
لاخوة على الاخرين فضا عدلان لا اجتماع وان على ان الاخرين انهم يحجب الادم من
السادس ولقوله نعم انما معكم منهم من حيث اطلو ضمير الجمع واربعة موسى وهرون
بقوله الاثنين فما فوقها جماعة والجواب عن الاول اولان الاجتماع انما دل على المطلق
لولا الاجتماع لقنا بان الاخرين لا يجبان وثانيا ان الاستعمال اعم من الحقيقة ومن
لنا انهم بان الاستعمال اعم من الحقيقة مع انما منع انه اريد منه موسى وهرون فقط
فيعون معهما عن الثاني ان المراد حصول فضيلة الجماعة ويؤيد انه ورد في الخبر ان
جده انهم جماعة ويؤيد انهم ان شان الشارع ليس بان الموضوع واجب انهم بان هذا

فانما اوردت
التصديق للعبادة كما انك
عاجبة الى الخلق فابدأ بآياتها
ادب انما يقول في الخلق فان كان
في نفس ما تمك من ان الله اعلم
فلا يباين عليك كذا ان الله اعلم
الجميع وانه ثم قد علم عليك
اول ما في ان كان في ان
فخلصت فضاء كما اتهمه
في موضع جلوبك من انهم
اعوذ بالله من انهم
الشيطان انهم
موضع لا في غير شخصك لكن انما
ذلك في حال الخلق على ذلك لا في
بغيره في الخلق على ذلك لا في
ذلك انما في الخلق
فانما

الا المطلوب منه والمفروض عدم المطلوب منه فنفى الطلب باستفاء جزمه الذي والمطلوب
 منه وانما بان التكليف شرط الفهم فاذا لم يحضر تكليف العاقل والضوء المحنون مع
 كونهم موجودين في زمن التكليف المعدومين بطريق اولي وثالثا بان هذه الالفاظ
 موضوعه للتخاطبين بقصر الواضع والشارد وصحة ما يخاطب عن خطاب المعدومين
 فاستعمالها في غير الخطابين استعمال في غير ما وضع له ولا بد في استعمال اللفظ في غير
 وضع له من الجواز الاستعمال وجود الفيزية اما الفيزية فمفعولة واما الجواز الاستعمال
 فستجمل لما يتبين من استعمال الخطاب المعدوم واعرض عليه ان الطلب خطاب المعدوم
 انما يكون فيما اذا كان على سبيل التخيير اذا كان على سبيل التعليق فلا بد فيه من وجوب
 اما الاول فانه يتبين ان الطلب امر لا يتحقق المنسب من المفروض عدم المطلوب منه
 وان الطلب التعليق لا يحصل له في المعدوم وانما فانه على هذا يستلزم كون جميع الخطابات
 الشفاهية مجازا ان اراد التعليق ان اراد استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي على
 سبيل البدلية فهو مستحيل لما يتبين من عدم جواز استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي
 للزوم التخصيص وورد عليه بان جميع الخطابات معلقة على شرط التكليف كالمبلغ والعدم
 الفقدان وتلك الشرطية بخلاف النسبة الى اشخاص المكلفين فمن حصلت له الشرطية لمقتضى
 يكون مكلفا بذلك الخطاب من لم يحصل له فلا يكون مكلفا فكما ان ههنا لا يكون استعمال
 متعددا فكذا ههنا نحن فيه لا يلزم استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي وورد بان
 الخطابات المشروطة لا تتعلق بغير الشرطية فلا بد ان يحمل على ان الواجب حكمه كذا والقائد
 العالم بالعوائق فكما ورد من هذا القبيل فلا بد ان يحمل على ان الواجب حكمه كذا والقائد
 حكمه كذا والمعرض من التعليق بالشرطية هو اعلام الحال ان القائد اذا صار واجدا يكون حكمه

انما المطلوب منه والمفروض عدم المطلوب منه فنفى الطلب باستفاء جزمه الذي والمطلوب
 منه وانما بان التكليف شرط الفهم فاذا لم يحضر تكليف العاقل والضوء المحنون مع
 كونهم موجودين في زمن التكليف المعدومين بطريق اولي وثالثا بان هذه الالفاظ
 موضوعه للتخاطبين بقصر الواضع والشارد وصحة ما يخاطب عن خطاب المعدومين
 فاستعمالها في غير الخطابين استعمال في غير ما وضع له ولا بد في استعمال اللفظ في غير
 وضع له من الجواز الاستعمال وجود الفيزية اما الفيزية فمفعولة واما الجواز الاستعمال
 فستجمل لما يتبين من استعمال الخطاب المعدوم واعرض عليه ان الطلب خطاب المعدوم
 انما يكون فيما اذا كان على سبيل التخيير اذا كان على سبيل التعليق فلا بد فيه من وجوب
 اما الاول فانه يتبين ان الطلب امر لا يتحقق المنسب من المفروض عدم المطلوب منه
 وان الطلب التعليق لا يحصل له في المعدوم وانما فانه على هذا يستلزم كون جميع الخطابات
 الشفاهية مجازا ان اراد التعليق ان اراد استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي على
 سبيل البدلية فهو مستحيل لما يتبين من عدم جواز استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي
 للزوم التخصيص وورد عليه بان جميع الخطابات معلقة على شرط التكليف كالمبلغ والعدم
 الفقدان وتلك الشرطية بخلاف النسبة الى اشخاص المكلفين فمن حصلت له الشرطية لمقتضى
 يكون مكلفا بذلك الخطاب من لم يحصل له فلا يكون مكلفا فكما ان ههنا لا يكون استعمال
 متعددا فكذا ههنا نحن فيه لا يلزم استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي وورد بان
 الخطابات المشروطة لا تتعلق بغير الشرطية فلا بد ان يحمل على ان الواجب حكمه كذا والقائد
 العالم بالعوائق فكما ورد من هذا القبيل فلا بد ان يحمل على ان الواجب حكمه كذا والقائد
 حكمه كذا والمعرض من التعليق بالشرطية هو اعلام الحال ان القائد اذا صار واجدا يكون حكمه

كالواجب أخرج الخطاب وجوه الأول الاشتراك في التكليف مع كون الرسول مبعوثاً إلى
 الكافة يقتضون أن يكون الغائبون مشاركين للحاضرين في توجّه الخطاب الثاني أن تلك
 الخطاب بالنسبة إلى المحدثين من باب المكاتبه والمراسلة إلى الثاني فيما أنجز الخطاب
 في المكاتبات إلى من لا يصل إليه إلا بعد سنة أو ازيد فكذا يجوز للعالم والعوالم طبعاً
 ولو بعد مدة بهذا الخطاب الثالث أن الرسول المحدثين ورسول الحاضرين بالضرورة
 ولا معنى للرسالة إلا بتبليغ الخطاب الرابع أن العلماء والأصناف في جميع الأعصار يشهدون
 بهذه الخطابات من بعد زمن الصحابة إلا أن من دون تكبر ذلك إجماع منهم ولحوالنا
 عن الأول فإن الاشتراك في التكليف لا يلزم أن يكون التكليف أيضاً بذلك الخطاب
 أن يكون الاشتراك ثابتاً من جهة الإجماع والضرورة وقوله حلال تحريم حلال اليوم القمري
 وحرام تحريم الحرام اليوم القمري وأما الثاني فإن الكلام في المكاتبه والمراسلة هو بعينه الكلام
 المذكور سابقاً من أنه إن ريد منه الطلب الكففي فلا يصح لأن الطلب امرئى لا يتحقق
 بتحقيق المنسبين وهم هنا المطلوب منه مفعود فباستفائه ينفي الطلب أن ريد منه
 العمل بما يشمله فهو من باب الوصية لا التكليف والخطابات أفعال الثالث فإن التبليغ
 منصوص في الخطاب بل يجوز أن يبلغ الموجودين بنبوت التكليف على العدد ومن شأنه
 علم في التكليف وهذا أيضاً نوع من التبليغ وأما الرابع فيمنع أن إجماع العلماء عليهم
 من جهة أن الخطاب متوجه عليهم بل من جهة أن المقصود من الإجماع هو ثبوت أصل
 الحكم وبعد ثبوت أصل الحكم يحكم بالاشتراك بالإجماع والضرورة من الدين ومما
 يؤيد ما ذكرنا أسندناهم بالخطابات المفردة مثل أصل وأصل ونحو ذلك ولا ريب على
 شواظها فظهر أن المقصود إثبات نفع الحكم وبعد ثبوت نفس الحكم لا بد من الاشتراك

اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَسْأَلُكَ عِلْمًا يَنْفَعُنِىْ
 وَفِعْلًا يَنْفَعُنِىْ وَتَقْوَى يَنْفَعُنِىْ
 وَطَهَارَةً تَنْفَعُنِىْ وَرِزْقًا يَنْفَعُنِىْ
 وَتَحِيَّةً تَنْفَعُنِىْ وَنِكَاحًا يَنْفَعُنِىْ
 وَفِي الصَّغِيْرِ اَنَا اَنَا اَسْأَلُكَ
 مَحْضًا مَقْضًى خَيْرًا وَفِي الْبُزْمَانِ
 مَا خُوِّدَ لَوْ شِئْتَ عِشْرَةً وَفِي الْاَكْبَادِ
 مَا خُوِّدَ اِنْ تَرْتَضِىْ اَكْبَادِي
 وَفِي الْبَلَدِ اِنْ تَرْتَضِىْ اَكْبَادِي
 اَللّٰهُمَّ اِنْ تَرْتَضِىْ اَكْبَادِي
 فَارْغِبْ مِنْ كِبَارَتِي لَمْ يَكُنْ
 فَاَرْغِبْ مِنْ كِبَارَتِي لَمْ يَكُنْ
 هَذَا الدُّعَاءُ وَارِدٌ فِي كِتَابِ
 ثُمَّ اِلَى الصَّلَاةِ اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ
 نَسَا عَلَى اَنِّ اَوَّلَ وَفِيهَا اَسْأَلُكَ
 وَفِيهَا كَلَامًا فَرَسًا مِنْ الْجَنَّةِ
 كَمَا تَقْضِيْ اَنْ تَطْلُعَ وَفِي
 فَلَمَّا بَرَزَ

في الجاهل لان حكم الله تعالى في الاولين والآخرين وقرا بعض عليهم سواء الامم بغير علم او حاد
 يكون والاولون والآخرون انصف منع الحوادث شركاء والقرا بعض عليهم واحدة بسئل
 الاخرون عن اذلاء القرا بعض كما بسئل عنه الاولون الى اخر الحديث وقيام في بيان التفرقة
 بين القولين ان التمرة بظهر في فهم الخطاب فان خطاب الحكم بما الظاهر وازاد غيره فيجب
 فلما توجه الخطاب الى العدميين فلا بد لهم ان يثبتوا فهم الخطاب على اصطلاحهم وليس
 عليهم التخصيص عن اصطلاح زمن الخطاب بل لا يجوز لهم ذلك الخلاف ما لو قلنا باختصاص
 الخطاب بالماضين فيجب على العدميين تحصيل فهم الخطابين وطريقه اذ اكرم وطريقه
 القولون الاجتهادية ومن جملة القولون الاجتهادية عدم النقل وعدم التسقط والتخفيف
 وعدم فريته الحالية الدالة على خلاف الظاهر وامثال ذلك وبغية التمرة وانما تبيع حجة
 صلوته الجمعة وعدمه والاستدلال باطلا في قوله نعم يا ايها الذين امنوا اذ انذروا بالصلاة
 من يوم الجمعة فاستمعوا الى ذكر الله على القول بشمول الخطاب عليه فالكذب والوجدان ليس
 وقد مر ان المناط في الوجوب حصول الشرط وفي عدمه فلو فرض حصول الشرط
 للماضين لكانوا كالحاضرين ولو فرض عدم الحصول للحاضرين لكانوا كالحاضرين
 وقما استدلل على شمول الخطاب للعدميين ورود الامر بقول ليتك بعد قوله نعم
 يا ايها الذين امنوا لا تثنى من الاوتار كذب بعد قوله نعم فابى الله وبك انك ان لمسلم الله
 التثنية التثنية قل هو الله احد هو الله احد قل اعوذ برب الناس واعوذ برب الناس ونحوها
 وهو غير صالح الاستدلال به بذلك على هذا ان الجواب بعد قوله نعم يا ايها الناس غير منسحب
 مع انتهائهم من خطاب المشافهة وان الجواب منسحب بعد قوله نعم يا ايها الذين امنوا لا تفرقوا
 اصواتكم فوق صوت النبي فالنصوص والمنكلم بهذا الكلام طهارا لايمان لا منسحب الخطاب

في الجاهل لان حكم الله تعالى في الاولين والآخرين وقرا بعض عليهم سواء الامم بغير علم او حاد
 يكون والاولون والآخرون انصف منع الحوادث شركاء والقرا بعض عليهم واحدة بسئل
 الاخرون عن اذلاء القرا بعض كما بسئل عنه الاولون الى اخر الحديث وقيام في بيان التفرقة
 بين القولين ان التمرة بظهر في فهم الخطاب فان خطاب الحكم بما الظاهر وازاد غيره فيجب
 فلما توجه الخطاب الى العدميين فلا بد لهم ان يثبتوا فهم الخطاب على اصطلاحهم وليس
 عليهم التخصيص عن اصطلاح زمن الخطاب بل لا يجوز لهم ذلك الخلاف ما لو قلنا باختصاص
 الخطاب بالماضين فيجب على العدميين تحصيل فهم الخطابين وطريقه اذ اكرم وطريقه
 القولون الاجتهادية ومن جملة القولون الاجتهادية عدم النقل وعدم التسقط والتخفيف
 وعدم فريته الحالية الدالة على خلاف الظاهر وامثال ذلك وبغية التمرة وانما تبيع حجة
 صلوته الجمعة وعدمه والاستدلال باطلا في قوله نعم يا ايها الذين امنوا اذ انذروا بالصلاة
 من يوم الجمعة فاستمعوا الى ذكر الله على القول بشمول الخطاب عليه فالكذب والوجدان ليس
 وقد مر ان المناط في الوجوب حصول الشرط وفي عدمه فلو فرض حصول الشرط
 للماضين لكانوا كالحاضرين ولو فرض عدم الحصول للحاضرين لكانوا كالحاضرين
 وقما استدلل على شمول الخطاب للعدميين ورود الامر بقول ليتك بعد قوله نعم
 يا ايها الذين امنوا لا تثنى من الاوتار كذب بعد قوله نعم فابى الله وبك انك ان لمسلم الله
 التثنية التثنية قل هو الله احد هو الله احد قل اعوذ برب الناس واعوذ برب الناس ونحوها
 وهو غير صالح الاستدلال به بذلك على هذا ان الجواب بعد قوله نعم يا ايها الناس غير منسحب
 مع انتهائهم من خطاب المشافهة وان الجواب منسحب بعد قوله نعم يا ايها الذين امنوا لا تفرقوا
 اصواتكم فوق صوت النبي فالنصوص والمنكلم بهذا الكلام طهارا لايمان لا منسحب الخطاب

من هذا القبيل تخصيص التعريف بالنسبة إلى الجزئية وقيل إن تخصيص العشر فيمن من هذا القبيل
فمن نظر لانه من التخصيص بالمعنى الاول لانه قد سبق في تعريف العام ان العام هو اللفظ الموصوف
للدلالة على استغراق جزائه او جزئياته والتفصيل بالجزئية فيمثل العشر فعلى هذا يكون
تخصيص العشر بالنسبة إلى جزائه من قبيل فصل العام على بعض ما ينشأ له قال شيخنا العلامة
في حاشيته على الزبدة والضابط ان كل ما يصح توكيده بكل يصح تخصيصه ما عرض عليه ان نحو
ما زاد احد التخصيص لا يؤكده بكل ونحو اكلت الخبز يؤكده بكل ولا تخصيص التخصيص
بالمعنى الاول ثم انخصص ان لا يستعمل بنفسه بل يكون محتاجا إلى انضمام الغير اليه فيمثل
والاول يستعمل بالمخصص المتصل والثاني بالمخصص المنفصل والمخصص المتصل على خمسة اقسام
الاول الشرط نحو اكرم العلماء ان رغبوا في الجزاء والثاني الصفه نحو اكرم الرجال العلماء
والثالث الغائب نحو اكرم العلماء الى ان يحاط الظلم والرابع بدل البدل نحو اكرم العلماء
العرب منهم وان كان بعضهم لم يعد هذا من المخصصات ونحو خلافه والخامس الاستثناء
المتصل نحو اكل الكافور لا الذئبي وتقييد الاستثناء بالمخصص يخرج المنقطع فانه ليس
بما خرج واعلم ان من المخصصات ما يخرج للمذكور كالاستثناء والغائب فانها يخرجان للمذكور
بعد فهمها ومنها ما يخرج غير المذكور كالاقسام الثلاثة الباقية الشرط والصفه والبدل
اما المنفصل فهو على قسمين مختص على كونه ثم خالو كل شيء فالعقل فاضبان المراد من شيء
غير انه ثم اذا الكلام في المنكحات لا الواجب الوجود وغيره قال الغافقانه نعم ليس محتاجا
وقوله يخرجون بيوتهم بايديهم فاعبروا بالاولى والابواب لا ايضا اختصاص اللفظ كقوله تعالى
لكم ما في الارض جميعا فان الدليل اللفظي هو قوله نعم ولا فاعلموا انما يذكر اسم الله عليه وقوله
حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وقوله نعم والمحققة والموقوفة والمذكور غير ذلك

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَنَاقِبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَنَاقِبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَنَاقِبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَنَاقِبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَنَاقِبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَنَاقِبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَنَاقِبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَنَاقِبِ

وَقَدْ كُنْتُ عَلَى الْمَنَاقِبِ

من الايات ذالة على ان المراد مما في الاوضاع غير المذكورات وبقول جما العلماء ثم يقول
لم يحجى فبدأ فاعرف هذا فاعلم انهم اختلفوا في ان العام المختص بعد التخصيص بالذات
حقيقة في الباقي وبجاء او حقيقة ان كان الباقي غير مختص او حقيقة ان خصص بمقتضى
على اقول والقول الاول منسوب على بعض الجواب له والثاني منسوب الى اكثر من الاصوليين الثالث
منسوب الى بكر الرازي والرابع منسوب الى العلامة زرقاني في الفخر في المصنوع عليه
ابو الحسن فقل من اقول اخر سديدة الضعف والحق هو الثاني لانه لو كان حقيقة في الباقي
كما في الكل لزم الاشتراك والمجاز خبر منه اخرج الفائلون بكونه حقيقة في الباقي فمطموحين
الاول ان اللفظ كان متنازلا حقيقة بالاتفاق والتناول باقى ما لهم من من زاد
لم يتغير انما طرأ عدم تناول الغير والثاني ان الباقي ليس هو اللفظهم وذلك بل الحقيقة
المجوز عن الاول ان ان زاد من تناول حقيقة بثبوت التناول في نفس اللفظ الواقع اعني ان زاد
بالحقيقة الحقيقة السببية لا يثبت الحقيقة المصطلحة بالبحرث عنها اعني الحقيقة اللفظية
وان زاد من تناول لغو ان الحقيقة المصطلحة فمتنع كونه حقيقة في الباقي اذا اللفظ حقيقة
في الجمع كما هو المفروض فلو كان حقيقة في الباقي ايضا كما هو المفروض لزم الاشتراك
فبل ان الباقي داخل في الجمع واللفظ الذي يدل عليه بدل عليه الباقي قلنا الظاهر لا
العام على كل واحد من الافراد منفرد او بشرط لا غير الموضوع له اذا الموضوع له لفظا عاما هو
كل فرد بدون فرد الافراد ولا بد اجتماع الافعال ان لا بشرط لا ينافي في شرط لا لا
نقول ان الوضع توقيفية ولم يثبت من الواضع الوضع لهذا الباقي وعن الثاني بالمعنى
السببية الى الذهن بلا فترية وبدونها يثبت العموم وسبق الخبر من علامات المجاز اخرج من
قال بان حقيقة ان بقي غير منحصرة ومعنى العموم حقيقة هو كون اللفظ ذالاعلى اعني غير منحصرة

فانه من على الفرج وقلوب البهائم
التي تروى والباقي من الفرج وقلوب البهائم
المنهج واللفظ من غير التناول
الاعين واللفظ من غير التناول
باقي ذلك واللفظ من غير التناول
وكل على بعض اناك خبر على
بأننا انك اقلية عنى في ورج
وارحم عنى
ولا تجب عوني واشد
بالا في لئلا زري في فوجها ظري
واصلح لها امرى واطل لها
عبرى وارحمى يوم خشري

الهمز

فيكون ذلك من غير
 فيكون ذلك من غير
 فيكون ذلك من غير
 فيكون ذلك من غير
 فيكون ذلك من غير
 فيكون ذلك من غير
 فيكون ذلك من غير
 فيكون ذلك من غير

ان معنى العموم حقيقة هو كون اللفظ ذا الاعلى ام غير مختص في عدد ولجميع كون معنى
 العموم كذلك بل معنى العموم سواء للجميع ند صار لان غيره اخرج القائلون بانه حقيقة
 ان خص لغير مستقل بانه لو كان التقييد بما لا يستقل موجبا للخص في نحو الرجال
 المسلمون مما قبل بالصفة واكرم بني تميم ان دخلوا مما قبل بالشرط واكرم الناس لا جهال مما
 قبل بالاستثناء لكان نحو المسلمون للجماعة والمسلم للجنس والعهد الف سنة الاحقر
 مجازات واللوازم الثلاثة اطلاق الاول لان فاجتماعا واما الاجز فبالنظام التخصيص
 الملازمة ان كل واحد من المذكورات يفيد يفيد هو كاجز له وفل صار به لمعنى غير ماضع
 له اوله وهو يدونه للمقول عنه ومعنى للمقول اليه ولا يحمل غيره وقد جعل ذلك موجبا للتردد
 فالفرق في الحكم وايضا لفظ العام حال النظام المحض المتصل ليس يفيد البعض الباقي
 بعد الاخراج والا لما بقي شيء يفيد المحض والجواب ان اذا ان لفظا مسلم في المسلمون
 حقيقة مع تعبير معناه سبب القيد فهو مفعول فكيف يدعى اليه الوفاق فان اذا ان المسلمون
 حقيقة في الجماعة والمسلم في الجنس والعهد فهو انما ثبت حقيقة المركب من حيث التركيب
 من حيث انه حقيقة في المعنى مفرد وهو خارج عن محل النزاع والحاصل ان المسد لك اذا
 بالمقابل فبالمرآت التي هي موضوعه بوضع نوعي على المفردات المشقة الموضوعه
 بالوضع النوعي للمعاني الخلة بالاجزاء متعدده مع قطع النظر عن ملاحظة المفردات والاجزاء
 فلا يثبت ليس من محل النزاع وان اذا مقابل بعض الاجزاء على الاجزاء الاخر فلا يتم ثبوت
 في المفرد على باقي الكلام في المثال الاجز وهو قوله نعم السنة الاحقرين علما وفي جملة
 مقبضا عليه لعل الخصم فائل بالفرق بين اسماء العدد وغيرها لانه جملة دليله ومبني
 على كونه مسلما عنده والتحقيق في الجواب مع الفرق بينهما ما يجب التخصيص بان المراد بالالف

ان معنى العموم حقيقة هو كون اللفظ ذا الاعلى ام غير مختص في عدد ولجميع كون معنى
 العموم كذلك بل معنى العموم سواء للجميع ند صار لان غيره اخرج القائلون بانه حقيقة
 ان خص لغير مستقل بانه لو كان التقييد بما لا يستقل موجبا للخص في نحو الرجال
 المسلمون مما قبل بالصفة واكرم بني تميم ان دخلوا مما قبل بالشرط واكرم الناس لا جهال مما
 قبل بالاستثناء لكان نحو المسلمون للجماعة والمسلم للجنس والعهد الف سنة الاحقر
 مجازات واللوازم الثلاثة اطلاق الاول لان فاجتماعا واما الاجز فبالنظام التخصيص
 الملازمة ان كل واحد من المذكورات يفيد يفيد هو كاجز له وفل صار به لمعنى غير ماضع
 له اوله وهو يدونه للمقول عنه ومعنى للمقول اليه ولا يحمل غيره وقد جعل ذلك موجبا للتردد
 فالفرق في الحكم وايضا لفظ العام حال النظام المحض المتصل ليس يفيد البعض الباقي
 بعد الاخراج والا لما بقي شيء يفيد المحض والجواب ان اذا ان لفظا مسلم في المسلمون
 حقيقة مع تعبير معناه سبب القيد فهو مفعول فكيف يدعى اليه الوفاق فان اذا ان المسلمون
 حقيقة في الجماعة والمسلم في الجنس والعهد فهو انما ثبت حقيقة المركب من حيث التركيب
 من حيث انه حقيقة في المعنى مفرد وهو خارج عن محل النزاع والحاصل ان المسد لك اذا
 بالمقابل فبالمرآت التي هي موضوعه بوضع نوعي على المفردات المشقة الموضوعه
 بالوضع النوعي للمعاني الخلة بالاجزاء متعدده مع قطع النظر عن ملاحظة المفردات والاجزاء
 فلا يثبت ليس من محل النزاع وان اذا مقابل بعض الاجزاء على الاجزاء الاخر فلا يتم ثبوت
 في المفرد على باقي الكلام في المثال الاجز وهو قوله نعم السنة الاحقرين علما وفي جملة
 مقبضا عليه لعل الخصم فائل بالفرق بين اسماء العدد وغيرها لانه جملة دليله ومبني
 على كونه مسلما عنده والتحقيق في الجواب مع الفرق بينهما ما يجب التخصيص بان المراد بالالف

عليك ان لا تفتخر
وبكل اسم هو لك في
الغنى والافئدة والنعيم
والفقران العظيم

وما تملك من الدنيا بائس
رسلك وأصلك عنك
من خلقك ان تفضل على

محمد ان محمد ان تفضل على
عليك ما بين قلبك وتفضل على
وان تفضل كذا وكذا

تمام المدلول وانما الاخراج وقع قبل الاسناد والحكم والتحقيق خلافه ولا ان يثبت التخصيص
في الاستثناء ففعل خلفه في فهمه الدلالة في الاستثناء من جهة كونه نافيا واجب
الظاهر فيقبل ان المراد بالعشر مثلاً في قولنا لعشرة الألفية هو معناه الحقيقي ثم اخرج
الثالث واسناد الحكم الى الباقي اعني السبعة فعلى هذا القول ليس في الكلام الاسناد وهذا
وذهب السكاكي في الفتح على ان المراد بالعشر هو السبعة والاستثناء فشره الجواز
وذهب الفاضل ابو بكر الى ان مجموع العشر الألفية اسم لسبعة كلفظ سبعة ثم اخرج الاول
اوسطها بطلان القول الاول والآخر اما بطلان قول الاول فلا بد من ان يكون
الاستثناء من التقي اثباتا كما هو مذهب الحنفية فلو لم ان لا يثبت شيء من ذلك
ليس له على شيء الا خمسة لان الخمسة مخرجين عن الشيء فل اسناد التقي الى الشيء فوقع حكم
المسكوت عنه من ان لم ان لا يكون الاستثناء من الاثبات بقيا ايضا لو ثبت في عشرة مجموعة
شخصية وقيل خلاف هذه العشرة الألفية منه فلا يتصور هناك اخراج لامن الحكم فان القول
انه لا يخرج اشخاص الثلثة من جملة العشر بل المراد اخرج اشخاصها بما يجب الحكم فلا بد لها من القول
باخراجها عن الحكم المنعلق بالمجموع والمفروض انه لا حكم الاسناد الوجود في الكلام فان
قبل لم هذا الا كره على ما قرر من لزوم التناقض فك ان ارد من الاخراج في قولهم الاستثناء
هو اخرج ما لولا له لدخل الاخراج الحقيقي الضاد من المنكلم بعنوان الجفر فدل هذا
لا يتحقق في صورة البداء والاستثناء كالموسم المنكلم وغفل عن حال المخرج ثم
ذكر بعد ايقاع اوجه يكون في خلاف المجموع وعلم وانتهى بان امثال هذا غير متصور في
كلمات الله وامانة والبداء بهذا المعنى هو الظهور بعد اخفاء لا ينسب اليهم فالبداء
الذي ينسب اليهم هو الاظهار بعد اخفاء والتخصيص المصطلح بين الأصوليين ليس له

والفعل ما بين قلبك وتفضل على
وان تفضل كذا وكذا
القول ما بين قلبك وتفضل على
اول ما بين قلبك وتفضل على
وتفضل ان تفضل في قلبك
هذا الدعاء المنسوب الى سيدنا
الحسين بن علي عجلت عليه السلام
وعظمت له والى منذ بدعت
نطق من اول الدهر عبادك
دوام خلود ربوبيتك بكل عباد
في كل طرفة عين سطر الامجاد
الخالدين وشكركم جميعا كنتم
مفضل في بلوغ اداء شكرهم
نعم من نعمك على قلوبنا

كون
 معادن الحديد والبرونز
 بايننا في موضعنا
 باشترايع في التوت
 خشتك مثل جور التوت
 ولا يضمن دعاه يدر
 كان ذلك قبل ان يكر
 ما يجرى فعل عا
 لو انك لم يجرى في
 والذين يعللون
 نعيمين وعلمت الناس
 وجعلوا ان طين في
 حتى لا يكون في

جزا فان قلت فلي هذا فيكون المستفاد من الاستثناء في التخصيص المصطلح
 فيكون مجازا وتبعد قلت كون معنى الاستثناء ذلك لا يوجب الجزاء في الجهة الاستثنائية
 كما لا يخفى وان ارد من الاخراج اعم من الاخراج الواضح ان يكون المراد الاخراج عما هو في
 صورة الثابت وان لم يكن ثابتا في الواقع فلا ينافي لان المراد به الاخراج عما هو ظاهر المراد
 لا ما هو نفس المراد وذلك بعينه مثل قولك ادوات اسبابي حيث ان يرفى للعدول
 عما هو ظاهر المراد من لفظ الاسد والحاصل ان مقتضى اداة التخصيص اللان بكونه
 هو الاخراج عما هو ظاهر المراد لا عن نفس المراد وما قاله المحقق الشيرازي في رفع النافذ
 حيث قال ذلك ان زيدنه فخرج عن النسبة الى المتعدد بان يريد جميع المتعلقة بنسبة
 البقرة فاني بالاستثناء اخرج عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفته النسبة المتعلقة
 بالاعتقاد ولم يرد بالنسبة اداة الاعتقاد بل قصدت النسبة لخرج من حيث ان ينفذ
 الاعتقاد فان كان مراده مما ذكره هو ما ذكرناه وهو الاطلاق في نسبة السيف فادع
 حتى يفكك ويجعل بعضها متعلقا للاخراج وبعضها متعلقا للاعتقاد مع ان يرد
 عليه ايضا انه على هذا يلزم ان لا يكون الاستثناء من الاثبات نفيا وبالعكس مما ذكرناه
 ظهر انه لا وجه للايراد اني اوردتها على المذهب المختار من لزوم الاستثناء من نحو قوله
 اشرب الخابرة لا نصفها ان ارد بها الجارية نصف كلها ولزوم التسلل ان ارد بها الجاز
 ما بقى من النصف بعد الاخراج وهو الربع اذا كان المراد بالنصف الربع فيكون المراد
 بالربع المستثنى من الثمن هو الجارية لان المراد بالجارية مع انضمام الاستثناء اليه وهو العترة
 النصف لان المراد بالجارية وحدها النصف فلا يلزم محذوف واقول ايضا ان اردت
 النصف المستثنى من ثمة المراد قبل الاستثناء وفيه ان المراد حيث انما مع انضمام الاستثناء

سواي لكان ذلك
 بعد ذلك على دليل في
 ما استوجب من صفات فانما
 فخرجت من الركن الثاني فانما
 هذا الدعا بما الله يا الله
 صل على محمد وال وارحمهم
 مبني على نيك وبين نيك
 ولا تخرج فلي بعد ان هذا ينجي
 لي من ذلك رخص انك انما
 ونقول ايضا اللهم انك

وزار کا

وما شئنا وذا همنا

وَجَاءَتْهُ فِي كُلِّ خَالٍ

اسئلان لن فضله علی محمد

والحمد لله رب العالمین

وکنڈا وینڈ کو خاجنک شتم

فَمِنْهُمْ مَنْ شَكَرَ وَمِنْهُمْ

فِيهَا وَبَعْدَهَا بَابُ

سینہ

二

سبعة اسمان مفرد هو سبعة ومركب عشرون الثلاثة فاستدلوا بطلان القول الأول
على بطلان الثاني بوجهين الأول انه لو اريد منها السبعة للزم ان يراى من اشترى ثيابا
الانصفا هو باطل لا يستلزم كون الاستثناء مستغنيا والتسلسل هو باطلان كما
مررنا انما نقطع جزمنا ان الضمير في المثال المذكور الانصفا يرجع الى الجارية بما لها وجوب
اللام الان نقول على سبيل الاستحالة واستدلوا على ابطال القول الثالث بوجهين
الأول ان مجموع المركب يعني كون عشرا الثلاثة اسم له خارج عن قانون اللغة لان قانون
لغة العربية اذا كان الاسم مركبا من ثلثة الفاظ لا بد ان يكون الجزء الاول منه غير معرب
بحسب العوامل كما في شاب فراه فاعرابه على اعراب الاصل محكما او يكون مضافا كما في ابعد
ومثالا المذكور عشرا الثلاثة كان معبرا غير مضافا فاعرابه معربة بحسب العوامل فيه
موجود في لغتهم الثالث لو كان جملة قولهم اشترى الجارية الانصفا مجموعها اسم السبعة
كانت في الضمير الانصفا يرجع الى الجارية لزم ان يعود الضمير جزء الاسم ويطأ الاصل
في هذا الموضع فبطل الثالث والرابع فبقين الاول واخرج صاحب القول الثاني
بوجهين الاول لزم الكذب مثل قوله نعم فليست بهم الفسنة الاخيرة عاما لا يتم فيه
القرينة والكذب صلا لو كان المراد العشرة بما لها وذلك تناقض لا يمكن ان يزعم كونه
الفسنة عامرا ده في يلزم اثبات لبس الحبس بنفسه فليكن كذبه نعم مع انه صادق قطعنا
الاستثناء حيث انه فرينه بان له المراد من الفكا بفتح الدال اخرج الحبس وهو المظالم النكاح
ان المقصود من قال لعل عشرا الثلاثة فلا مضا عن اذاه احد المعنيين العشرة وسبعة
باطل قطعنا علمنا بان المراد للسبعة وهو المطلوب الثالث بطلان اولين بطلان الاول
بدليل الثاني وبطلان الثالث بدليل الاول فبقين الثالث يعني كون العشرة اسم السبعة صا

فَيَقُولُ يَا أَخِي بَعْدَ
وَأَخِي

مجلس الشورى
مجلس الشورى

الشيخ محمد بن عبد الله

مجلس علمائے ہند

وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ

غلام محمد

ابن تيمية واصلان
الشافعية على

المشايخ

11

اقال كلامه وبه نظر خبث يظهر من الجواب بان الاستثناء حرف الاستثناء وبتقو
لو كان اسم الواحد من سبعين او غيره لم يملكه التوحيد بل لم يثبت الاستثناء كما في قوله
فصل تحت المستثنى الاستثناء المستغرق لقولنا اتفاق الزعم ضد مقال المقر اقول
الاستثناء المستغرق على قسمين اما مساويا للمستثنى منه او اكثر منه كقول الله على عشرة اعشار
بانه لغو من غير اكثر من القوم وله على عشرة الاسبع عشرة واكثر على جواز الاكثر بعد اخلاص
في جواز بين المستثنى اكثر مما بقى من المستثنى منه بحوله على عشرة الاسبع كما علمت فضلا
عن المساوي بين المستثنى والمستثنى منه فعلى قول الاكثر جواز الاستثناء المساوي لما بقى
على عشرة الاخمس بطريق الاولى من مستثنى منها كمر بانهم على جواز لانهم قالوا انه لا بد
من بقاء جمع بقرب من مدلول العام فلا قد يكون اكثر من النصف سواء علم العدد با
لتفصيل او ظهرا بالقرينة وقبل لا بد من بقاء جمع غير محصور وقبل حتى في الثلثة وقبل نحو
اثنان وقبل في صفة الجمع لا بد من بقاء الثلثة وفي غيرها يجوز ان الواحد وقبل بالجمع
والله المحابله والفاضل ابو بكر حيث اوجب كون المستثنى اقل مما بقى من المستثنى منها
يعا المنع في العدد وغيره وقبل يجوز في العدد فقط وجوز في غيره نحو اكرم بني فاسم الا
الجهال مع انه لا يكون فيهم لعالم الا واحد وقبل يجوز ما لم ينهى الى احد فيج استثناءها
فلا يجوز له على عشرة الا تسع ونصف والله مال الحق ومنع ما قاله في غير ان عبادي ليس
لك عليهم سلطان الا من اتيك من العاوين ومن هنا بانه في العاوين من العبا ومن
اكثر العبا وكان كلهم مشعوا الشيطان فيكون الاستثناء من العبا كثر ورويات
العرض الاصل والطهارة والارشاد وجهان للشيخ بمنزلة قليل كانتهم لما اختلفوا كما
غير منها به مع قوله في حكاية ابن عباس لعنه الله فيهم اجمعين الاعبادك المحاصرين

[illegible]

نام الحياه
بالحياه

بعد العمل بالشيء الثاني
 لا يغير الثالث
 لا يغير الثاني
 لا يغير الأول
 لا يغير الأول والثاني
 لا يغير الأول والثاني والثالث
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والرابع عشر

أو طاع والتركيب فلا مجال للمجاز فإن منبهة المجازية الاستثناء مع أنه استعمل في مورد
 وقول القاضيه باطل لعدم جواز الاستعمال كذلك في المنصل حقيقة لاجل التبادر فضل
 واعلم ان الاخطاب عند اختلاف في استعمال اللفظ العام في هذا التركيب في بابها اخصيه
 قبل الثاني وقبل الأول وقبل التفصيل حقيقة ان كان غير مخصص وقبل حقيقة الحق غير مخصص
 كالشرط والصفة والفاعل والمجازان من المستقبل اوسع وقبل حقيقة ان كان الشرط واستثناء
 لا غير ومحو الصفة والفاعل سواء في الأفراد والأجزاء والزائج في النظر والمجاز لا غير الباش
 والروم الاشتراك لو كان حقيقة في الثاني فحيز القول يكون حقيقة مطلقا معناه مطلقا للفظ
 حقيقة بالاعتناء هو باق كإمكان الثاني التبادر وأول وغيره الأول معقول بالاعتناء
 ان الاتفاق في الثاني ليس باق عن الثاني ما نادى بخلافه التبادر واجتراح اتفاق التفصيل
 ان العموم حقيقة في كونه لفظا ان على امر غير مخصصه عدد واجتمع كونه ذلك معناه
 معناه تناوله لجمع لا قول الحق في الجواب ان تناوله لجمع الأفراد بالوضع وان الوضع الوضع
 انجمن قال بان حقيقة ان حق غير مستقل ان اللفظ العام المخصص مستقل ليس بمقتضى
 ذالا لما بقي شيء يفيد ويخصصه من المستقبل يفيد البعض حقيقة وغيره ان زاد عدم افادته
 البعض بخصوصه حسب الوضع فهو غير مورد النزاع وان زاد انه لا يفيد البعض فافادته فلا
 فهو ثم وضع انضمام لا شك في افادته ونحن قد استنبطنا المسئلة في رسالتنا السبعين
 الاصول فصل العام المخصص يحمل ليس بمحمية من غير خلاف عندنا الاجماله ولا بهام في الجمع
 قوله احل لكم هذه الانعام الامانة عليكم والفاعل البشواتياكم البعضها وقلوا
 المتأخرين لا بعضهم وغيرها اما تخصيصه بعين حجة في الباقي بحوكم العلماء الاخذ بالحقيقة
 خمسة اقوال ومنهم من قال بعدم المحبة مطلقا ومنهم من خص بما لو كان المخصص مخصصا لا غير

بعد العمل بالشيء الثاني
 لا يغير الثالث
 لا يغير الثاني
 لا يغير الأول
 لا يغير الأول والثاني
 لا يغير الأول والثاني والثالث
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والرابع عشر
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والرابع عشر والخامس عشر
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر
 لا يغير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والرابع عشر

التَّوْحِيدُ الْأَرْضِيُّ

أَنْتَ الْغَنِيُّ الْكَافِي
وَأَنْتَ الْغَنِيُّ الْكَافِي

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ

المصطفى وآله الطاهرين

وَأَمَّا اللَّهُ فَكُلُّ شَيْءٍ

عيسى بن مان ومنهم من قال بجمعة في كل الجمع من الاثنين اذا الثلاثة ومنهم من خصص يوم
بالحجة فيما كان العام منبثا عن الباقي من التخصيص باظهاره الذي هو من المقصود
كالمشركين الى الحربي فمن قال اقلوا المشركين منبثا قبل الحربي قبل التخصيص بخلاف مثل
الشارف بانه لا ينصرف الى الذين منه يعني من الشارف ربع دينار مع سائر الشارب كالتفريق
والحرز ونحوه المفرد في محله ومنهم من قال ان كان العام قبل التخصيص غير محتاج الى الباقي
كالمشركين قبل الخراج الذي لان الذي غيره داخل فيه واقاموا الصلوة فانه محتاج الى غيره
الحاضر ففهم لنا فهم العرف في اعادة الباقي من غير حاجة الى فهم ذلك الى نصب خبرية
اخرى عليه والمراد بالتخصيص بنبي عليه السلام من قوله العطاء عبد الله الاكرام غير غيره بعد
قوله المولى له اكرم من دخل مجلسي ثم قال انكم عموما الثاني جملة التخصيص صحيح
في التام الثالث ولو لم يكن جمعة في الباقي كان كلام الحكم لغوا لوجود المظول بلا ظالم وفاق
الغرض الزايع احتجاج السلف به في ذلك وقوله لا يلزم الدوراء الحكم فمن قال بجمعة
في الباقي كمانه للباقي موقفا على اعادة الاخر فان توقفنا فادناه لردا ولا كان متحكما
يعني ترجيح بلا مرجح وجوابه ان ليس دور متوقف عليه كدور مصحح بل دور متعبر مثل
غلام على ادم حسن بن علي ونحوه كما في تضائيف احتجاج المنكرين جهين لادل اعادة العموم
التخصيص ممنوع وازاده احدى الجازات حكمية مجاز وفلما مر ان العام المختص بمحل
ليس بجمعة الجواب بالامر بنبه الى العام مرجح ومدارجه الالفاظ على الظنون فلا يخفى ان
المصادر دليل الحقيقة اتفاق لك نصب الخبرية دليل وعلامة الجاز فابن الجليل قال برفع
الاجمال لا يخفى لطفه واقر في الجازات موجود واقامة الدليل يدل به نعت الباع على
جمعة وانما العام خرج بالتخصيص عن كونه ظاهرة اما لا يكون ظاهرا لظهوره لانه

[illegible]

وَقَالَ تَالِىٌّ خَيْرٌ مِنْ قَوْلِ

اسْتَغْفِرُكَ رَبِّىَ وَالْعَالَمِينَ

سَبِّحْ تَعَالَى وَتَعَالَى قَدْرُ

الْإِسْتِغْفَارِ بِذَلِكَ الْبَيْتِ

وَنُصِبَ لَكَ الْبَيْتُ بِذَلِكَ

وَالْحَقُّ بَيْنَ يَدَيْكَ الْغُفْلِينَ

وَلَوْ بَلَغْتَ بِالْإِسْتِغْفَارِ

الْمَاءَ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ قَوْلِ

وعدم السبيل الحق يحصل الأحكام الواقعية بعنوان العلم واليقين وان سلمنا بحصول العلم في بعض الزمر التقوية العمل بالكر العوالمات أيضا فاستفراغ الوضع في تحصيل العلم ان قلنا به انما يمكن بعد تتبع جميع الأدلة فهو مستغرق الأوقات غالباً موقوف بالمقصود مع انه عسر من غير سبب وشرح شديد وهما متفيان في الدين بالإجماع والابواب ليس الذي من حرج والاختادات دينهم دين التمسك ولما من اشترط القطع به كاستدلال الفاضل القطع بعدم المخصص والمعارض قال بان المسئلة ان كانت المعارض كتر تحت الجهل بها فيا ولم يطعنوا على مخصص ومعارض واذا لو كان احدهما الوجه وان كانت مما يجت فيه الجهل به حاصل هذا المسئلة ان العمل بالظن مشروط بعدم إمكان تحصيل العلم واليقين والقطع وهو ممكن لان المسئلة عام البلوى وكان مما ينسب عموماً فالعادة والعرف يقضياناً فافضا الباحثين عليهم ويتوقفهم على اثره وجوده او عدمه وما ليس بهذه الضغطة فالجهل بعد البحث يحصل القطع ليدل لك جواب افادة كثرة البحث او فخط الجهل به من السابقين ومع عدم وجدانهم للمفخص ممنوع ابن القطع المدعوى في الباب عدم الوجدان لا تدل على عدم الوجود المفخص فكيف مما فتره وضبط اذا تعقب المخصص عموماً جملته كانتا وغيرهما متعاطفة بالود او غيرها الاستثناء ولا خلاف في ان لاخير من العوالم المخصصة بجزء انما الخلاف في غيرها الشيخ والسابع للشيخ الحنفية لعنه الله وانباءه لاجره وعلم الهدى بالاشراك بينهما المتأخر القرينة والعلم بالوقوف بآثارهما جعفره واليه الحاجة واستدلال الشافعية بوجهين الاول بالقياس بان الشرط اذا تعقب الجملة يعود الى الجميع فقله الاستثناء والجامع بينهما ان كل منهما مخصص متصل بنفسه غير مستقل بنفسه بخوان جأكم زيد وعمر وبكر فاضل فأكبرهم وبان الاستثناء بمسئلة الله انا تعقب جملة يعود الى الجميع اتفاقاً فان قال لا امر به ولا اكل ولا

اسْتَغْفِرُكَ رَبِّىَ وَالْعَالَمِينَ
الْحَقُّ بَيْنَ يَدَيْكَ الْغُفْلِينَ
وَلَوْ بَلَغْتَ بِالْإِسْتِغْفَارِ
الْمَاءَ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ قَوْلِ
اسْتَغْفِرُكَ رَبِّىَ وَالْعَالَمِينَ
سَبِّحْ تَعَالَى وَتَعَالَى قَدْرُ
الْإِسْتِغْفَارِ بِذَلِكَ الْبَيْتِ
وَنُصِبَ لَكَ الْبَيْتُ بِذَلِكَ
وَالْحَقُّ بَيْنَ يَدَيْكَ الْغُفْلِينَ
وَلَوْ بَلَغْتَ بِالْإِسْتِغْفَارِ
الْمَاءَ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ قَوْلِ

من فسر الاستثناء من قولك
الغفلة لا تعود من قولك الغفلة
الغفلة ثم انه ثم ثم ثم ثم ثم
اخبرني ولا حتى ثم ثم ثم ثم
استأذنتك التوبة ثم ثم ثم ثم
النظر في التوبة ثم ثم ثم ثم
البه ما فتره ثم ثم ثم ثم

ان ارفع
الزكيات القاد

فان قلت قلت ما كان
 يدعى به عند القائلين
 في قوله ما رواه ربيع
 الحديثين كما لا يخفى
 مستندك عند ربيع
 مما لا يخفى بالجمهور
 يعني بالجمهور
 وفي قوله ما رواه ربيع
 قد لا يكون من أهل الشام
 فقلت لا سيما من أهل الشام
 فقلت لا سيما من أهل الشام

الآن بشاء الله كان عالما الى المجمع فكذلك الاستثناء بغير شبهة والجامع بينهما ان كلاهما
 استثناء غير المسفل بنفسه بحجاب منع الملازمة والجامع لا يبيد وذلك فان الاستثناء
 في بعض الوجوه لا يوجب الاستثناء في المجمع وعن الثاني بان الاستثناء بالمشبه لما عاود
 بانفعاد الاجتماع عليه ولو لا له لمعاد الى المجمع فاستدلال الثاني بوجهين الاول انه لو جمع
 الى المجمع لرجع في اية القذف وقوله لم والذين هم من المحسنات لما رواه ربيع
 فاجلد وهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا شهادة ابد اولئك هم الفاسقون والذين ما رواه
 من بعد الى المجمع فوجبا سقاط الجلد بالتوزيه وبالخلق بالانفاق وبعض الشافعية
 لا اعتناء بشأنه وبخالقة الشيعة اخرج ابا ان الجملة للعاطف بمنزلة الجملة الواحدة مكل
 الاستثناء والثاني ان الاستثناء لو كره في كل جملة قبل الاخرى مستجنا في عرف اللغة
 اكرم العلماء الا زيدا واضرب الشرا لا بكر اغضب فالتكاد من الاول عن كونها بمنزلة
 الواحد عن الثاني كما يرد العود الى المجمع كك هذا يرد العود الى الاخرى وبعض الشافعية
 لا يؤثرا بشأنه ان الجملة الثانية بمنزلة التكوّن عن الجملة الاولى لانها كانت مستقلة بنفسها
 فالظاهر ان الانفصال منها الى ما بعدها انما كان بعد تمام عرض المتكلم كما ان التكوّن يدل
 على استكمال الغرض المطلوب من الكلام وظاهر ان مع التكوّن لا يرجع الاستثناء الى الاول
 وجود التكوّن حائل بينه وبين الواحدة وكذا مع التكميل بالثانية التي هي بمنزلة الجواب عن الاول
 ان ظهور عود المختص الى المجمع في حال الوجوب العود اليه في جميع الأحوال فانه قد عاود
 الدليل كما نحن فيه اذا جلد كان حق الادى كيف يسقط بالتوزيه واليا يمنع كون جملة الثاني
 بمنزلة التكوّن عن الاول والغطف بصير المجمع كالواحد ودعوى كونه انتقال عن الاول
 مضادة عن المطلوب وسبيل الرضى اخرج بوجهين الاول بحسب الاستفهام من الخطاب
 صورة

عليه السلام
 لا يرد العود الى المجمع
 ولا ينقل فيه مقتضى طاعة الجاهل
 ما اذا ما اخبرني فليس يقتضيان
 جالبي لغيره ولا يخفى عن يوحى
 وجهك على وجهك
 على الفرض في قوله
 وادعى

مجلس إدارة العمل

॥३॥

المطبعة

فذلك الذي ينبغي ان

وہی

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

پیشانی و کمر و گردن

وصورة استدلاله هكذا اذا قال لاخر يتخصض اضرر بخلاف الكرم صدق في الاستدلال
حسن ان يقال الجواب لزيادة الاستفهام الواحد من الجملتين ان جملته الاخيرة وهو لا
الاستدلال الثاني انما نجد المختص بالاستثناء ونحوه في القرآن نارة عابدا الى اخرة
ونارة عابدا الى الحج والاصل في الاستعمال حقيقة قبل الاول قوله ان الله يبليكم
بنهر فمن شرب منه فليس ممنون لم يطعمه فاقم في الامن غرر غرر ببدء الثانية قوله
اولئك جزاؤهم ان عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين خالدين فيها لا يخفف
عنهم العذاب لام ينصرون الا الذين تابوا فكان شفعاءها فالاصل الاستدلال
المحقيقة فكان مشركا بينهما فلا يجوز القطع على احدهما الا بقرينة ظاهرة تعين
احدهما ودلالة منفصلة والجواب عن الاول انه لم يوضع حس الاستفهام من غير اسم
المحقيقة فاخصاص حس الاستفهام بالاشترائك بل بالتخصيص المحسنة هو الاحتياط
كان بواسطة الاشترائك او لسكونه موضوع بوضع العام ويجوز ذلك فاحسن الاستدلال
وعن الثاني عود الاستثناء الى الجمع بقرينة الا الذين تابوا واستثناء كونه حقيقة
ولا يلزم منه الاشترائك على ان يكون اللفظ موضوعا بوضع عام يتحقق كل واحد من
حقيقة كما في اللفظ الموضوع بالوضع العام غير ان يكون هناك اوضاع متعددة
هو مقتضى الاشترائك فصل في الاستثناء من الاثبات نفي وبالعكس وخالفه جازية
وابناؤه من ان الاستثناء من الاثبات لا يكون من الاثبات نفي الاستثنى من مثله العكس
الواسطة بين الحكمين والمستثنى مسكونة عن نفيه واثباته هو علم الحكم في المستثنى
لان الحكم فيه مخالف للحكم الثابت للمستثنى في العدد والاكلر الاصوليين على خلافه
من الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس مثالا اذا قيل اكل على عشرة اثبات عشر الا ثلثة نفي

[illegible]

[illegible]

عینکوں

فان قلت نعم فان المبرر
 من ذلك ان قلت العقل
 فاستدل ان الشاهد غير عاقل
 فنفى العقل ان يكون دليل
 فنقل الايدى الى الامكان بان
 العقل لا يمكن ان يكون دليل
 ونقول ان العقل لا يمكن ان
 وان قيل ان العقل لا يمكن ان
 الثالث وحسنه في الثاني
 بل انما كان العقل لا يمكن ان
 فانك تعلم ان العقل لا يمكن ان

نحو الجوده والعلو ومنه شرع في الطهارة والصلوة والقرية المطلق العبادة ومنه شرع كما فصل
 ومن المختصات المستقلة الصفة نحو اكرم من فيهم العلماء وعظم من فيهم العلماء فخص
 بعض اركانها وهو العالم الثالث من المختصات الغاية نحو اخلاوا المشركين الى ان يؤمنوا
 فحكم المذكورات الثلاثة كالاستثناء وكثير من احكامه كوجوب الاتصال ونعوضه بغيره
 الى الجميع والاخره قال ابو حنيفة الى الجمع واما الصفة والغاية فخصها بالاجرة واما الثالث
 فهو فرق بين المستثنى الشرط على ما حكى عنه فصل المختصات الفصل الثالث الاول العقل الثالث
 المحسن الثالث الدليل اما بالعقل شامع وموافق يكون بالضرورة كقولهم نعم الله خالق كل شيء
 وهو على كل شيء قدير فلهما البصيرة والبصيرة العقل يحكم بالبداهة يخرج الواجب نفسه
 لا سيما انه كونه الله مخلوقا وكون بصره وسماعه واستماعه مخلوقا مضمورا وخارجا مخالف
 واستدلال المانع واقية بقوله لو كان العقل مختصا لكان مناسرا عن الخطاب اقول بانه
 بوجهين الاول ان العقل لو كان مختصا فلم يكن المختص متبنا متعقد للبيان على
 المبين بالغث الثالث العقل مقدم على الخطاب بالضرورة الجواب اى استحالة الترتيب تقدم ذات
 البيان عن المبين فتم بعدم المستحيل الترتيب اجزء وان قلنا ان وصف البيانية يمنع تقدمه
 قلنا وصف البيانية للعقل المناسرا عن الخطاب اجزءا ثانيا لو جاز التخصص بالعقل لكان
 النسخ به والثاني منع باجماع فالمقدم مثله فالجواب منع الملازمة زيد ظهور الفرق اما
 بيان هذه الحكم كقولهم واوبى من كل شيء فهو عام وان جبره حكم المحسن ان الله لم يزل بعض
 الاستثناء وكان ان ينفسه الثالث من المختصات المنفصلة من الدليل كما مر قوله نعر
 انوني نبي الحبيب وعليه الصدق وقوله صلوا كما يايتوني صلى وقوله من ام نهرم بياهم ثم ام

ولا فاضح اللهم فنفى ذلك
 من نوبت حثك ربي فنفى
 من ان يضل على محذور الى وانفجرت
 باحتيا لا يهدى فنفى ذلك فانفسه
 احل عيونه واخصا انك فانفسه
 انما ينبت الثالث لنفسه انفسه
 لا يملك عقل على يد غيره
 عن شقهم الذين المهملة وعباد
 والله اعلم بما قاله عاد

ليس

[illegible]

لا يبين في خبره

عالمنا من شافنا

فأبغى وديلي

ما هو أهل القاتل

نصيحهم تنبأ

مع الخبيث

من لك وشي

بكم

الموت

عنه في المطلق وان اختلف سببكم لم يخلو من خلفون في حل المطلق عليه على ثلثة اقول
فحق معاشرة الامانة متفقون على منع الحمل عليه لا بدليل بدل بان المراد بذلك المبدأ كقوله
في كفارة الظهار فخره من قبل ان يمتا وفي الكفارة قل الخطا فخره من قبله مؤمنة
ودبر مسلة الى الاملا ابر وان اختلف حكمها فلا حمل مطلقا لانها لا اجابا بالامع التوقف
كالهم سيدا فرشتا واكر سيدا فرشتا عما مامورين او منبهين مختلفين اتحدت بهما او مختلفين
اجتماعا فيصل في الحمل والمبين والحمل في لغة الجمع ومنه حمل الحساب اصطلاحا مادام لا
غير فاحية لوجود احوال وتردد بين المعنيين فضا عدا او مافلا لم يبين او مفردا او مركبا
واللفظ الحمل لثو ليج افراده وهو لا من افراده اما الفعل بحيث لم يعرف على جهة الوقوع
الوجود النذب وهو كما صدر فعند فهم ولم يعلم على أي جهة من الصلوة وهوها القول
هو اما مفردا او مركبا اما المفرد كالشراء الماغضى نحو الفرض الموضعي المظهر والحض نحوه او
بسبب احوال كالحمار للفاعلا المفعول وكما المتواحي حيث يحمل لكل فرد من جزئيات نحو فاعطوا
حقه يوم حصاده فان الحق ذو الاحمال كونه ثلثا اربعا والعشرة والمراد هو العشرة فقط وفي
المركب نحو جاء رجل من اقصى لدينه او سبب ثراك المعنوي وهو ما كان فردا معينا عند التكم
فقط وقوله ثم ان جانيكم فاسق والاحمال ما في جملة كقوله او يعفوا الذي يدهم عقده
النكاح والتردد بين الزوج والولي والاحمال في قوله ثم حرمت عليكم المشه الظهور
وامسحوا وحكم العرف مصدره من ان الحرة حرة كلة لا غيره خلاف الكرخي وبعض الخفية
في قوله ثم فامسحوا رؤسكم لظهوره والاستهارة كونها للتبعض فانها الشا خلاف
الحقيقة ذهب الى انه مجمل في القدر والمسح ما البدني قوله ثم الشارفي والشارفة فاقطوا
ابنه ما جزاء بما اكسب فذهب علم الهدى الى انها جملة واسئل بان البدء طلق على الجزء

والله يعجل لكم عقابكم
القول في الخرج من حق وانك
المال بينه وبين غيره
فراغلت من منفعة الفرض
فما يقع في كلفة الفرض
سبب لدسما في صان الدليل
روا شيخنا القاطن في الدين
جميع الرضا انه قال نحو
الدليل القاطن في الدين
الحكم كما تضمنه بعض الروايات
قال في جامعنا على اننا فاننا
ارواحهم وان كان افضل الروايات
ما بين الحديث ونفسه الروايات
يعجل

[illegible]

اعطى الثالث عشر ركناً كان
يعسوب مسدداً القناديل
وبينهم

بالتسرع لا تخفوا احتمال انذاره
بالفرار والهرب والفرار
السلام يا ذا الجلال
الملك يا ذا الجلال
الملك يا ذا الجلال
الملك يا ذا الجلال

وَالْغَرِيبَ عَلَى الْإِسْلَامِ
وَعَوَّلِي الْأَعْوَامِ وَمُرَافِقِي
الْأَزْمَانِ وَالْأَهْلِيَّامِ عَزَّ
سُلْطَانُكَ عَمَّا لَأَخَذَهُ

امام علی بن ابی طالب علیه السلام
 السلام علیک یا علی بن ابی طالب
 السلام علیک یا علی بن ابی طالب
 السلام علیک یا علی بن ابی طالب

ما مؤيد وقت الذي يفتح فيه عن وقت الخطاب فدا تهي تبد عليه الاجماع فصل في القام
 والمؤول الظاهرة اللغة الرابع واصطلاحا ما دل على معنى دالة ظنية راجحة مع
 فظلك الكلام كل لفظ ظهر فيه استعمال لان حقيقى او مجازى سبع لا غير الاحمال مع
 المجازى فمذ الخاص من التبع والثالث كالعاطف المحصل القطع بان شئ المخصوص لا يحا
 بعض المكان والمورد والثالث كالصاوة والركوة والصوم لم يحصل القطع بان دعاء
 اخراج فذل المخصوص واذا دة وامساك المخصوص واخراج مال المخصوص بناء على شئ
 ظاهر فخرج النص لان فطبعة الدلالة والمحل لكون دلالته سايه في الما والكوها م
 واصطلاحا محل اللفظ على معناه المروج فبناء على الما ول هو المحول على لغة المروج
 فاعلم انه لما قرأ الظاهر دالة ظنية الرابع مع احتمال غيره والمؤول هو لفظ المحول على
 معناه المروج وكان الرابع متفاد في الما الرابع المروج اعم متفاد فيهم
 الى الثلاثة اقسام منها في منها بعد ومنها ابعد ونحوها على حسب العبارة وايفاهم التنا
 الاول محل الالبان الصدقات على بيان المصرف في الصدقات وهي قوله نعم انما الصدقات للفقراء
 والمساكين الالبان المصرف للفقراء في جواز الصرف الى مصنف احد فقط عن الشافعي اللان
 للمليك والواو للعاطفة المحج للشريك فلا يجوز تخصيص صرف الواحد بها ونحوها فمذا
 العبارة لك لا غير ان ما قبلها دل على طعن المتناصبين التناك طعام ستم سنه كما على ان يكون
 المراد وجود دفع هذا القدر من الطعام اعم من ان يكون واحدا في سنين يوما او ستم سنين
 قالوا المقصود دفع الحاجة مع انه يحمل مع ان الشارع ان يقصد فضل الحاجة ثاب الحنفية قوله
 لان عملان المتقي حين اسلم في يوم القاي على عشر سنو امساك اربعة وفارق سائر المراد
 جهن اما متبدا المتكاح او جلد اربعة او ما اشاء منهن والثالث قوله بغير ذل بل جهن

لا خلاف في قوله بعض الضراء الحاشي عن الجبران مثل الفضا من مقاصد الحق غيرة الفاضل
 فصل الاجماع في اللغة العزم منه قوله نعم فاجمعوا امركم وقوله لاصحاب لمن يجمع الصيام من
 والاجماع عندهم اي العامة اتفاق المجتهدين من هذه الامة على امرين في عصر من الاعصار
 تحديده في اصطلاحنا بخلاف بقالة الاتفاق وتحديده اصطلاحا بخلاف في مواعيد المجتهدين
 في هذه الامة في عصر امرؤا د بعضهم فيبعد الامر بالشرع بعضهم بالدين الاجتهاد في قول
 اتفاق جماعة يكسف اتفاقهم عن راي المعصوم وهو حجة عندنا الكسوف عن دخوله بالدلالة العقلية
 القاطعة لان الامام من جملتهم او زمان التكليف لا يخلو من الامام المعصوم حافظا للشرع القاطع
 فاحصل مذهبا في علي الثالث الاول اتفاق علماء هذه الامة بدخوله في حق فاطمة بنت النكاح
 الحد لا مكان العلم بامر باجماعهم كما ينقطع بالقرآن وحكمه وروايات الاجماع وكل دليل ثالث
 ما يكسف بسبب اتفاقهم على امره وعند العلامة الاجماع على القطع بنسخة الخالف للاجماع
 غير باطلة ونحن فاطعون فخرج اجماع غيرنا كما فلسفي نحوه ولا دورون قال هو ثبات اجماع
 لان العادة فاحصة بان هو كمال العلماء العقول لم يجدوا الاتفاق طعنا على صحة مخالف
 الاجماع لما قطعوا بنسخة ولا شبهة من اتفاق الرسول وكذلك جعلنا امر وسطا لكونوا شهدا على
 الناس لانوا اسطع بخبر الا انهم تجر على الخطاء لان اتفاق قوله لا يجمع امتي على خطأ وفصل اذ قد
 منه يقول وشاع ذلك القويين الفقهاء المصنفين غير يكرهون في ذلك كان بعد تغير زمان
 والطرف فليس يجمع اجماعا عندنا من الثابت بالاثبات اجماع التوفيق والنص بان كل مجتهد مصيب
 لنظره وخوف القسرة بالانكار والامانة فالمسئلة بيننا ان غير مطلع بل بغيره ليس باجماع هذا البر
 بغير فصل اذ خلف علماء عصر على القولين واستقر خلاصهم من غير مجاوزين فاحد قول الثالث الثاني
 عندنا غير من غير المركب عندنا مطم باطل المخالفة للصو طعا وادعوا عندنا الدال والعاقل وشيئ

في قوله بعض الضراء الحاشي عن الجبران مثل الفضا من مقاصد الحق غيرة الفاضل
 فصل الاجماع في اللغة العزم منه قوله نعم فاجمعوا امركم وقوله لاصحاب لمن يجمع الصيام من
 والاجماع عندهم اي العامة اتفاق المجتهدين من هذه الامة على امرين في عصر من الاعصار
 تحديده في اصطلاحنا بخلاف بقالة الاتفاق وتحديده اصطلاحا بخلاف في مواعيد المجتهدين
 في هذه الامة في عصر امرؤا د بعضهم فيبعد الامر بالشرع بعضهم بالدين الاجتهاد في قول
 اتفاق جماعة يكسف اتفاقهم عن راي المعصوم وهو حجة عندنا الكسوف عن دخوله بالدلالة العقلية
 القاطعة لان الامام من جملتهم او زمان التكليف لا يخلو من الامام المعصوم حافظا للشرع القاطع
 فاحصل مذهبا في علي الثالث الاول اتفاق علماء هذه الامة بدخوله في حق فاطمة بنت النكاح
 الحد لا مكان العلم بامر باجماعهم كما ينقطع بالقرآن وحكمه وروايات الاجماع وكل دليل ثالث
 ما يكسف بسبب اتفاقهم على امره وعند العلامة الاجماع على القطع بنسخة الخالف للاجماع
 غير باطلة ونحن فاطعون فخرج اجماع غيرنا كما فلسفي نحوه ولا دورون قال هو ثبات اجماع
 لان العادة فاحصة بان هو كمال العلماء العقول لم يجدوا الاتفاق طعنا على صحة مخالف
 الاجماع لما قطعوا بنسخة ولا شبهة من اتفاق الرسول وكذلك جعلنا امر وسطا لكونوا شهدا على
 الناس لانوا اسطع بخبر الا انهم تجر على الخطاء لان اتفاق قوله لا يجمع امتي على خطأ وفصل اذ قد
 منه يقول وشاع ذلك القويين الفقهاء المصنفين غير يكرهون في ذلك كان بعد تغير زمان
 والطرف فليس يجمع اجماعا عندنا من الثابت بالاثبات اجماع التوفيق والنص بان كل مجتهد مصيب
 لنظره وخوف القسرة بالانكار والامانة فالمسئلة بيننا ان غير مطلع بل بغيره ليس باجماع هذا البر
 بغير فصل اذ خلف علماء عصر على القولين واستقر خلاصهم من غير مجاوزين فاحد قول الثالث الثاني
 عندنا غير من غير المركب عندنا مطم باطل المخالفة للصو طعا وادعوا عندنا الدال والعاقل وشيئ

الى المكان البعيد فلم لم يعد سفيها وكان الشك في الزوجية البقاء لو كان في بقائها جاز
 له الوطى ولو شك في الزوجية في ابتداءها حرّم عليه الوطى واحتج الخصم بوجه من غاب عن يده
 ببقائه في الدار سفيهاً فخرج فاصبه وطبقه حاكم واحتج أيضاً باعتماد من قال كلامه
 بان الطلاق لا يدينوا او علم مجته استصحاب لو قال حلال الوطى ثابته قبل الطلاق
 فيجب ان يكون ثابته بعد الصيغة الطلاق لوجوب المقضي لمخل هو العقد حيث يقتضي
 ولا نعلم ان الالفاظ المذكورة رافعة لذلك الا فضا ان يكون الحكم ثابته بامضاء
 العقد ولم يثبت الحكم وفيه قول استصحاب كل شيء مجسبة الحال نظر في وقوع المقضي
 لا الى دوامه فيثبت الحال حتى يثبت الواقع ومنه يلان غلط الميث بعد وظهور
 الفصل والوصل وافتضاءها نذنب مبني فصل الاستصحاب الحال يعني كون
 الحكم او الوصف يقتضي الحصول في ان الشايق المشكوك البقاء في الان لا الحق والمراد

روضة الفوائد عن الخلفاء

عَلَى تَعْلِيلٍ وَنَدَى فِيهَا خَيْرًا
 وَنَدَى فِيهَا خَيْرًا وَنَدَى فِيهَا خَيْرًا
 وَنَدَى فِيهَا خَيْرًا وَنَدَى فِيهَا خَيْرًا
 وَنَدَى فِيهَا خَيْرًا وَنَدَى فِيهَا خَيْرًا
 وَنَدَى فِيهَا خَيْرًا وَنَدَى فِيهَا خَيْرًا

لا تغلط وعرض الثانية بل ما يعني الإبهنة تدل على تفرج الكفار فاسو الوكيل على انفسهم بل لانه
 قوله نعم ولكن الله على من يشاء والناشئ عن الحديث انه من رجع من اهل حصن غير معلوم من
 ولا نسلم انه معارض بما رواه ابنه قال لا اكذب اليك كذب البكر عند الحجة بمثل القول
 ان من ظهر في الاولوية وعن الاجماع تدفع لكفار من الصحابة كان عباسي شيخكم ابو بكر وعمر لعنه
 وانا كما وصفتنا فصل الراي من مذهب ابو حنيفة لعنه الله وظهر بطلانه من قوله حيث قال بالباخفة
 ما نقول بحق شخص عن عبد وزوجته زوج لنفسه زوج لك المولى نفسه مافر واستجيد
 لزواج او لا دنا وما اتها فابها فما حكم بربك انما واثق بها مودود فطل الراي فصل
 الاستحسان هو ما يستحق المجتهد طبعه ولعنه او يخولك من غير دلالة الشرع وهو باطل لانه
 الدليل وظهور المفسد لاجماع اصحابنا الامامية بقوله نعم عسي ان نكره واشياء وهو خير
 وعسي ان يحبوا شيئاً وهو شر لكم واحتموا عليه بقوله نعم فيتعون ما الحسنه يتبعوا احسن الالتم
 واجبت بان المراد الاظهر لو عند التعارض ما كان راجحاً بدلالة الحجك واسئلا لانهم يقولون
 ما دام مستحسن حسناً فهو عند الله من حسن له تدفعوا ختمية حيث قال ابنه تدبر قال اكذب
 وغير وجوب الاخر بانه ما وجميع المسائل حسناً افضل النسخ في اللغة الازالة وفي الاصطلاح رفع
 حكم الشرع بدليل شرعي مناوئاً لشرع محكم الاصل فانه ثابت بحكم العقل فخرج مثله
 لا يكون نسخاً وخرج بدليل الشرع بمواوئاً وانما ونحوها وبقيده مناوئاً لشرع محكم
 والشرط والغاية ومن مثله بقوله مثل عند كل نوال الى اخره فيرفع الحكم بدليل شرعي
 لكن ليس بما هو وانما خبر بانه حكم واحد لا زال وثبات وقوعه لاجماعي وخالفه بعض طوائف
 البهوية ومنهم ابو مسلم الجرجاني وعنه في جواب كلام الله بسم الله الرحمن الرحيم ثانياً الكافرون
 لا اعبد ما تعبدون ولا انتم عابدون ما اعبدون ولا انتم عابدون وما اعبد لكم دينكم وفي دين

ههنا وصفتنا فصل الراي من مذهب ابو حنيفة لعنه الله وظهر بطلانه من قوله حيث قال بالباخفة
 ما نقول بحق شخص عن عبد وزوجته زوج لنفسه زوج لك المولى نفسه مافر واستجيد
 لزواج او لا دنا وما اتها فابها فما حكم بربك انما واثق بها مودود فطل الراي فصل
 الاستحسان هو ما يستحق المجتهد طبعه ولعنه او يخولك من غير دلالة الشرع وهو باطل لانه
 الدليل وظهور المفسد لاجماع اصحابنا الامامية بقوله نعم عسي ان نكره واشياء وهو خير
 وعسي ان يحبوا شيئاً وهو شر لكم واحتموا عليه بقوله نعم فيتعون ما الحسنه يتبعوا احسن الالتم
 واجبت بان المراد الاظهر لو عند التعارض ما كان راجحاً بدلالة الحجك واسئلا لانهم يقولون
 ما دام مستحسن حسناً فهو عند الله من حسن له تدفعوا ختمية حيث قال ابنه تدبر قال اكذب
 وغير وجوب الاخر بانه ما وجميع المسائل حسناً افضل النسخ في اللغة الازالة وفي الاصطلاح رفع
 حكم الشرع بدليل شرعي مناوئاً لشرع محكم الاصل فانه ثابت بحكم العقل فخرج مثله
 لا يكون نسخاً وخرج بدليل الشرع بمواوئاً وانما ونحوها وبقيده مناوئاً لشرع محكم
 والشرط والغاية ومن مثله بقوله مثل عند كل نوال الى اخره فيرفع الحكم بدليل شرعي
 لكن ليس بما هو وانما خبر بانه حكم واحد لا زال وثبات وقوعه لاجماعي وخالفه بعض طوائف
 البهوية ومنهم ابو مسلم الجرجاني وعنه في جواب كلام الله بسم الله الرحمن الرحيم ثانياً الكافرون
 لا اعبد ما تعبدون ولا انتم عابدون ما اعبدون ولا انتم عابدون وما اعبد لكم دينكم وفي دين

في شأن الحكم ونسخ الكتاب الستة المتوازية خلاف المشهور خلافنا في دفعه والحق قوله نعم
لنبيين للناس في نسخ بيان قوله نعم ما ننسخ من آية أو ننسها من كتابنا بغيره أو مثلها والمراد بالحبر
غير الخبر لكلف من حكم المنسوخ لانه اصله بحاله وانما اكثر ثوابا ومثابا لان الحد كان خبرا
من كلام الله ثم الخبر كان مفسرا له واضمح لا مضع وغيره والثاني باطل والمقدم مثله وانما
نطعن ان يعارضوا لا يجوز العمل بها ولا اهلها ولا على المتقدم فتعين لنا في دفعه قوله نعم
لنبيين للناس في نسخ ثبوتها والناقص اسدك بقوله نعم ما ننسخ من آية أو ننسها من كتابنا بغيره
او مثلها ونسعه غير من القرآن اقول نعم منسوخ من حيث هو نسخ فصل في الاجتهاد والتقليد
وهو على ما ذكره في اللغة الاستفراغ الوسخ امر منسوخ للكلفة والشفقة وفي اصطلاح الفقهاء
وعرف الفقهاء اذ اختلف في تعريفه فيها ما عرف بخلافها قال لا ملكة يقيد بها على استنباط
الحكم الشرعي الفرعي من الأصول وقوة فريته بالملكه وهي الكيفية التي لا تسقط على
استخراج حكم الشرع واللام فيه المجنس يدخل المجتزئ في بقيد الشرع خرج حكم العقل وبقيد
الفرع خرج الأصل الذي ليس كذلك والاعتقادات بقيد من الأصول خرج مثل وجوب الصلوة
ومحوها من الوجبات من الذي خبر وثان فانه ليس اجتهاد والمراد من الأصول هي ادلة الآثار بعد
الكتاب الستة والعقل والاجماع وبقيد قوة فريته يدخل من له ملكة وان لم يسقط بالعقل
وله قوة حيث يجهد في العلامة في الدنيا الاستفراغ الوسخ طلب الظن الشيء من الأحكام الشرعية
بجهد يفي الزوم عنه ليس بتصوير الحاجب الاستفراغ الفقه الوسخ التحصيل الظن الحكم الشرعي
وفيه النظر الفصل اما تحصيل ما يتوقف عليه الاجتهاد منها من علوم العرب من نحو المصنف والمنظوف
والبيان والكلام والأصول والتفسير الحديث الرجال والظن على عهد الاجماع على خلافها وان
لبنا الفقهاء والفرع الى الأصل والعروة والاجتهاد الفاسق بغيره من حضيض التقليد فصل

في شأن الخبر ونسخ الكتاب بالسنة المتوازية خلاف المشهور خلافا لما في المتن قوله نعم
 لتبين للناس ونسخ بيان قوله نعم ما ننسخ من آية أو ننسها ما ننسخها أو مثلها والمراد بالخير
 خبر الخبر لا كلف من حكم المنشوخ لانه اصله بحال ما لا يكثر ثوابا ومثابا لان الحد كان خيرا
 من كلام الله نعم والخبر كان مفسرا له او ممتنع لا ممتنع غيره والثاني باطل والمقدم مثله وانها
 قطعان يتعاضدان لا يجوز العمل بهما ولا اهما لها ولا على المتقدم فتعين لما هو وانهم قوله نعم
 لتبين للناس في النسخ شيئا والنافون اسندك بقوله نعم ما ننسخ من آية أو ننسها ما ننسخها
 او مثلها ونسخ خبر من القرآن اقول نعم من حيث هو ونسخ فصل في الاجتهاد والتقليد
 وهو على ما ذكره في اللغة الاستفراغ الوسخ امر متلزم للكثرة والشفقة وفي اصطلاح
 وعرف الفقهاء اذ اختلف في تعريفه فيها ما عرف شيخنا البهائي قال انه ملكة يقيد بها على استنباط
 الحكم الشرعي الفرع من الأصول او قوة فريضة بالملكبة وهي الكيفية التي لا تخفى على
 استخراج حكم الشرع واللام فيه الجنس فيدخل المجزئ في بقية الشرع يخرج حكم العقل وبقية
 الفرع يخرج الاصل الذي ليس كذلك والاعتقاد ان بقية من الأصول خرج مثل وجوب الصلوة
 ونحوها من الواجبات من الذي يخرجون فانه ليس اجتهاد والمراد من الأصول هي ادلة الاربع
 الكتاب السنة والعقل والاجماع وبقية قوة فريضة يدخل من له ملكة وان لم يسلط بالعقل
 وله قوة حيث يجتهد في العلامة في التمسك بالاستفراغ الوسخ طلب الظن لشيء من الاحكام الشرعية
 بحيث ينفى اللزوم عنه ليس بقصير في الحجج الاستفراغ الفقيه الوسخ التحصيل الظن الحكم الشرعي
 وفيه النظر الفصل ما يتحصل به وثوقه عليه الاجتهاد فيها من علوم العبرية من النحو والصرف والمنطق
 والبني والكلام والأصول التفسير الحديث الرجال والظن على عدل الاجماع على خلافها والظن
 بلنا الفقهاء والفرع الى الاصل والعمدة والاجتهاد الفاسد بجهل من حضض التقليد فضل

لا يثبت على الراوي عنه الرابع عشر كونها فرعاً بالعصا الخامسة عشر كونها
 السادسة عشر كونها خبرين يحفظانها المتكلمين على كونها خبرين على كونها خبرين
 وفي البوعا عنهم الثاني كون الترتيب محققاً على وجوبها كسند متصل إلى الأمام والآخرى
 مرسل منفصل على الشهور الثاني مرتبة خبر الشخ وخبر خبره التلميذ الثالث سمو عام
 المعصوم الرابع كون الخبر مؤكداً مفقداً على غير الخامس كون الخبر جازاً السادس
 أحد الخبرين جازاً افرس على الأبعد نحو الشخلة عه بالأسد افرس يتابع أحد الخبرين اقل احكاماً
 والآخرى على الاكثر الثاني التاسع غير مشتمل على عام غير مخصص لغير العاشر فصيحاً والآخر
 الحاد عشر احكاماً بالانطوف مفقداً على دال بالمفهوم الثاني عشر مفقود الموافق مقدم على
 المخالف الثالث عشر ابالا بالانقضاء والثاني بالاشارة الرابع عشر منضمنا العلة الحكم مفقوداً
 على ما لم يفرض فيها الخامس عشر مفقود باللفظ مفقود على سقوطه بالحق السادس عشر عام المخصص مفقود
 على خاص مؤول الثالث الترتيب المدلول على وجوب كون أحد الخبرين بدلياً على الترتيب والآخر على

يقدم على من يثبت في صناديق
 الشارح كون الرواية أحد الخبرين
 غير مبني على خبرين
 يقدم على من يثبت في صناديق
 الشارح كون الرواية أحد الخبرين
 غير مبني على خبرين

كما روي في المتن
 بصل وثقل بما قاله
 على إيجاب الرابع أحد الخبرين
 على إيجاب الرابع على الخبر الثاني
 لا يخفى والمطابق على الخبرين
 على الثاني البوعا عنهم
 على وجوبها أحد الخبرين
 بدلياً آخر من الكليات
 والعقل على من يثبت في صناديق
 الشارح كون الرواية أحد الخبرين
 غير مبني على خبرين

مقدم على الراوي عنه الرابع عشر كونها فرعاً بالعصا الخامسة عشر كونها
 السادسة عشر كونها خبرين يحفظانها المتكلمين على كونها خبرين على كونها خبرين
 وفي البوعا عنهم الثاني كون الترتيب محققاً على وجوبها كسند متصل إلى الأمام والآخرى
 مرسل منفصل على الشهور الثاني مرتبة خبر الشخ وخبر خبره التلميذ الثالث سمو عام
 المعصوم الرابع كون الخبر مؤكداً مفقداً على غير الخامس كون الخبر جازاً السادس
 أحد الخبرين جازاً افرس على الأبعد نحو الشخلة عه بالأسد افرس يتابع أحد الخبرين اقل احكاماً
 والآخرى على الاكثر الثاني التاسع غير مشتمل على عام غير مخصص لغير العاشر فصيحاً والآخر
 الحاد عشر احكاماً بالانطوف مفقداً على دال بالمفهوم الثاني عشر مفقود الموافق مقدم على
 المخالف الثالث عشر ابالا بالانقضاء والثاني بالاشارة الرابع عشر منضمنا العلة الحكم مفقوداً
 على ما لم يفرض فيها الخامس عشر مفقود باللفظ مفقود على سقوطه بالحق السادس عشر عام المخصص مفقود
 على خاص مؤول الثالث الترتيب المدلول على وجوب كون أحد الخبرين بدلياً على الترتيب والآخر على

وناظر في كتابه قد صنف في العشرة
 ثم بيان في خبره قد صنف في العشرة

[illegible]

